جامعة قسنطينة
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي :
رقم التسجيـــل :

أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية:
فرع العلاقات الدولية و العولمة.

إعداد الطالب :
عديلة محمد الطاهر

إشراف الأستاذ الدكتور:
بوقارة حسين

أعضاء لجنة المناقشة:

د- حسنة عبد الحميد : جامعة قسنطينة – رئـــيسا.
أ. د- بوقارة حسين : جامعة الجزائر- مشرفا و مقررا.
د- فرحاتي عمر : جامـــعة بسكـــرة – عضـــــوا.
د- حسين قادري: جامـــــعةباتـــنة – عضـــــوا.

السنة الدراسية :
2004 – 2005 م
1425 – 1426 هـ

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة
إلى والدتي أطال الله في عمرها
إلى أخي الذي كان وسيظل بمثابة أبي

تشكرات

أتوجه بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور بوقارة حسين، على ما أولاه من عناية وبذله من جهد في أن ترى هذه المذكرة النور، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ شريط عبد الحفيظ (رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة منتوري – قسنطينة) على تعهده إيانا ومدنا مساعدته طوال الفترة الدراسية. ومثله إلى الأستاذين اللذين قدما لنا مساعدات جليلة: الأستاذ يخلف عبد السلام بجامعة قسنطينة ، والأستاذة دامية سكينة بجامعة الجزائر.
شكري الخاص جدا إلى أخي ملاح السعيد رفيق دربي ، وإلى كل من أحسبهم أصدقائي دون نسيان كل من مدنا يد العون.

كثيرا ما تُوسم السياسات الخارجية لدول العالم الثالث بطغيان العوامل الشخصية على باقي العوامل الأخرى المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية، وعلى اعتبار الجزائر إحدى هذه الدول، فإنها دون شك تحمل الكثير من خصائصها، لذا نعتقد أن دراسة العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية أمر مهم جدا، بل يتعدى ذلك إلى محـــاولة البحث عن الأســـباب التي تجعلها تتصف بهكذا خصـــائص.

وإذا كان المسار العام للسياسة الخارجية الجزائرية قد عرف فترات متباينة من النشاط والتمثيل الخارجيين، فإن المرحلة التي تزامنت مع مجيء الرئيس بوتفليقة أظهرت تحركا ملفتا لآلية الدبلوماسية الجزائرية، على الأقل من ناحية الحضور الخارجي المكثف، والعودة إلى واجهة الأحداث الدولية، خاصة في إطار مبادرة النيباد، وجهود الوساطة، والتحالف من أجل مكافحة الإرهاب ...إلخ.

إن هذا التزامن يطرح أسئلة تستحق الإجابة، وذلك فيما يخص ارتباط هذا الوجه الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية بشخص الرئيس، وكـــذا العـــوامل الأخـــرى المســـاعدة على تقوية هـــذا الإرتبـــاط.

ويمكن إدراج هذا الموضوع في إطار النظريات الجزئية في العلاقات الدولية، وتحديدا في مجال السياسة الخارجية، كما أنه يحاول المزاوجة بين الجانبين: النظري والعملي.

أهمية موضوع البحث و أسباب اختياره:

إن أهمية أي بحث ترتبط بأهمية المشكلة أو الإشكالية التي يريد حلّها، وبالتالي فإن البحوث الجادة هي التي تطرح مشكلات أو إشكاليات جادة، ترتبط بالواقـــع النظـــري، أو الواقـــع العملي، أو كليهما معـــا. وبالنسبة لموضوعنا هذا، فإن الحركية الكبيرة التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية من حيث النشاط والعودة إلى مسرح الأحداث الدولية، قد أثارت اهتمامنا، وجعلتنا نتساءل عن سرّ ذلك، ولا نخفي أن انطباعنا الأوّلي قد ربط هذه الحركية بمجيء الرئيس بوتفليقة.

هذا ما خلق لدينا شعورا حقيقيا بالرغبة في معرفة لماذا هذا الربط بين العوامل الشخصية والسياسة الخارجية في دول العالم الثالث من مثل الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى محاولة البحث عن الأسباب العميقة التي تقف وراء شخصنة السياسة الخارجية الجزائرية.

وفي أولى خطواتنا البحثية، تبيّن لنا أن هذا الموضوع يعرف قصورا ونقصا في معالجته، من الناحيتين النظرية والعملية، بحيث أن الأدبيات الموجودة تتحدث بصفة عامة عن العوامل الشخصية كأحد المحددات المهمة للسياسة الخارجية، خاصـــة في دول العالم الثالث ، لكن لا تعالج بالتفصيل أسبابها ودواعيها ، كما أن غياب هذه الظاهرة تقريبا في الدول الغربية- ربما يُفسّر جزئيا- جعلها لا تأخذ نصيبها الكامل من الدراسة والتحليل.

لقد قوّى هذا من رغبتنا في إثارة النقاش ولفت الإنتباه إلى موضوع جد مهم لا يزال يستحق المزيد من البحث والإهتمام على المستوى النظري، وعلى المستوى العملي نعتقد أن بُحّاث العالم الثالث هم الأولى ويقع عليهم العبء الأكبر في التعرّض لهكذا مواضيع، لأنها ترتبط مباشرة بدولهم.

إن الوصول إلى معرفة الأسباب الدفينة التي تقف وراء شخصنة عملية صنع السياسة الخارجية من الناحية النظرية، ومحاولة ترصّدها عمليا بالنسبة إلى الجزائر، سيدفعنا إلى فهم أفضل لحركية السياسة الخارجية الجزائرية، ويعطينا قدرة تفسير أكبر للسلوك الخارجي الجزائري.

كما تكمن مزيّة البحث في أنه يتيح العمل على جهتين:

الأولى: معرفة الأسباب والعوامل التي تقف وراء شخصنة عملية صنع السياسة الخارجية.

الثانية: كشف وتعرية البيئتين: الداخلية والخارجية (الدولية).

الإشكالية(*):

تعتبر الإشكالية النقطة المحورية في أي بحث علمي، وعلى أساسها تتحدد الكثير من الأشياء الأخرى المرتبطة بالبحث من مثل الفرضيات والمنهج المستخدم، لذا وجب أن تُحدّد الإشكالية بدقة، وتصاغ بطريقة علمية. وإذا كانت – في الغالب – ترتبط بمأزق ما، يسعى الباحث إلى حلّه، فإنها لا تشترط صيغة محددة، إذ قد تكون تساؤلا أساسيا موضحا بأسئلة فرعية لها علاقة مباشرة به، أو قد تطرح معضلة معينة(ليس بالضرورة في شكل سؤال).

وفيما يخص موضوع بحثنا، فإنه يمكن القول أن التفسير العلمي للسياسة الخارجية ينطلق من تحديد الوزن النسبي لكل من متغيراتها ومحدداتها، بغية الوصول إلى معرفة أيّ منها يمتلك قدرة تفسيرية أكبر، مع الإشارة إلى أن ما يعتبر المحدد الأساسي للسياسة الخارجية لدولة ما لا يعني بالضرورة أولويته بالنسبة إلى دول أخرى. وإذ يشير الباحثون إلى أن العوامل الشخصية تلعب الدور الرئيس في عمليات صنع السياسات الخارجية لدول العالم الثالث بما فيها الجزائر، فإن التساؤل الذي نعتقده جديرا بالطرح هو:

- لماذا تلعب العوامل الشخصية دورا كبيرا في السياسة الخارجية الجزائرية؟.

(*) عادة ما يخلط بين الإشكالية و المشكلة، بحيث تختلف كلمة إشكالية (Problématique) في مدلولها عن كلمة مشكلة (Problème). إن إشكالية شيء معين تعني المشكلة القائمة في ذاتية هذا الشيء، بينما المشكلة التي تواجه ممارسة شيء ما، تأتي من خلال التعارض بين طبيعة وخصوصية ذاتيتين. بمعنى أن الإشكالية تتعلق بذات الشيء الواحد، أما المشكلة فتتعلق بالتعارض بين ذاتيتي شيئين مختلفين.

الفرضيات:

تعرف الفرضية على أنها إجابة أولية محتملة وافتراضية للأسئلة التي طرحت، وهي علاقة بين متغيّرين، أحدهما مستقل والآخر تابع، ويمكن أن تكون فرضية نفي، أو فرضية إثبات.

وبخصوص إجابتنا عن التساؤل المطروح، فإننا تمثّلناها من خلال فرضيات ثلاثة، قمنا بصياغتها على النحو التالي:

1 - **يمكن اعتبار أن أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية تنبع من طبيعة القائد السياسي.**

2 - **يعمل النظام السياسي إلى حدّ كبير على زيادة دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.**

3 - **يمكن للبيئة الدولية أن تزيد من دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.**

ونشير إلى أن هذه الفرضيات الثلاثة يكمّل بعضها البعض.

المنهج:

من المعروف أنه لا توجد خطة ناجزة ولا منهج جاهز في البحوث الإجتماعية، وإنما كل منهما يُبنى مع التقدم والتوسع في البحث، كما أن هذا الأخير يفرض طبيعة المنهج المستخدم. ويتراءى لنا منذ البداية أننا سنستخدم أكثر من منهج واحد للإحاطة - تحليلا وتفسيرا- بجوانب الموضوع، نظرا لتعقّد الظاهرة المدروسة، وتشعّب مستويات التحليل فيها، وارتباطها بمسائل السياسة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى بالشؤون الدولية، لتنضاف إليهما الأمور الشخصية المتعلقة بصانع القرار. و عليه فإننا سنعتمد ما يلي:

- المنهج الوصفي: والذي يتعلق بالمستوى الأول من مستويات البحث العلمي، حيث أن أيّ بحث يبتدئ بوصف دقيق، وتشريح متكامل لمكونات الظاهرة المدروسة.
- المنهج التاريخي: وذلك بغية رصد التطور الحاصل بشأن العديد من النقاط التي تضمنتها الدراسة:
  - البحث في الإمتدادات التاريخية للنظام السياسي الجزائري.
  - تتبع التطور التاريخي لمؤسسة الجيش ودورها في السياسة.
  - الرصد التاريخي لدور مؤسسة الرئاسة دستوريا.
  - تطور المواقف الدولية من أزمة الجزائر منذ بداية التسعينيات وحتى الآن.

- المنهج المقارن: وهو عادة ما يقرن بالمنهج التاريخي، ويفيد في التمييز بين المراحل المختلفة المتعاقبة، وبالتالي معرفة الثابت والمتغير.

إضافة إلى هذه المناهج الكبرى المعروفة في العلوم الإجتماعية، سنستعين ببعض الأساليب البحثية، من مثل أسلوب تحليل المضمون الذي يفيدنا في تحليل مضمون خطب وتصريحات الرئيس بوتفليقة، وذلك بهدف الوصول إلى معرفة منظومته المعرفية والإدراكية. كما سنستعين ببعض المقاربات التحليلية والمفهومية، والتي تزيد من قدرة الفهم والتحليل لدينا، وبالتالي تُقرّبنا أكثر إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة.

فالإعتماد على المقاربة الوظيفية يساعد على محاولة الربط بين البنى والهياكل والمؤسسات بالوظائف التي أُنشأت من أجلها، مما يؤدي إلى فهم أعمق، واقتراب أكثر من الواقع الفعلي. والإعتماد على مقاربة المصلحة يساعد على تعرية الكثير من حقائق الواقع الدولي من جهة، ومن جهة أخرى كشف مختلف الرهانات المتعلقة بفواعله.

ملخص الخطة:

إن محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، اقتضت منّا خطة نحسبها تستجيب وتتوافق مع المنحى العام الذي تختطّه هذه الدراسة، وذلك بالإنتقال التدريجي من مستويات التحليل الأكثر جزئية إلى أكثرها عمومية، أو بمعنى آخر الإنتقال من مستوى التحليل الفردي، مرورا بالنظام السياسي، ووصولا إلى البيئة الدولية، وطبعا كل هذا يستند إلى إطار مرجعي، يعتبر بمثابة المرشد والموجه، وهو الإطار النظري، الذي كان فصل البدء.

لقد آثرنا أن تكون الفرضيات الثلاثة تحت طائلة الإختبار والدّرس، وذلك بتحويلها إلى عناوين للفصول، بحيث يشكّل كل منها متغيرا تفسيريا لموضوع البحث المراد دراسته، كما أنها تجعل هذه العناوين في ارتباط مستمر مع إشكالية البحث.

وإذا كانت قناعتنا المبدئية تتجه إلى أن الخصائص الشخصية لصانع القرار هي التي تجعل من دوره يتعاظم في عملية صنع السياسة الخارجية، فإننا نعتقد أن ذلك لا يكفي، إذ أن صانع القرار الخارجي هو محكوم بأُطر و ضوابط و قيود ترد من البيئتين الداخلية و الخارجية (الدولية) تجعل من دوره رهينا لها، و على هذا الأساس يصبح دور القائد السياسي في صنع القرار السياسي الخارجي غير محكوم فقط بخصائصه الشخصية، بل يحتاج إلى بيئة سياسية داخلية و بيئة دولية ملائمتين، و تعملان في اتجاه زيادة هذا الدور.

وطبقا لهذا، جاء ترتيبنا للفرضيات و الفصول، بحيث أنه في المقام الأول يمكن تفسير الدور المتزايد للعوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية بالخصائص الشخصية و الخبرة و درجة الإهتمام للقائد السياسي، ثم في المقام الثاني نحاول معرفة كيف تساهم كل من البيئتين الداخلية و الخارجية (الدولية) في زيادة هذا الدور.

لأجل ذلك، جاء تقسيمنا للبحث رباعيا من حيث عدد الفصول. ففي **الفصل الأول** والذي يمثل المدخل النظري، حاولنا معالجته من خلال مباحث ثلاثة، فعّلنا في **المبحث الأول** منها النقاش الدائر بين مقتربي التحليل الجزئي والتحليل الكلي حول مكانة العوامل الشخصية في السياسة الخارجية. وتطرّقنا في **المبحث الثاني** إلى مختلف مكونات البيئة النفسية لصانع القرار الخارجي، و كيف ترتبط بالبيئة العملية، و أهمية ذلك في عملية صنع السياسة الخارجية. أما فيما يخص **المبحث الثالث**، فإنه وُجِّه إلى معرفة وحصر الأسباب التي تزيد من دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، وفق ترتيب تصاعدي من جهة، وارتباطي من جهة أخرى، حيث بدأنا بالأسباب المرتبطة بصانع القرار، ثم الأسباب المرتبطة بالبيئتين الداخلية و الدولية.

حاولنا في الفصول الثلاثة المتبقية ربطها بالإطار النظري للدراسة، من خلال عملية إسقاطية، تجعل منها- الفصول- جانبا تطبيقيا. بحيث تعرض **الفصل الثاني** إلى تأثير صانع القرار على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال مباحث ثلاثة كذلك، اتجه **المبحث الأول** منها إلى تتبع المسيرة السياسية والخصائص الشخصية لصانع القرار المتمثل في شخص عبد العزيز بوتفليقة، وكيف يمكن أن تؤثر على دوره في عملية صنع السياسة الخارجية. وسعى **المبحث الثاني** إلى معرفة أهدافه وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، انطلاقا من أن هذه الأخيرة تشكل أحد المخارج المهمة للأزمة التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة. أما **المبحث الثالث** فقد تضمن محاولة الكشف عن النسق العقيدي لبوتفليقة، بغية الوصول إلى تحديد رؤيته لطبيعة العلاقات الدولية الراهنة، و تصوره لارتباط الجزائر بغيرها من الدول.

في **الفصل الثالث**، ركّزنا على معرفة الكيفية التي يؤثر بها النظام السياسي على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث دائما. رُمنا في **المبحث الأول** تحديد طبيعتي النظام -السياسي الجزائري- الشكلية و الوظيفية، وذلك بهدف الوقوف على خصائص النظام التي تجعل دور القائد السياسي يتعاظم في صنع القرار الخارجي. وفي **المبحث الثاني** حاولنا معرفة التموضع الذي يشغله الرئيس ضمن مراكز صنع القرار، من الناحية القانونية (الشكلية) و كذا الفعلية، و التجاذب الذي يمكن أن تثيره هذه المراكز. على أن **المبحث الثالث** كان موجها إلى الكشف عن أحد الفعاليات السياسية المرتبطة بالمجتمع المدني، و المتعلق بالأحزاب السياسية، و ذلك بهدف معرفة المدى الذي تسهم به في صنع القرارات السياسية الخارجية.

والفصل الرابع تعلق بفرضية تأثير البيئة الدولية على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية**.** وقد تجلى من خلال مبحثين فقط، حيث نحا **المبحث الأول** إلى تحليل وفهم طبيعة التغيرات الدولية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، وعلاقتها بالترابط الوثيق بين المحددات الشخصية والسياسة الخارجية الجزائرية**.** أما **المبحث الثاني** فقد حاول فك الإرتباط القائم بين الدول الكبرى ورغبتها في أن تظل العوامل الشخصية الإطار الأمثل الذي تصنع فيه السياسة الخارجية الجزائرية**.**

يعتبر الإطار النظري بمثابة الضابط المنهجي و المعرفي، و المُحدّد العام للموضوع محل البحث، بحيث يحاول أن يترع عن الظاهرة المدروسة طابعها التفرُّدي، و يحاول أن يربطها أكثر بمختلف المداخل النظرية، والمناهج و الإقترابات التي عالجت مثيلاتها، و بالتالي إعطائها بعدا تفسيريا أكثر علمية، و سندا نظريا يزيد الإقتراب من الظاهرة فهما و إدراكا.

كما أنه يتيح إمكانية ربط النظرية بالواقع، و بالتالي فحصها و اختبار مدى مواءمتها التفسيرية، و كذا صلاحيتها التعميمية. وبالمقابل تبيُّن الدرجة التي يمكن بها إخضاع الواقع أو الظاهرة المدروسة إلى مجال أو حيّز نظري معين، مع وجوب الإعتراف بالخصوصيات التي يمكن أن تثيرها ظاهرة ما عن بقية ما يماثلها.

وإذا كانت العوامل الشخصية تشغل مكانا متميّزا ضمن المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية، خاصة في دول العالم الثالث، فإن الأجدى بنا هو معرفة المجال أو الحيّز النظري الذي تندرج ضمنه هذه العوامل. وأبعد من ذلك هو:

- أين يمكن موقعة العوامل الشخصية في الدراسات و الكتابات التي تناولت السياسة الخارجية؟.
- كيف يمكن تمثُّل البيئة النفسية لصانع القرار الخارجي؟.
- ما الذي يجعل دور العوامل الشخصية يتعاظم في عملية صنع السياسة الخارجية؟.

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول:

موقع العوامل الشخصية
فـــي السياسة الخارجية

يحتدم الجدل والنقاش حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة أو الزعماء ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم، وقد لخص سيدني هوك (Sidney Hook) لبّ هذا الجدل عندما تساءل: " هل يصنع الزعماء الأحداث، أم أن هذه الأحداث هي التي تصنعهم" [1]، وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال يواجه الباحثون عددا من الطّروحات المختلفة، والمتناقضة أحيانا.

وإذا كان البعض من المهتمين بدراسة السياسة الخارجية وعلى رأسهم سنايدر (Snyder) يرون أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم، فالزعماء على حد تعبير مارغريت هيرمان (Margaret Hermann) يدركون ويترجمون القيود في بيئاتهم المحلية والدولية، يصنعون القرارات، ويتمكّنون من مواجهة الضغوط السياسية المحلية في اختياراتهم للسياسة الخارجية[2]، فإن البعض الآخر يعتقد أن الإهتمام بدراسة الزعماء والقادة في نظريات العلاقات الدولية هو أمر غير ضروري وغير مهم، ذلك أن القيود الدولية المفروضة على الدول تجعل القادة يختارون عددا محصورا من إستراتيجيات السياسة الخارجية التي تمنحها أو تتيحها هذه القيود.

ويمكن التحدث عموما عن عدة مقتربات متضاربة لمعالجة هذا الجدل الدائر بين الباحثين والمفكرين، سنعتمد منها اثنين، يتمثل الأول في مقترب التحليل الجزئي Micro-Oriented Approach بينما يتركّز الثاني في مقترب التحليل الكلي .Macro-Oriented Approach

المطلب الأول: مقترب التحليل الجزئي.

يؤكد هذا المقترب على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الزعماء أو القادة في رسم وتوجيه سياسات دولهم الخارجية، ويعتبر أن تحليل السياسة الخارجية لدولة ما لابد أن يأخذ بعين الإعتبار الطموحات والأهداف الشخصية لصانعي القرار. وتكمن أهمية ذلك في أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تتأثر بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الإجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون على هذه العملية، وإلى أبعد من ذلك يعتقد كريستوفر هيل (Christopher Hill) أنه:"حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تُفسّـــر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة"[3]. ويضيف أصحاب هذا المقترب أن

---

[1] سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعـــامة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988. ص 15.

[2] Margaret G. HERMANN and Joe D. HAGAN, International Decision Making : Leadership Matters (The Frontiers of Knowledge). in site internet : http: // articles. findarticles. com/ p/articles/ mi_m1181/is_ n 110/ai_20492570

[3] حسن العلكيم، السيـــاسة السوفياتية تجـــاه الخليج في عهـــد غورباشيـــف، المستقبـــل العـــربي، العـــدد 125، جويلية 1989 ،ص 128.

التغيّر في أنماط الزعامات والقيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغيرات هامة في الإتجاهات الخارجية للدولة، وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على تحديد أهداف السياسة الخارجية أمرا مطلقا[1]، ولعل التاريخ يؤكّد دور هتلر في زعامة ألمانيا النازية، ودور ستالين في زعامة روسيا السوفيتية، ودور غاندي في زعامة الهند، ونكروما في غانا، وسوكارنو في أندونيسيا، وجمال عبد الناصر في مصر...إلخ.

هذا ما عمّق الحاجة والدوافع لدى الباحثين لمضاعفة الإهتمام بهذه الحالات وغيرها على الصعيدين الواقعي والنظري، وبذل المزيد من الجهود العلمية لبلورة نظريات سياسية جديدة تُسلّط اهتماماتها على دراسة سلوك هذه الشخصيات القيادية وردود أفعالها، وذلك من أجل فهم أفضل للأحداث الدولية.

ولعل أهم إسهام في هذا المجال، تلك الجهود التي بذلت في تطوير ما سمي بنظرية "صنع القرار" في السياسة الخارجية، و التي تعتبر من النظريات الجزئية، فهي تُركّز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معينة في صنع القرار. وهذا يمثل في الحقيقة تحوّلا في دراسة العلاقات الدولية، فبعد أن كانت تُدرس على أساس الدول أصبحت تُدرس على أساس تشخيص الدول، أي دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين، واعتبار هؤلاء الأشخاص أحد أطراف النظام الدولي[2]. ولذا يعتبر أصحاب هذه النظرية أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدول، أو بالأحرى صناع القرار؟ ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين؟ إنها تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد بوصفهم صنّاع قرار بشكل أفضل من النظريات الأخرى[3]. ويضيف جون سبانير (John Spanier) أن النقطة المركزية في مقترب صناعة القرار أنه يسمح للملاحظ أن يفهم ويحلّل قرارات الفرد ببعض التفصيل[4].

إن التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن صنع القرار في السياسة الخارجية يتيح إمكانية تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية، وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصّلة العديد من العوامل النفسية المعقدة، كالدوافع والمشاعر والتصورات، وأيضا باعتبار هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني[5].

[1] محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير. الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 1998.ص178.

[2] جيمس دوغرتي و روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، ط1، 1985. ص 308.

[3] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية. عمّان، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2000. ص120.

[4] John SPANIER, Games Nations Play. Congrissional Quarterly INC, Seventh Edition, 1990. p33.

[5] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص118.

كما تعتبر هذه النظرية أيضا بمثابة المنظار الذي يُمكّننا من رؤية الفاعلين السياسيين، والأوضاع، وسيرورة الأحداث، ويُمكّن من تحديد:

1- من هو صانع القرارات(*) المهمّة Key Decisions التي تجعل الأعمال السياسية ترى النـــور.

2- تقدير الأشخاص و الدوائر التي يقيم معها صانع القرار اتصالاته للإستعانة بهم في اتخاذ قراره[1].

إذن نقطة ارتكاز هذه النظرية هي كما ذهب إليه سنايدر من أن الدولة هي كيان مجرّد، ويُعبّر عنها في الحقيقة موظفون أو رسميون هم صناع القرار، لهم سلطة التصرف باسمها، و بالتالي فإن مفتاح تفسير سلوك الدولة هو مرتبط بمعرفة وفهم كيفية رؤية صناع القرار و تعريفهم لمختلف المواقف[2].

ويلاحظ ضمن هذه النظرية تنويعات عديدة، يمكن حصرها في توجهات ثلاثة كما يلي:

أولا: التوجه الإدراكي- النفسي: يرتبط بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يُعرّف بها صانع القرار الموقف، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس الاجتماعي، و على جدواها في تفسير السلوك الفردي.

ويمكن القول أن هذا التوجه ارتكز على التمييز الذي قام به كل من هـــارولد ومارغريت سبـــروت (Harold and Margaret Sprout) بين البيئة النفسية و البيئة العملية، حيث أن صنّاع القرار يستجيبون لا على أساس العالم الحقيقي أو الواقعي، و لكن على أساس تصوّراتهم و إدراكاتهم لهذا العالم ، و التي يمكن أن تكون مطابقة أو غير مطابقة لهذا العالم الحقيقي، أي أن صناع القرار يتصرفون أو يسلكون وفق إدراكهم للواقع و ليس بالضرورة وفق الواقع نفسه[3].

وعليه فإن صانع القرار يمكن اعتباره محور عملية صنع القرار، وأن خصائصه الشخصية ونسقه العقيدي يلعبان دورا مهما في تحديد سلوكاته وقراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية، هذا ما يجعل صانع القرار يختار من بين البدائل المتاحة ما يوافق نسقه العقيدي ويرفض ما يتعارض معها تلقائيا، وفي هذا الصدد يقول كينيث بولدينغ (Kenneth Boulding):

(*) يذهب جوزيف فرانكل إلى أن السياسة الخارجية تتكون من القرارات(Decisions) والنشاطات (Actions)، وإذا كان البعــض قد ذهب إلى أن القرارات هي صنف فرعي (Sub-Category) من النشاطات (حسب هارولد و مارغريت سبروت)، فإنه قد جاء في قاموس ويبستير (Webster's Dictionary) تفريق هام بينهما يرتبط بمجالات العملية (Sphers of Operation)، فالقرارات تأخذ مكانها في ذهن أو عقل صانع القرار، على أن النشاطات تأخذ مكانها في البيئة العملية. أنظر في هذا الصدد:

Joseph FRANKEL, The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision – Making. London, Oxford University Press, 1963. p01.

(1) منصف السلّيمي، صنـــاعة القــــرار السيـــاسي الأمــــريكي. مركـــز الدراســـات العــــربي- الأوروبي، ط1، 1997.ص 98.

(2) Bahgat KORANY & all , How Foreign Policy Decisions are Made in The Third World: A Comparative Analysis. Westview Press INC, 1986. p51.

(3) Idem.

" إن لكل إنسان مقياسا معينا يؤثر في عقائده ويعطيه مقدرة على تقييم ومقاومة كل مالا يتلاءم مع عقائده، كالشخص المسلم الذي يرفض شرب الخمر لأنه لا يتلاءم مع عقيدته " [1].

إذن عملية صنع القرار هي تفاعل دائم بين عقائد صانع القرار والمعلومات في إطارها.

إن النقد الأساسي لهذا التوجه يتمثل في إفراطه التركيز بصفة رئيسية على الشخص، كما أنه يجعل من البيئة العملية أو الموضوعية لا وجود لها في البنائية القائمة. ويعتقد بهجت قوراني (Bahgat Korany) [2] أنه رغم ملائمة هذا التوجه لأحوال العالم الثالث وشخصنة السلطة فيه، إلا أنه لا يمكن اختزال عملية معقدة ومتشعبة في آراء واتجاهات شخص واحد في هرم السلطة، مهما كانت قدراته، ومهما كان تركيز سلطة القرار بين يديه، نظرا لأن هذا الأخير هو محاط بشُلل لها أهدافها ومصالحها.

ثانيا: التوجه التنظيمي- البيروقراطي: جاء كرد فعل لتوجه التحليل الإدراكي- النفسي، وذلك بغية توسيع مجال صناعة القرار ليشمل كذلك فئة أعلى البيروقراطيين، ولأنه يرفض النظر إلى عملية صناعة القرار كإختيار متعمد ومدروس، تدار من طرف أي فرد، حتى لو كان الرئيس أو أعلى صانع قرار.و يفترض هذا التوجه أن الحكومة هي الوحدة الأساسية للتحليل، والتي هي عبارة عن منظمات وأجهزة، لها برامج وأنظمة وقواعد وإجراءات روتينية، وعليه فإن سلوكها محكوم أو تابع لهذه الإجراءات والقواعد، هذه الأخيرة تؤثر في سلوك الأفراد وتحدّ من حرية اختياراتهم، مهما كانت درجة مسؤولياتهم وموقعهم في السلطة. وعلى هذا الأساس فإن القرارات هي نتاج التفاعل، التسوية والتفاوض، لا نتاج حسابات عقلانية كما يفترض التوجه العقلاني[3].

إن هذا التوجه هو على النقيض مع التوجه السابق، إذ يعمد إلى إهمال وزن الخصائص الشخصية لصناع القرار، ويبالغ في الدور الذي يلعبه البيروقراطيون في مجال صنع القرار في السياسة الخارجية. ويلاحظ أن أغلب من يتبنّون هذا التوجه كانت لديهم خبرات سابقة في العمل الحكومي، وربما طوّروا إحساسا مبالغا فيه لأهمية دورهم في صناعة القرار.

ثالثا: التوجه العقلاني: يفترض هذا التوجه أن عملية صنع القرار تُبنى على أسس عقلانية، يمكن أن تكون بمثابة ثوابت أو عوامل موضوعية لتقييم وتفسير سلوكية دولة معينة. يقوم صانع القرار بحصر شامل للبدائل المتاحة، ثم يدرس كل بديل على حدة وكذا النتائج المترتبة عليه، ثم بعد ذلك يختار البديل الذي يحقق أكبر قدر ممكن من المنافع وأقل قدر ممكن من الخسائر.

---

[1] سعد أبو ديّة، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية. الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983.ص14.

[2] بهجت قوراني، ما هي شروط صنع القرار الناجح: قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين، السياسة الدولية،العدد 154، أكتوبر 2003،ص10 .

[3] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات. الجزائر، دار هومة، ط4، 2002. ص165.

وتعتبر الحكومة ضمن هذا التوجه كيانا متجانسا، يؤمن كل أفرادها بنفس الأهداف كما أنهم يعتمدون الأسلوب ذاته في تقييم البدائل[1]، وعليه فإن هذا التوجه ينظر إلى وحدة صناعة القرار على أنها متجانسة، وبالتالي تنعدم روح الإبداع والخصوصية والتغيير بالنسبة لكل فرد، ويصبح الإهتمام بالخصائص الشخصية لصناع القرار حينئذ غير ذي أهمية.

ويبدو أن هذا التوجه ينظر إلى الأفراد أو صنّاع القرار نظرة آلية أو ميكانيكية بحيث يستجيبون للبيئة العملية بطريقة عفوية وتلقائية، وفق حسابات عقلانية فقط، كما أن مفهوم هذه الأخيرة – العقلانية- يختلف من شخص إلى آخر، وما يبدو للمراقب الموضوعي – الذي هو خارج عملية صناعة القرار- عقلانيا قد لا يبدو كذلك بالنسبة لصانع القرار، ثم بماذا نفسر اختلاف السلوك بين الدول إزاء نفس المواقف، بل حتى في سلوك الدول ذاتها ؟

إن هذا المقترب لم يستطع أن يملك القدرة التفسيرية اللازمة لتفسير سلوك الدول الخارجي، كما قد اعترته نقائص وشوائب عديدة، جعلت الكثير من الباحثين يتبنّون مقتربا آخر رأوا فيه مصداقية أكبر في تفسير السياسات الخارجية للدول.

المطلب الثاني: مقترب التحليل الكلي.

يتجه هذا المقترب إلى التقليل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة أو الزعماء في سياسات دولهم الخارجية. ويعتقد أصحابه وعلى رأسهم ديفيد سينجر (David Singer) أن هذه الأخيرة – السياسة الخارجية – هي التعبير الواضح عن المصالح القومية، وبناء عليه فإن الإطار الذي يمكن للقائد أن يتحرك من خلاله يكون قد تحدد إلى درجة كبيرة، بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أو القادة أن تؤثر في الموقف أو تتحكم في بلورته. إذن حسب هذا المقترب فإن صانعي القرار ليس لشخصياتهم تأثير يذكر في السياسة الخارجية وتصرفاتهم إنما تعكس خصائص النظام أكثر من أن تؤثر فيه، وبمعنى آخر" إن الأسماء والوجوه قد تتبدل، أما المصالح والسياسات فلا تتغير، لأنها متأصلة في السمات الهيكلية السياسية الدائمة"[2].

إن طروحات هذا المقترب ترتكز على نظرة فوقية، أو مقتربات (فوق - تحت) Top-Down Approches والتي تتكلم مجازا عن رؤية سلوك الدول "من فوق"، من منظار النظام الدولي، واستنادا إلى هذه النظريات أو الطروحات فإن مفتاح سلوك الدول هو: الحوافز، القيود، أو قواعد السلوك (Standards) التي

---

[1] محمد السيّد سليم، تحليل السياسة الخارجية.القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.ص480.

[2] سلوى شعراوي جمعة، مرجــع سابــق، ص16.

تكون خارجية بالنسبة لأي فاعل، وتلك التي تكون نسقية في الأصل[1].

إن هذه الطروحات ترى أن السياسة الخارجية تجد محدداتها في طبيعة النظام السياسي الدولي، هذا الأخير يعتبر المتغير المستقل الذي يمكن أن يفسر سلوك الدول في محيطها الخارجي، كما أنها لم تركز على عملية صناعة القرار، حيث اعتبرتها أكثر محدَّدَة منها مُحدِّدَة [2].

ولقد حاولت الواقعية الكلاسيكية الوصول إلى نظرية متكاملة لتفسير العلاقات الدولية، بدت أكثر تماسكا ومحاكاة للواقع، ركزت على أن الفاعل الأول في النظام الدولي هو "الدولة- الأمة" Nation-State، وفي نظام دولي سمته الفوضوية فإنها تتصرف بعقلانية من أجل الوصول إلى القوة وتعزيزها، وفي هذا يعتقد هانز مورغانتو(Hans Morgenthau) أن كل نظرية في العلاقات الدولية يجب أن تتجنب الأخذ بعين الإعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين، وكذا أن أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تُقلّل الأخطار وتُعظّم الفوائد[3]، ويتضح من خلال هذا أن دور القائد السياسي لا يكون إلا في تمثُّل هذه العقلانية أثناء عملية صنع القرار. وبالنسبة لكينيث والتز (Kenneth Waltz) فإن المناقشات حول الطبيعة الإنسانية بين المثالية والواقعية لا تهمه، وإنما ما يهم هو بنية النظام الدولي، كيف ترتبط الدولة بغيرها من الدول، وأكثر أهمية من ذلك هو القوة النسبية لها مقارنة مع الدول الأخرى[4]. إذن مصادر السياسة الخارجية توجد في وضعية الدولة في النظام الدولي، وهذا يلغي دور البيئة الداخلية وتأثيرها في عملية صنع القرارات السياسية الخارجية، وضمنيا فإن تأثير الخصائص الشخصية أو العوامل المتعلقة بالفرد يؤول إلى الإنعدام، من خلال نظرة عقلانية لصناع القرار، وذلك حينما افترض الواقعيون أن قادة الدول لا يتصرّفون وفق مبادئ أخلاقية كالأفراد، ولكن يضعون دائما في اهتماماتهم المصلحة العليا للدولة، وإهمال كل الإهتمامات الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن القادة أحيانا يتصرفون بطرق يمكن اعتبارها لا أخلاقية تماما بالنسبة للأفراد.

وعمـــوما يمكن القول أن الطـــرح الواقـــعي الكلاسيكي يركـــز على نقطتيـــن أساسيتيـــن:

---

(1) Volker RITTBERGER, Approaches to The Study of Foreign Policy Derived From International Relation Theories. in site internet: http://www.isanet.org/noarchive/ rittberger .html

(2) Steve SMITH, Theories of Foreign Policy : An Historical Overview, International Studies, vol 12, December 1986, p14.

(3) عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستـــراتيجية جـــديـــدة لاحتواء جهـــوي شامـــل.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة،2002 .ص06.

(4) NO NAME, Approaches to Internationl Relations. in site internet: http://www.yorku. ca/ dmuntimer/lect03.htm

1- للدولــة دور مركزي باعتبارها مُنــشئة المجتمع المدني على المستوى الداخلي، والوسيط الوحيد لهذا المجتمع على المستوى الخارجي.

2- الدولة تعتبر الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية[1].

وبالمقابل يُحذّر مورغانتو من الوقوع في خطأين أساسيين هما: الاهتمام بالحوافز والاختيارات العقائدية، فهذان العاملان حسبه لا يمكن أن يُقدّما كمؤشرين للتنبؤ بالسياسة الخارجية[2]. وفي هذا إشارة واضحة إلى إهمال كل ما يتعلق بالفرد أو صانع القرار أثناء دراسة أو تحليل السياسة الخارجية.

من جهتها "الواقعية الجديدة" Neorealism ظهرت كتيار فكري جديد ساير التطورات التي عرفها المسرح الدولي في الستينيات والسبعينيات، وهي في الحقيقة تعتبر امتدادا للواقعية الكلاسيكية حينما افترضت أن الدولة تبقى الوحدة الأساسية للتحليل أو الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، لكن مع مراعاة أو الإعتراف بوجود فواعل أخرى.

وتتبنى الواقعية الجديدة وجهة النظر النسقية من أجل تحليل السياسة الخارجية، وتركز على تأثير النظام الدولي في سلوك الدولة، هذه الأخيرة تعتبر كفاعل وحــدوي Unitary Actor، ويذهب الواقعيــون الجــدد -لأغراض تحليلية- إلى اعتبار الدولة وكأنها "مغلفة بقوقعة صلبة" تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة. وعليه فإن للدولة سياسة واحدة في أي زمان وفي أية مسألة كانت[3]. إذن الواقعية الجديدة ورغم اعترافها بوجود مستويات تحليل ثلاثة في السياسة الدولية (فردي، وطني، دولي) إلا أنها استغنت عن المستويين الفردي والوطني، باعتبارهما يقدمان تفسيرات تجزيئية للظواهر الدولية بدل التفسيرات الكلية[4]، ومنه يمكن القول أنها أهملت المتغيرات الفردية لصنّاع القرار وتأثيرها في صنع قرارات السياسة الخارجية.

يفترض الواقعيون الجدد أن الدول ترغب في ضمان بقائها في نظام دولي يتسم بالفوضوية، وداخل بيئة دولية عدائية وتنافسية، الدول كفواعل عقلانية هي مجبرة على التأكد من أن لا خطر يتهدُّد أمنها من هذه البيئة الدولية، ويضيفون أنه لا يمكن أن يوجد أمن كامل أبدا للدول في ظل هذه الفوضوية، لذا فإن الدول دائما تبذل المزيد من الجهود لأجل صيانة أو زيادة أمنها الداخلي، فالأمن هو المصلحة الأساسية لكل دولة، وهو الذي يُحدّد سلوكها[5] . ويلاحظ أنه إذا كانت القوة كغاية لذاتها عند الواقعيين الكلاسيكيين، فإنها وسيلة لضمان غاية أكبر تتمثل في الأمن لدى الواقعيين الجدد.

---

[1] عمار حجار، مرجــع سابــق، ص07.

[2] ناصيف يوسف حتّى، النظرية في العلاقات الدولية. دار الكتاب العربي، ط1، 1985.ص26.

[3] عمار حجار،مرجــع سابــق، ص08.

[4] نفــس المرجــع، ص11.

[5] Volker RITTBERGER, op.cit .

وحسب الواقعية الجديدة دائما، الدول تُرى على أنها وحدات متماثلة Like Units كلها تسعى لتحقيق نفس الأهداف والمتمثلة في توسيع الأمن، الاستقلالية، ومزيد من التأثير Influence. وعن سؤال يتعلق باختلاف سلوك هذه الدول، فإنها تبرر ذلك باختلاف الدرجة التي يمكن بها أن تترجم الدول هذه الأهداف في سلوكاتها، فالدول الضعيفة Weak States هي في وضع صعب لتجنب التأثير الممارس عليها من طرف البيئة الدولية، بينما الدول القوية Strong States هي أكثر احتمالا للنجاح في الدفاع أو حتى زيادة استقلاليتها أو تأثيرها على الدول الأخرى[1].

ويمكن التكلم عن ثلاثة اتجاهات فرعية ضمن الواقعية الجديدة:

أولا: الواقعية الهجومية: Offensive Realism: وأحيانا يطلق عليها الواقعية العدوانية Agressive Realism تؤكد على أن العوامل النسقية تلعب دائما الدور الأهم، وترفض مطلقا دور العوامل الأخرى بما في ذلك الشخصية، تفترض أن الفوضى الدولية عامة هي على الطريقة الهوبزية، وهنا يكون الأمن نادرا، وبالتالي الدول تحاول تحقيقه عن طريق تعظيم منافعها النسبية.

ثانيا: الواقعية الدفاعية: Defensive Realism: ترى أن النظام الدولي هو أقل فوضوية، وأن الأمن هو متوفر (أو على الأقل يمكن توفيره)، والدول تستطيع فهم هذا أو تعلمه مع مرور الوقت ومن خلال التجربة[2].

ويلاحظ أن كلا الاتجاهين يعمدان إلى حصر المحددات أو المتغيرات التي تؤثر على السياسة الخارجية في النظام الدولي.

ثالثا: الواقعية النيوكلاسيكية: Neoclassical Realism: تركّز على أن المتغيرات النسقية تشكل متغيرات مستقلة في السياسة الخارجية، ولكن هناك متغيرات أخرى إلى جنب الأولى، تدعى بالمتغيرات الوسيطة أو المتدخّلة Intervening Variables وهي ذات طبيعة داخلية، وأوّل هذه المتغيرات هو إدراكات صنّاع القرار، والتي من خلالها تترشح أو تتصفى الضغوطات النسقية (الدولية)، أي أن الإدراكات هي واسطة بين هذه الضغوط النسقية وصناع القرار[3]. ويبدو أن الواقعية النيوكلاسيكية تعترف ولو جزئيا بالدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الشخصية للفرد في التأثير على صنع قرارات السياسة الخارجية.

---

(1) Ibid.

(2) Rose GIDEON, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, vol 51, n°1, October1998, p149.

(3) Ibid, p157.

نستطيع الإستخلاص مما سبق أن موقفي هذين المقتربين- مقترب التحليل الجزئي ومقترب التحليل الكلي- يمثلان جانبين متطرفين في مسألة دراسة العوامل الشخصية وأثرها في السياسة الخارجية، كما أنه يمكن القول أن لا أحد من المقتربين يمكنه تقديم إجابات قاطعة وكافية بمفرده. ويذهب العديد من الباحثين خاصة المهتمين بدراسة الحالة، لا المهتمين بالتنظير، إلى أنه لا يمكن إهمال متغير أو محدد للسياسة الخارجية بالنسبة إلى آخر، وإنما يتمثل التفسير العلمي لهذه الأخيرة- السياسة الخارجية- في تحديد الوزن النسبي لكل من هذه المتغيرات.

المبحث الثاني:

البيئة النفسية لصانع القرار الخارجي

يذهب أغلب الباحثين في مجال السياسة الخارجية إلى أن هناك تفاوتا بين الواقع كما هو موجود فعلا، وكما يدركه أو يتصوره الإنسان، وعلى أن الطريقة أو الأسلوب الذي يُشخّص به الإنسان هذا الواقع هي التي تحدد سلوكه في النهاية. وقد قام كل من هارولد و مارغريت سبروت بدراسة رائدة في الخمسينيات، أوضحا من خلالها أن الفرد يترجم الواقع من خلال مجموعة من المتغيرات المعرفية (*) التي كوّنها عبر مدة طويلة من الزمن، هذه المتغيرات المعرفية في مجموعها تشكل ما يعرف بالبيئة النفسية Psychological Environment.

تُعرف هذه الأخيرة على أنها " تشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم، وقيمهم، وخبراتهم وآرائهم السابقة، ودوافعهم وخلفياتهم الإجتماعية، وأصولهم النفسية، وهم يتخذون القرارات" [1].

وتُعرف كذلك على أنها " مجموعة المفاهيم (الإدراكات) والعقائد والخصائص المرتبطة بصانع القرار الذي يتصرف في مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الموضوعية، وليس بناء على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات"[2].

فالأفراد يتصرفون أو يسلكون وفق ما يتصورونه عن العالم المحيط بهم، وليس بالضرورة أن يتطابق هذا التصور مع الواقع الفعلي أو الحقيقي، وبالتالي يجب أن نُميّز بين البيئة كما ندركها أو نتصورها وبين البيئة كما هي موجودة فعلا، وعدم المطابقة بينهما يخلق ما يسمى بـ "الخطأ الإدراكي" Misperception، وعليه فإنه إذا كانت تصورات صناع القرار للعالم خاطئة أو غير صحيحة، فإن سياساتهم تكون مختلفة وربما فاشلة عنها إذا كانت صورهم عن العالم صحيحة [3]، أو بمعنى آخر إن عوامل البيئة النفسية تُحدّد صحة قرارات السياسة الخارجية إلى حد كبير، وذلك كلما زاد تطابق تصورات وإدراكات القائد مع البيئة العملية، أو كلما قل التفاوت بين التصور والواقع. ويضيف جوزيف فرانكل (Joseph Frankel) أنه إذا كانت البيئة النفسية هي التي تحدد مدى صحة وسلامة قرارات السياسة الخارجية، فإن مدى نجاح أو فشل هذه الأخيرة يرتبط بالبيئة العملية[4]، أي أن القرار يتخذ بناء على تصور وفهم القائد السياسي للمتغيرات ذاتها. بينما جون سبانير

(*) المتغيرات المعرفية تنصرف إلى كل العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير، التسبيب، حل المشكلات، التعلم، وتطوير المفاهيم العقلية و غيرها، وتحتل الصور والإدراكات والعقائد الصف الأول ضمن هذه المتغيرات. أنظر في هذا الصدد:

محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية.بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983. ص24.

[1] محمد شلبي ، مرجع سابق، ص 162.

[2] سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 142.

[3] Michael SULLIVAN, International Relations: Theories and Evidence. Prentice-Hall INC, 1976. p 43.

[4] Joseph FRANKEL, op.cit, p04.

يؤكد على أن إدراكات صنـــاع السياسة للعـــالم هي مهمة جدا لسبب واضح، ذلك أنـــها تربط بين البيئة الخارجية وقرارات السياسة، فالعـــالم الحقيـــقي هو العـــالم المـــدرك ســـواء كان هـــذا صحيحا أم لا[1] .

نستطيع القول أن البيئة النفسية تلعب دور الوسيط أو الرابط المنطقي بين البيئة العملية وقرارات السياسة الخارجية، ونشير إلى أنها تمتاز بالديناميكية لا بالجمود، وبالتالي فهي قابلة للتغير والتبدل بتغير تصورات وإدراكات وعقائد القائد السياسي.

ويعتمد هذا الأخير دائما على بيئته النفسية في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، بيد أن المشكلة التي يواجهها الباحثون المهتمون بهذا المجال تتعلق بكيفية معرفة البيئة النفسية للقائد السياسي، وما الأدوات التي نستعملها لذلك. ولقد حاولوا إيجاد طرق وأساليب لحل هذه المشكلة، تراوحت بين:

1- المقابلة الشخصية مع صناع القرار.

2- الإعتماد على مقابلات وأبحاث الآخرين الذين عرفوا صانع القرار أو كتبوا عنه.

3- الإعتماد على تحليل المضمون لأقوال صانع القرار في خلال فترة الدراسة [2].

وربما يكون الأسلوب الثالث هو الأفيد والأنجع، ذلك أن المقابلة مع صانعي القرار قد تقودنا إلى معرفة البيئة النفسية له أثناء فترة المقابلة، والتي يمكن أن لا تكون مطابقة لبيئته النفسية أثناء مرحلة الدراسة، لأن الإدراكات والعقائد والمفاهيم قد تتغير مع مرور الزمن، كما أنها قد تختلف باختلاف المواقف.

وبالنسبة لأبعاد أو عناصر البيئة النفسية فإنها محل اختلاف، ويرتبط كل تقسيم بالتعريف أو المفهوم الذي يعطيه الباحث لهذه البيئة، ومن جهتنا سنعتمد التقسيم الثلاثي التالي: التصورات، الإدراكات، العقائـــد.

المطلب الأول: التصورات.

ويطلق عليها كذلك الصور، يقصد بها " الإنطباع الأوّلي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهية الموضوع "[3]، فالفـــرد يرتبط بالبيـــئة العملية بواسطة العديد من المتغيرات المعرفية، من بينها الصـــور التي تتسم بأنـــها انطبـــاعات عامـــة لا تتعمق كثيـــرا في تفاصيل الظـــاهرة محل الإهتمـــام.

ويؤكد الباحثون على أن هناك علاقة ارتباطية بين الصور والسلوك، وفي هذا الصدد يقول كينيث بولدينغ:

---

(1) John SPANIER, op. Cit, p 33.

(2) سعـــد أبـــو دية، مرجـــع سابـــق، ص 49.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 423.

" إن من يصنعون القرارات التي تُحدّد سياسات وسلوكيات الأمم، لا يتصرفون بناء على الحقائق الموضوعية للموقف، بصرف النظر عما يعينه ذلك، ولكن بناء على تصوراتهم للموقف" [1]. ويزيد دور التصورات لدى صناع القرار في التأثير على سلوكياتهم وتصرفاتهم وقراراتهم كلما ازداد جمود هذه التصورات، أي أنه كلما حافظ الفرد على الصورة التي يحملها عن موقف معين لمدة طويلة كلما ازداد تأثير هذه الصورة على مجمل سلوكياته.

ويعتقد أن الصور أو الإنطباعات التي يطورها الفرد عن البيئة العملية محكومة بعدة مؤثرات:

1- الثقافة السياسية والميراث التاريخي لصانع القرار.

2- المـــزايا الشخصيـــة له.

3- خبـــراته الإجتماعيـــة.

ويضيف بولدينغ الأهمية الخاصة التي تكتسبها المعلومات في هذا المجال، حيث أن هذه الأخيرة تعني الحقائق، بينما الصور هي تقييم الإنسان لتلك الحقائق ونظرته الشخصية إليها، ويؤكد على أن المعلومات وتدفقها يؤثر كثيرا على طبيعة التصور، وربما أدى في بعض الأحيان إلى تغيير جذري فيه [2]، وعليه فإن صحة وسلامة التصور يتوقفان على صحة المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار من جهة، ومن جهة أخرى على نسبة تدفق هذه المعلومات، فإذا كانت النسبة كبيرة جدا، فإن هذا يجعل التصور يتشتت لدى صانع القرار، وتقل عنده القدرة على الإختيار الصحيح بين البدائل، وإذا كانت النسبة صغيرة جدا فإن هذا يجعل التصور مشوها وغامضا.

ويزيد على هذا لويد جنسن (Lloyd Jenson) الدور أو المكانة التي يشغلها صانع القرار وارتباط ذلك بحجم المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها، ومن ثـــمة تكون تصوراته متناسبة مع حجم المعلومـــات التي يحوزها [3].

وفيما يخص أشكال تأثير التصورات أو الصور على السياسة الخارجية، يذهب الباحثون إلى أن الصور المتعاكسة (Mirror Images) تعد أهم هذه الأشكال. ويفترض مفهوم الصور المتعاكسة أن شعوب الدول المنخرطة في مواجهة عدائية طويلة تطور كل منها صورا مشوهة عن الطرف الآخر، فيذهب كل طرف إلى المبالغة في تصوير نفسه على أنه الأفضل والأكثر حبّا للسلام والحامل لقيم الخير، ويرى العكس تماما في الطرف

(1) نفس المرجـــع، نفـــس الصفحة.

(2) سعد أبو دية، مرجع سابق، ص 45.

(3) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة محمد أحمد مفتي و محمد السيد سليم، السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989. ص 38.

الآخر[1]، هذه الصور تأخذ وقتا طويلا كي تتغير، ولذلك يعتقد الكثيرون أن هذه الصور المتعاكسة هي التي ذكّت الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي- سابقا- والولايات المتحدة الأمريكية، وعملت على استمرارها.

ونشير إلى أن هناك مشكلة تطرح لدى الباحثين عند محاولة تحديدهم أيّ عناصر التصورات تؤثر على السياسة الخارجية، ففي حين ركز البعض على ضرورة تحليل تصورات القائد السياسي للعدو وقوته، ذهب البعض الأخر إلى وجوب التركيز على تصورات القادة للنظام الدولي، من حيث هيكله وأنماط التفاعلات الحاصلة فيه.

المطلب الثاني: الإدراكات.

يعتبر الإدراك المتغير المعرفي الثاني، يلي التصور مباشرة، يعرف على أنه "تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين" [2]، فصناع القرار أثناء ممارستهم لحياقم اليومية يستقبلون مجموعة من المعلومات التي ترتبط بمواقف البيئة العملية، والتي تخلق لديهم وعيا ذاتيا بهذه المواقف، هذا الوعي الذاتي يتجدد بالتعرض إلى المواقف الجديدة، وبناء عليه يصير الإدراك وظيفة ربط بين بيئة صناع القرار العملية وبيئتهم النفسية.

ومن الباحثين من ذهب إلى أن عملية الإدراك هي "عملية وسيطة بين الحافز والإستجابة" [3]، وفي هذا قدم نخبة من الأساتذة يتقدمهم هولستي، نورث و برودي (Ole Holsti, R.North, and R. Brody) نموذجهم الذي أسموه " النموذج الوسيط للحافز والإستجابة" The Mediated Stimulus- Response Model والشكل رقم -01- هو توضيح له.

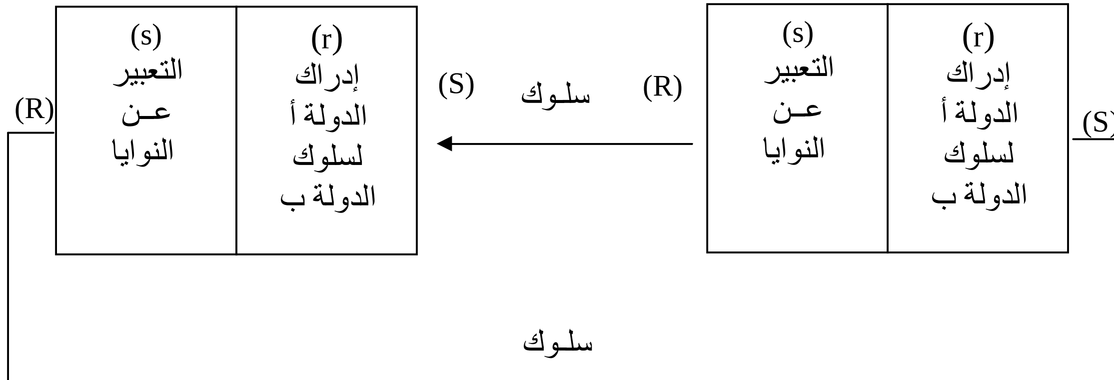
---

[1] جيمس دوغرتي و روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 218.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 398.

[3] نفس المرجع ، ص 415.

الشكل 01: النموذج الوسيط للحافز- والإستجابة (النموذج التفاعلي)



S = Stimulus حافز

r = Perception إدراك

s = Expression تعبير

R = Response (Behavior) (سلوك) إستجابة

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 414.

يوضح هذا النموذج أن العملية الإدراكية هي الرابط أو الحلقة الواصلة بين ما يسمى الحوافز- التي تعتبر مجموعة الوقائع التي تحدث في البيئة العملية، بغض النظر عن طبيعتها المادية أو المعنوية- والإستجابة التي هي سلوك تردّ به الدولة على هذه الحوافز، ويلاحظ أن كلا من الحافز والإستجابة لهما طابع موضوعي، وعلى العكس من ذلك تكتسي العوامل الوسيطة (الإدراك والتعبير) طبيعة إدراكية، ودائما حسب هذا النموذج فإن صانع القرار في الدولة أ يتلقى حافزا (S) من البيئة الخارجية، هذا الحافز يدركه على شكل معين (r)، ثم يعبر عن نواياه وخططه واتجاهاته إزاء الحافز تعبيرا معينا (s)، بعد ذلك يقوم بترجمته إلى سلوك (R) ليشكل حافزا جديدا لدولة أخرى، وهكذا دواليك. مع ملاحظة أن الإستجابة للحافز تختلف باختلاف صناع القرار واختلاف إدراكاتهم.

لقد أكدت دراسات عديدة أن الإدراك هو الحلقة الأهم في سلوكات أو استجابات الدول لمحيطها الخارجي، وأثبتت انتفاء العلاقة السببية بين الحافز والإستجابة إلا من خلال وعن طريق الإدراك. ففي دراسة حاولت معرفة مدى ارتباط السلوك بالإدراك، قامت باختيار فرضية أن إدراك العداء يُؤدي إلى التعبير عن عداء مماثل، وتوصلت إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين الإدراك والتعبير عن العداء [1]، فإذا كان الحافز ذا طبيعة عدائية،

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

فليس بالضرورة أن تكون الإستجابة ذات طبيعة عدائية كذلك، و لكن الإستجابة ترتبط بإدراك صانع القرار للحافز، فلربما كانت عدائيـــة إذا أدرك صـــانع القـــرار أن الحـــافز هو سلوك عـــدائي، والعكس صحيح.

وتساهم عوامل عديدة في عملية الإدراك نذكر منها:

1- التجربة السابقة لصانع القرار فيما يخص البيئة التي يتفاعل معها، فهي تحدد بدرجة كبيرة ما ننتظره من رد فعل أو سلوكية معينة تصدر منه.
2- الأهداف العامة لصانع القرار، والتي تؤثر بشكل متواصل ومستمر على إدراكه للأمور حسب موقع هذه الأخيرة من أهدافه، فأحيانا يرى الإنسان ما يريد أن يراه وإن لم يكن موجودا، ولا يـــرى ما لا يـــحب أو لا يتمنى وجـــوده حتى ولـــو وُجـــد.
3- القناعات الراسخة لدى صانع القرار نتيجة تكوينه الثقافي والإجتماعي والسياسي والعقـــائدي، ومن الصعـــب تغيير القنـــاعات بالسرعة المطلـــوبة أحيانا [1].

وقد تتحدد عملية الإدراك كذلك من خلال توقعات صناع القرار لما يحدث في العالم الخارجي، فمثلا القادة الغربيون يحكمون على الدول الأخرى بالعدوانية بمجرد أن يصل إلى السلطة دكتاتور، في حين يرون التعاونية في الدول التي يصل فيها الحاكم عن طريق انتخابات حرة [2].

ولما كانت العلاقة بين السلوك والإدراك وثيقة كما أسلفنا، فإن صحة وسلامة السلوك من صحة وسلامة الإدراك، لذا فإن اتباع سياسة خارجية سليمة تقتضي إدراكا سليما، بيد أن هذا لا يتأتّى للكثيرين من صناع القرار، فقد يحصل لهم سوء الإدراك أو ما يسمي بالخطأ الإدراكي، هذا الأخير تتعدد أشكاله، والتي تعتبر في الوقت نفسه أسبابا له، منها:

1- مبالغة القائد السياسي في تقدير مكانة دولته على الصعيد الدولي أو العكس، تحقير هذه المكانة.
2- الإعتقـــاد بأن كل ما يأتي من العـــدو يمثل الشـــر ويعكس حقيقته، وأن السلوك الحســـن منه هـــو نتيجـــة ضغـــوط خارجية.
3- الميل إلى الإعتقاد بأن حلفـــاء العـــدو هـــم بالضـــرورة أتبـــاع آلييـــن له.
4- الميل إلى تفسير كل الأحداث الدولية في ضوء سلوك العدو الرئيسي (نظرية المؤامرة)[3].

ولا يُشترط أن تكون هذه الأسباب أو الأشكال مُجتمعة، بل يكفي وجود أحدها لأن يجعل الإدراك مشوها، والذي يؤثر بدوره سلبا على السياسة الخارجية.

---

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 182.

[2] لويـــد جنسن، مرجـــع سابـــق، ص 37.

[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 420.

المطلب الثالث: العقائد.

وهي المتغير المعرفي الثالث، تأتي بعد الإدراك (*)، ويشير مصطلح العقيدة إلى أنها "حكم احتمالي ذاتي، نُص عليه صراحة أو ضمنا في شكل تأكيد أو مقولة، هذا الحكم يصف أو يوصي أو يُقوّم ظاهرة أو أسلوبا للعمل، بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محددة" [1].

ومن هذا التعريف نستطيع استخلاص أربع خصائص تتعلق بالعقائد:

1- إن العقائد لها طبيعة احتمالية، فقد تكون سليمة تعبر بصدق عن الشيء موضع الحكم، وقد لا تكون كذلك، ودرجتي الإحتمال واليقين هنا تختلف باختلاف الأشخاص.
2- تأخذ شكل تأكيد أو مقولة صريحة أو ضمنية، وبالتالي فإن الفرد يعبر عن الحكم الإحتمالي بطريقة علنية، أو تُستشف من خلال تعبيره.
3- تؤدي العقائد وظيفة سلوكية، إذ تعمل كأدوات لتوجيه السلوك الفردي.
4- تعمل العقائد على إنشاء علاقة بين الشيء موضع العقيدة وبين صفة محددة، قد تتضمن هذه العلاقة وصف الشيء أو تقييمه، أو التوصية بإتباع سلوك معين اتجاهه [2].

وتكتسي العقائد أهمية بالغة لدى صانع القرار في ترجمة بيئته العملية إلى بيئة نفسية، وفي تحديد وتفسير سلوكاته، إذ يؤكد روبرت جرفيس (Robert Jervis) أنه " قد يكون من المستحيل تفسير قرارات وسياسات أساسية بدون الرجوع إلى عقائد صانعي القرارات عن العالم وتصوراتهم للآخرين" [3]، ويضيف كل من بونهام وشابيرو (Bonham and Shapiro) أنه "في عملية صنع القرار تشكل العقائد أدوات لنقل المعلومات للربط بين البدائل المتاحة وبين إدراك صانعي القرار لنوايا وسلوك الأمم الأخرى وبين أهداف صانع القرار ذاته" [4].

(*) إن ترتيب المتغيرات الثلاثة بهذا الشكل يخضع لمنطق التسلسل في الوقوع و التكوين، بحيث أن الصور(الانطباعات العامة) هي التي تحدث أولا و تتطور فيما بعد إلى إدراكات، بعدها إلى عقائد. و في الحقيقة إن هذا الفصل و الترتيب بين المتغيرات الثلاثة هو نظري، بيد أنه من الناحية العملية يصعب التفرقة بينها، كما أنها- المتغيرات- تدخل فيما بينها في علاقات تفاعلية، تجعل من الصعب إخضاعها لمنطق ترتيبي.

(1) محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق، ص 28.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) نفس المرجع، ص 29.

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة.

وتنقسم عقائد القادة إلى عقائد فلسفية تتميز بطول الإستقرار وصعوبة التغيير، وعقائد أدائية- تتعلق بالإستراتيجية و التكتيك- وهي أقل استقرار وثباتا، إذ أنها ترتبط مباشرة بالواقع، لذا قد يغير القادة عقائدهم الأدائية عندما يتبين لهم أنها لا تتفق مع حقائق الواقع.

وإذا كانت البيئة العملية شديدة الإتّساع والتنوع، فإن هذا يؤدي بصانع القرار إلى أن يطوّر لنفسه العديد من العقائد(*) المختلفة التي تمكّنه من التعامل مع هذه البيئة، هذه العقائد في تناسقها وتداخلها وترابطها تُشكّل ما يسمى بالنسق العقيدي (Belief System)، والذي يساعد على الإتساق المعرفي لديه. ويـــرى فيتسنغـــر (Vitsinger) أنه في حالة عدم الإتساق المعرفي لدى الفرد فإن هذا يؤدي به إلى تقليص عدم الإتساق الذي قد يحدث في معلوماته الخاصة، بقيمه أو بيئته أو سلوكه، ومن ثم يتم تقليصه بتعديل إحدى الأسس الثلاثة السابقة(القيم، البيئة، السلوك)[1] .

ويمكن القول أن النسق العقائدي يعمل على:

1- تيسير عملية استيعاب المعلومات الواردة إليه من المحيط الخارجي، ومحاولة جعلها أكثر اتساقا وترابطا.
2- يساعد على تحديد الكم المعلوماتي الذي يمكن قبوله واستيعابه من البيئة الخارجية، حيث أن الفرد يميل إلى قبول المعلومات التي توافق نسقه العقيدي، ويرفض الأخرى أو يتجاهلها.
3- مساعدة صانع القرار في المفاضلة بين الخيارات العديدة، أو البدائل المطروحة أمامه، بحيث يكون أميل إلى البدائل التي تتفق مع نسقه العقيدي.
4- توفير مجموعة من المبادئ أو المعايير الأدبية أو الأخلاقية، والتي يركز عليها صناع القرار في تقييم الإتجاهات والتصرفات، سواء المتعلقة بالذات أو بالآخرين[2].

(*) إضافة إلى اختلاف مفهوم العقائد عن مفهومي التصور و الإدراك، فإنها تختلف كذلك عن: الإتجاه (Attitude) الذي هو تقويم لظاهرة معينة في شكل استعداد باطن يعبّر عن المسافة العاطفية بين الشخص و الظاهرة. و القيـــم (Values) التي هي رمـــوز تعبـــر عن تصـــور الشخص لما يعتبـــره الحياة المثالية. ويسوق محمد السيد سليم مثالا يوضح به الفروق بين هذه المفاهيم. فالفـــرد مثلا قـــد تكون لديه صورة لعبـــد النـــاصر كزعيم قومي عربي (صورة)، رغم أنه يحب أو يكره مفهـــوم عبد النـــاصر للقـــومية العربية (اتجاه). فإذا أثيـــر أمامه موضوع عبد الناصر تذكر تأميم قنـــاة السويس، أو حرب 1967 (إدراك)، فإذا أكّـــد صحة استراتيجية عبد الناصر إزاء إسرائيل فإنه يعبر بذلك عن عقيدة. انظر في هذا:
محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق، ص ص. 28، 29.

(1) جيمس دوغـــرتي و روبـــرت بالتسغراف، مرجـــع سابـــق، ص 219.

(2) عبد الرحمن يوسف بن حارب،السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999. ص 39.

بيد أن هذا الدور يختلف باختلاف الأفراد، وعلى حسب درجة تماسك أنساقهم العقيدية، وكذا صحة المعلومات المستقاة من البيئة العملية.

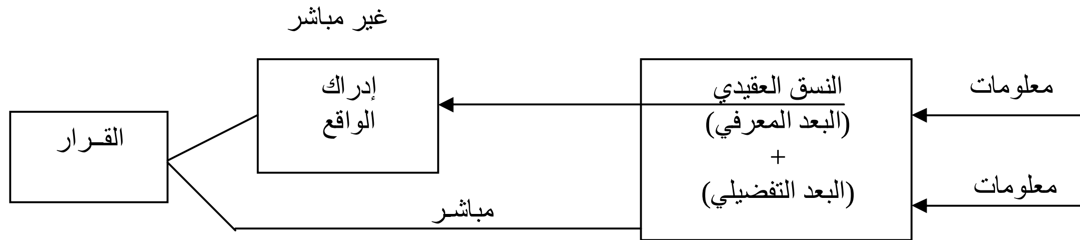
ونستطيع تمييز بعدين في النسق العقيدي:

أولا- البعد المعرفي للنسق العقيدي: The Cognitive Element of The Belief System والذي ينتج آثارا غير مباشرة في السياسة الخارجية، حيث أنه يُنمّط إدراكات القائد للمواقف، فيعمد هذا الأخير إلى أخذ المعلومات التي تتوافق مع نسقه العقيدي فقط، والإعتماد عليها أثناء صنع القرار.

ثانيا- البعد التفضيلي للنسق العقيدي: The Affective Element of The Belief System وهذا ينتج آثارا مباشرة في السياسة الخارجية، حيث أن القائد السياسي له عقائده المحددة سلفا عن طبيعة النسق الدولي، والنظام السياسي، وطبيعة الأعداء والعلاقة بينهم، وكذا أهدافه والطرق الأنسب لتحقيقها...إلخ، وبالتالي عند صنعه واتخاذه للقرار يستند إلى هذه العقائد في اختيار وتفضيل البديل المناسب.

وقد أوضح هولستي دور هذين البعدين في الشكل التالي:

الشكل 02: العلاقة بين النسق العقيدي والسياسة الخارجية.



المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية: ص 407.

ففي الأثـــر غيـــر المباشر للنسق العقيدي يعمد القائد السياسي إلى إحداث إتساق معرفي (Cognitive Consistency) بين نسقه العقيدي وبين ما يرد إليه من معلومات جديدة، أما إذا كانت الأخيرة تتعارض وتناقض نسقه العقيدي فإن ذلك يؤدي إلى ما يعرف بالإختلال المعرفي (Cognitive Dissonance)، ويحاول القائد التغلب عليه بإتباع إحدى الطرق التالية:

1- تجاهل ورفض ما لا يتوافق مع النسق العقيدي من المعلومات.
2- الطعــن في صحــة المعلومــات وفي مصــدرها.
3- البحث عن معلومات جديدة تتوافق مع النسق العقيدي.
4- إعادة تفسير المعلومات المناقضة بما يجعلها متوافقة ومنسجمة مع النسق العقيدي.
5- إحداث تعديل في النسق العقيدي بما يتوافق مع المعلومات المناقضة الجديدة[1].

قد يتبع القائد أكثر من طريقة في آن واحد، وإذا كانت الطرق الأربعة الأولى ربما تؤدي به إلى الوقـــوع في الخطأ الإدراكي، فإن الطريقة الخامسة يمكن أن تقوده إلى اتباع سياسة متوافقة مع معطيات الموقف.

أما الأثر المباشر للنسق العقيدي فيكمن في وضع إطار عام لمجموعة البدائل التي يمكن للقائد السياسي أن يفاضل بينها، وبالتالي فإنه من المفترض أن كل ما يخالف نسقه العقيدي فهو خارج الإطار العام للبــدائل، وقد يطال هذا حتى الأشخاص، حيث عادة ما يلجأ القادة إلى اختيار وتعيين مساعدين ممن تتشابه معتقــداتهم مع معتقدات هؤلاء القادة، ويميلون إلى التخلص من الذين يناقضونهم معتقداتهم [2].

رغم تأكيد أغلبية الباحثين على أن سلوك الفرد في أغلبه هو نتاج بيئته النفسية، وبالتالي دراسة سلوك صناع القرار في السياسة الخارجية يجب أن يتم من خلال فهم وتحليل بيئتهم النفسية، إلا أن هناك من يعترضون على هذا ويحتجون بـــ:

1- إن التركيز على البيئة النفسية لصانع القرار في تفسير قرارات السياسة الخارجية يوقعنا في فخ التبرير، حيث تصبح السياسة الخارجية رهينة مزاجية ونفسية القائد السياسي وبالتالي فإن السلوك الخارجي هو نتيجة آلية لما يتصوره ويراه.
2- إن المبالغة في التركيز على عناصر البيئة النفسية في تحليل وتفسير السياسة الخارجية يجعل من صانع القرار أسير هذه العناصر، ومنه عدم قدرته على بناء استراتيجيات رشيدة تتجاوز تصـــوراته الـــذاتية.
3- هناك صعوبات جمة تحول دون معرفة البيئة النفسية الحقيقية للقائـــد السياسي، ذلك أن الغالبية من القادة لا يكشفون عن معتقداتهم الحقيقية، كما قد يلجأون إلى التزييف والتضليل والتقنع بمبادئ وأفكار تكون آنية وظرفية تنتهي بتحقيق الغاية التي وظفت لأجلها، و ينضاف إلى ذلك استحالة إخضاع القـــادة للفحوص والتجـــارب النفسية لاستخلاص بيئاتهم النفسية الحقيقية.

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 408.
[2] سعـــد أبـــو ديـــة، مرجـــع سابـــق، ص 44.

4- في كثير من الأحيان لا يتصرف القائد السياسي وفق ما تمليه بيئته النفسية، ذلك أنه قد تعوقه قوى هيكلية ضخمة من ترجمة بيئته النفسية وتجسيدها في مخرجات السياسة الخارجية، ومثال ذلك أن يحمل القائد السياسي صورة سيئة جدا عن العدو، إلا أن سياسته اتجاهه تكون دفاعية، وهذا على افتراض أن ميزان القوى في غير صالحه،كما قد يتصرف عكس إدراكه للواقع تحت ظروف معينة، كأن يعتبر أن دولا معنية هي عدوة له، ومع ذلك يقيم علاقات اقتصادية معها.

إن الإعتراف ببعض النقائض والصعوبات التي يواجهها تفسير السياسة الخارجية من خلال فهم ومعرفة البيئة النفسية لصناع القرار لا يعني التخلّي عن هذا التوجه، ولكن يفرض على الباحثين بذل المزيد من الجهود لتطوير الأساليب والوسائل التي تمكننا من تجاوز هذه الصعوبات.

المبحث الثالث:

أسباب تعظيم العوامل الشخصية
في السياسة الخارجية

هناك من يرى أن تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية هو محدود جدا، وبالتالي غير مهم دراستها، وعلى العكس من ذلك يرى آخرون أن مسألة التأثير شيء مفروغ منه، لكن المهم هو بحث الظروف أو الأسباب التي يمكن أن تزيد أو تنقص من هذا التأثير، إذ قرارات السياسة الخارجية في الحقيقة يصنعها أفراد، وهم الذين يترجمون المعلومات الواردة إليهم من البيئة الخارجية ويختارون كيفية التعامل معها، وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا المبحث إبراز الأسباب التي تساعد على زيادة تأثير العوامل المتعلقة بصانع القرار على السياسة الخارجية.

حاولت دراسات عديدة تناول هذه الأسباب، فمنها من ركزت على كل ما يتعلق بصانع القرار من خصائص شخصية وأهداف وطموحات ...إلخ، مُحاولة إيجاد العلاقة التي تربط بين هذه الأخيرة وسلوك السياسة الخارجية، فيما ركزت دراسات أخرى على متغيرات البيئة الداخلية وكيف تؤثر على زيادة أو نقصان دور الفرد في صنع قرارات السياسة الخارجية، في حين أن الصنف الثالث من الدراسات ارتكز على ما تفرزه البيئة الدولية وتأثير ذلك على دور صانع القرار في مجال صنع القرار الخارجي.

المطلب الأول: الأسباب المرتبطة بصانع القرار.

يؤكد أصحاب هذا الطرح أن تفسير تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية يتم من خلال فهم ومعرفة طبيعة الخصائص الشخصية [*] للأفراد، فحينما نرى للقادة أهمية كبيرة في توجيه أو قيادة السلوك الخارجي للدولة فإنه تحت هذه النظرة يمكن القول أن حرية العمل أو النشاط التي يتمتع بها القادة تحددها خصائصهم أو ميزاتهم الشخصية، وليس العوامل الخارجية[1]. والفرضيات التي وضعت في هذا المجال تؤكد وتُدلّل على ذلك، فالشخصية التسلطية -والتي أهم سماتها النزعة إلى السيطرة على المرؤوسين، وكذا استعمال المفاهيم النمطية، مع رؤية ثابتة للعالم السياسي على أنه مكون من أصدقاء وأعداء- عادة ما تميل إلى تفضيل الإختيارات الواضحة والمحددة، كما أنها تميل إلى استعمال القوة العسكرية، أمـــا الشخصية التي تتسم بصفـــة

---

[*] تعرّف الخصائص الشخصية على أنها مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي و العاطفي و السلوكي للإنسان، كأن يكون الفرد ذا شخصية تسلّطية، أو يكون ميّالا إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة. انظر في ذلك:
محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 385.

[1] Daniel S. MOREY, Presidential Foreign Policy Activity : President – Centered , Presidency – Centered , Or International Pressure? p 03. in site internet :
http :// www.qaa.ac.uk/crntwork/benchmark/politics.pdf

الإنفتاح وعدم الإنطواء فإنما تميل إلى تفضيل سياسات التعاون التي تشمل الإعتراف بالدول الأخرى، والتجارة، ومؤتمرات القمة و المفاوضات لحل النزاعات[1].

وتلعب الشخصية الكاريزمية دورا مهما في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ذلك أن الكاريزما يخلق في نفوس جماهيره ميلا إلى الثقة في معتقداته وأفكاره وآرائه وتصوراته لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية، وبالتالي فإن هذا الإنصياع الإرادي أو المفروض يعطي مجالا واسعا للقائد الكاريزمي في أن يرسم ويقرّر السياسة الخارجية وفق ما يراه ويعتقده مناسبا [2]. وتتسم الشخصية الكاريزمية بميـزات ثلاثة تمكـّنه مما سبق:

1- القدرة على التصور: تصور الحل الأمثل للخروج من الأزمة التي يمر بها المجتمع (إذ عادة ما يظهر الكاريزما في الأوقات التي يمر بها المجتمع بأزمة).
2- القدرة على الإتصال: أي القدرة على توصيل آرائه وأفكاره وتصوراته التي يسعى إلى تطبيقها من خلال الأفراد، كذا القدرة على التعامل مع المشاكل المختلفة التي تهم كل فئة من فئات المجتمع على حدة، ومع طموحاتهم وآمالهم.
3- القدرة على تدعيم السلطة: من خلال تقديم الأسانيد القوية لأفكاره ورسالته التي قام من أجلها، ويجب أن يستمر في تقديم تلك الأسانيد طيلة وجوده في مركزه في الحياة السياسية [3].

بيد أن هناك أسبابا أخرى، نوجزها فيما يلي:

1- درجة الإهتمام بالسياسة الخارجية: حيث أن الإهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية، يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال، وبالتالي يقل التفويض. وتختلف درجة الإهتمام هذه باختلاف صناع القرار، وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، والذي يمكن أن يكون زيادة أو تأكيد الشعبية، أو الإعتقاد بأن أمن الدولة هو مهدد من الخارج، أو يرى القادة أن السياسة الخارجية هي الوسيلة الأنسب لتحقيق أهداف السياسة العامة للبلاد. ويذهب كل من ادوارد جورج و ستيفن واين (Edwards George, Stephen Wayne) إلى أن عدم قدرة القادة على التأثير في تراجع السياسة الداخلية يؤدي بهم إلى زيادة الإهتمام بالشؤون الخارجية[4]، حيث لاحظا أن كلينتون مثلا، في سنواته الأولى في الرئاسة انفق وقتا قليلا في الإهتمام بالسياسة الخارجية، لكن بعد 1994 ومع الرقابة المفروضة

---

[1] محمد إبراهيم فضة، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد 74، اكتوبر1983. ص 59.

[2] محمد السيد سليم، تحليـل السيـاسة الخـارجية، مرجـع سابـق، ص 378.

[3] محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية و تنظير السلطة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999. ص 289.

[4] Daniel S. MOREY, op.cit, p03.

من طرف الجمهوريين في الكونغرس فإن كلينتون حوّل الإهتمام إلى الشؤون الخارجية من خلال حضوره القمم، وزيارة بلدان أجنبية، واستقبال العديد من الرؤساء في واشنطن.

كما يمكن أن نتبيّن درجة الإهتمام من خلال خطب السياسة الخارجية، وكذا الأسفار إلى الخارج، حيث تسمح الأولى للقادة بتوجيه الإهتمام نحو الأحداث المهمة خارج السياسة الداخلية، وغالبا ما يستعملونها للتنبيه على أخطار ما، أو بغرض إعلام الجمهور عن بعض الأشياء المهمة، كما قد يستطيعون إحداث تغييرات هامة في التوجه الخارجي من خلال هذه الخطب، لذا فإن الزيادة في النشاط أو الإهتمام بالشؤون الخارجية يصاحب بزيادة خطب السياسية الخارجية[1]، فيما يعتبر السفر الطريق الثاني للقادة والذي يركزون فيه الإنتباه ويجلبونه حول المسائل الخارجية.

2- الخبرة: تلعب الخبرات السابقة للقائد السياسي في مجال الشؤون الخارجية دورا مهما في زيادة ميله وتأثيره على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ويصدق هذا بالدرجة الأولى على الذين عملوا بهذا المجال قبل وصولهم إلى السلطة، حيث أن خبرتهم تسمح لهم بتكوين آراء وعقائد واضحة عن الأسلوب الأمثل لإدارة السياسة الخارجية، فلقد تأثرت سياسة هتلر الخارجية والعسكرية بماضيه وخبراته كجندي في مشاة الجيش الألماني، بالمقارنة مع روزفلت الذي تأثر بالبحرية، إذ عمل كمساعد لوزير البحرية أثناء الحرب العالمية الأولى[2]. لذا فإن الخبرة تزيد من فعالية صانع القرار ويزداد معها دور خصائصه الشخصية.

3- المرونة والجمود: مرونة القائد السياسي تشير إلى حساسيته للمعلومات الواردة إليه من بيئته العملية، ومدى استعداده لتغيير سياسته وفق ما يتطابق مع هذه المعلومات [3]، بينما الجمود يعني تصلّبه في تكييف بيئته النفسية وفق ما يتلقاه من البيئة العملية. وعموما يمكن القول أن القائد المتصلّب يميل إلى تكييف المعلومات الواردة إليه وفق معتقداته ومفاهيمه، وبالتالي درجة تغيير سياسته تبدو أقل، في حين أن القائد المرن هو أميل إلى إعادة تشكيل تصوراته ومفاهيمه وفق معلومات البيئة الموضوعية، وهذا ما يُضعف تأثيره الشخصي في السياسة الخارجية.

4- الدوافع: تعرف الدوافع على أنها "مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان، والتي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين، كالدافع نحو القوة والحاجة إلى الإنتماء، واحترام الذات والنزعة نحو السيطرة أو الخضوع وغيرها"[4].

---

(1) Ibid, p 15.

(2) محمد إبراهيم فضة، مرجـــع سابـــق، ص 56.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 380.

(4) نفـــس المـــرجع، ص 385.

ويتفق الباحثون على أن الحصول على دوافع سلوكات وتصرفات القادة أمر صعب جدا، إذ يقتضي الأمر الإحاطة جيدا بالبيئة النفسية لهم، هذا الذي لا يتأتّى في كثير من الأحيان لأسباب ذاتية تتعلق بالقادة أنفسهم، حيث لا يعتقدون أن يخضعوا للإختبارات النفسية، وأسباب موضوعية تتمثل في صعوبة وصول الباحث إلى المبحوث أو القائد السياسي، خاصة في دول العالم الثالث، أين يحتجب القائد أو الرئيس عن مرؤوسيه.

لقد اعتبر البعض أن الحاجة إلى القوة تجعل الأفراد أكثر تطلعا من غيرهم إلى المراكز القيادية وإلى السيطرة على الآخرين، في مقابل ذلك يرى آخرون أن سلوكات القادة تقف وراءها الحاجة إلى الإنتماء والرغبة في الإنجاز، حيث يسعى القادة إلى ربط أسمائهم بما أنجزوه لدولهم وما حققوه لشعوبهم[1].

5- الإستحسان الرئاسي: أو ما يُعبّر عنه بالشعبية، وتمثل أداة مهمة لأي قائد، فعندما تتحسن شعبتيه فإن ذلك يؤدي إلى المزيد من الدعم والمساندة من البيئة الداخلية وتعطيه هامش تصرف كبير، وتعمل على التخفيض من حدة المعارضة، هذه الأخيرة تشعر أو تدرك أن معارضة قائد يتمتع بشعبية كبيرة هو أمر خطير، لأن هذا يعتبر عرقلة لمهام وعمل قائد أو رئيس من ورائه شعب [2]. لذا فإن زيادة شعبية القائد تقلّل من القيود المفروضة عليه في مجال الشؤون الخارجية.

المطلب الثاني: الأسباب المرتبطة بالبيئة الداخلية.

يؤكد هذا الطرح على أن أسباب ازدياد تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية تجد مصدرها في البيئة الداخلية وهي التي تحدد ما يمكن أن يقوم به صناع القرار في رسم وتوجيه السلوك الخارجي للدولة، وبالتالي يعد فهم وتحليل طبيعة هذه البيئة أمرا ضروريا إذا ما أردنا الوصول إلى تفسير أكثر مصداقية للسياسة الخارجية. وتتلخص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1- طبيعة النظام السياسي: في النظم التسلطية يتمتع القادة بهامش كبير من حرية التصرف، خاصة في مجال الشؤون الخارجية، فهم الذين يرسمون ويوجهون السياسة العامة للبلاد، هذا ما يجعل القيود المفروضة عليهم جد محدودة، كما يقل عدد القوى المعارضة المنظمة التي يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول باحتمال زيادة تأثير خصائص صانع القرار على توجيه السلوك الخارجي للدولة، بينما في النظم الديمقراطية يزداد حجم المشاركة بالمشورة والرأي عند كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، ومنه انحسار

---

(1) لويد جنسن، مرجـــع سابـــق، ص 24.

(2) Daniel S. MOREY, op.cit, p07.

الفرص أمام استقلالية صناع القرار في إدارة شؤون السياسة الخارجية، لتصبح هذه الأخيرة مجرد عملية "إسقاط" لمسرح السياسة الداخلية، ولكن موجه نحو الخارج[1]. لذا ذهب عدد من الباحثين إلى أن تحليل عملية صنع القرار السياسي تساعد على معرفة طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته إن وجدت[2].

2- درجة المأسسة: وهي ترتبط بطبيعة الأنظمة السياسية، و تختلف باختلافها. ففي الأنظمة التسلطية نشهد تدنّ و ضعفا واضحين لدرجة المأسسة، يقابله ازدياد سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها القادة، مع غياب مشاركة فاعلة من طرف القوى و المؤسسات السياسية الأخرى إن وجدت، وهذا ما يؤدي إلى المزيد من تأثير القادة على سلوكات السياسة الخارجية، وعلى العكس من ذلك تبدو الدول الديمقراطية أكثر مأسسة، وهذا ما يجعل درجة المشاركة في صنع القرار من طـــرف المؤسسات السياسية تزيد، ومجال حرية صانعي القرار يضيق، و يؤكد جوزيف فرانكل على أن الوضع المؤسسي لصناع القرار لا يحدد فقط سلطاتهم، ولكن يفرض عليهم العديد من القيود[3].

3- مركز صانع القرار: حيث أنه كلما ارتفع مستوى صانع القرار في السلم الهرمي الحكومي فإن المسؤوليات تصبح أكثر و أدق، و أن الضوابط أو القيود تقل عليه، ومن ثمة زيادة تأثيره الشخصي على صناعة قرارات السياسة الخارجية، و عليه فتأثيره الشخصي مرتبط بوجوده في موقع صنع القرار، و يفقد هذا التأثير بمجرد خروجه من موقعه هذا.

كما يحدد مقدار السلطة التي يحوزها القائد مدى تأثيره الشخصي على السياسة الخارجية، فمتى كان كبيرا فإن الشخصية تلعب دورا أكثر أهمية[4]. بيد أن هناك من ذهب إلى إن سلوك صانع القرار هو محكوم بعامل الدور[*] الذي يعمل على إلغاء تأثير العوامل الشخصية على السياسة الخارجية، لكن هذا يرتبط بالدول الديمقراطية أين تكون الأدوار واضحة، و الحياة السياسية أكثر مأسسة، بينما في الدول غير الديمقراطية يجري تطويع الدور وفق مايراه و يعتقده صانع القرار.

---

(1) مارسيل ميـــرل، سوسيـــولوجيا العلاقـــات الدوليـــة. ترجمة حسن نافعة، القـــاهرة، دار المستقبـــل العـــربي، ط1، 1986. ص 342.

(2) تركي بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، التحليـــل السيـــاسي لقـــرار تطويـــر الهجـــوم في حـــرب أكتـــوبر 1973، السياسة الدولية، العدد 140، أفريل 2000، ص 37.

(3) Joseph FRANKEL, op.cit, p 10.

(4) Michael SULLIVAN, op.cit, p 32.

(*) يشيـــر إلى مجموعة السلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل شخص كان في مركز معين في السلطة بغض النظر عن آرائه. فالوظيفة تحـــدد سلوكيات و تصرفات معينة تسمى بمحصلتها الـــدور. ويعتقد سيدني فيربا (Sidney Verba) أن لا علاقة لعامل الشخصية بالسياسة الخارجية لأن ممارسة الفرد لتدريبه ومهاراته، و تحليل المعلومات و استعمالها في البيئة البيروقراطية و موقع المسؤولية، بالإضـــافة إلى المصلحة القومية، كلها عوامل تعمل على الحد من تأثير الخصائص الشخصية في صنع القرارات. للمزيد انظر:

محمد إبراهيم فضة، مرجع سابق، ص60.

4- الأحزاب السياسية و الرأي العام: المعروف أن الأحزاب السياسية تنشأ من أجل الوصول إلى السلطة، لذا تولي اهتماما كبيرا للإصلاحات الإقتصادية و الإجتماعية في برامجها الإنتخابية، أي تركز على مسائل السياسة الداخلية التي تعتبر أقرب للمواطنين من المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، و لا تحتل هذه الأخيرة إلا موقعا ثانويا، وهذا ما يقلل القيود التي يمكن أن تفرض على صانعي القرار في مجال السياسة الخارجية، لكن الأمر يختلف ما بين النظم الديمقراطية و النظم غير الديمقراطية، إذ يُفترض في الأولى أنه كلما زادت الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي زادت إمكانية تأثيره على السياسة الخارجية[1]، بينما في الثانية فإن الأحزاب عادة ما تكون ضعيفة وغير فعالة- حتى في الدول التي اختارت نظام الحزب الواحد- و مسيطرا عليها في الكثير من الحالات من طرف زعامات كاريزمية أو عسكرية.

و بالنسبة للرأي العام فإن الملاحظ أن تأثيره على السياسة الخارجية يبقى محدودا مقارنة بقضايا السياسة الداخلية، إذ يتميز بافتقاره للمعلومات و الحقائق الأساسية المتعلقة بالشؤون الخارجية، و في الدول المتخلفة يميل إلى الإهتمام بقضايا المعيشة و الأمور المحلية، وهذا من شأنه أن يُخفّف الضغوط على صانعي القرار فيما يخص صنع القرار الخارجي.

5- الإنقسام الحكومي: هناك دراسات عديدة دلّلت على أنه في ظل الإنقسام الحكومي يتناقص مقدار التشريعات الهامة في السنة، وذلك بتقلص نشاط كل من السلطتين التنفيذية و التشريعية، و تزيد الرقابة عليهما من طرف مختلف الأحزاب، و إزاء هذه المشكلة السياسية الداخلية فإن القادة يكونون أكثر ميلا إلى الشؤون الخارجية[2]، أي أن اهتمامهم و تأثيرهم على السياسة الخارجية يزداد كلما زادت درجة الإنقسام الحكومي، لكن هناك بحوث أخرى أفضت إلى أنه يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نشاط و اهتمام القادة بالشؤون الخارجية، فديفيد كلارك (David Clark) يؤكد على أنه إذا كانت الحكومة المنقسمة تعرف عدم التطابق في الإختيارات أو التفضيلات السياسية فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض نشاط و اشتراك القادة في السياسة الخارجية[3].

المطلب الثالث: الأسباب المرتبطة بالبيئة الدولية.

بعض الباحثين في حقل العلاقات الدولية يعتقدون أن القادة يستجيبون للحوافز الخارجية متى لجأوا أو اشتغلوا بالسياسة الخارجية، و تؤكد كل من الواقعية الجديدة Neorealism و الليبرالية الجديدة Neoliberalism على أن سلوك الدول هو محدد أو موجه من طرف النظام الدولي، فبدلا من أن

---

[1] لويد جنسن، مرجع سابق، ص 155.

[2] Daniel S. MOREY, op.cit, p 06.
[3] Idem.

تكون لها حرية اختيار طريقها الخاص، الدول يجب أن تستجيب للأحداث في النظام الدولي لأجل تأمين أو ضمان بقائها، ويشرح ولتز هذه النقطة بوضوح، حينما يؤكد على أن النظام الدولي يعمل كمُقيّد لسلوك الدول، و بالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط، لا ضمنها أو من داخلها[1]. و عليه فإن زيادة أو نقصان اشتراك القادة و اهتمامهم بالشؤون الخارجية يرتكز على حالة العلاقات الدولية، و طبيعة القضايا التي تطرحها.

و لمزيد من التوضيح سنعرض لبعض الحالات المتعلقة بالوضع الدولي و كيفية تأثيرها على مكانة القادة في صنع قرارات السياسة الخارجية:

1- الأزمة الدولية: قدم تشارلز هيرمان (Charles Hermann) تعريفا دقيقا للأزمة، أوضح فيه أن وضع الأزمة يتسم بـ:

1- تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار (أو الدولة).
2- الوقت المحدود الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع.
3- مفاجأة صناع القرار بالحدث[2].

إن اجتماع هذه العوامل الثلاثة: تهديد كبير، وقت قصير و المفاجأة يعمل على زيادة سلطة صانع القرار، و كذا يؤدي إلى زيادة تأييد الرأي العام له، كتعبير منه عن التضامن القوي لمواجهة الأزمة، كذلك تعمل هذه الأخيرة على التقليص من عدد المشاركين في صنع قرارات السياسة الخارجية، لأنها – الأزمة- تتطلب اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة الموقف، و قدرا كبيرا من السرية، وهذا ما يجعل دور القائد يتعاظم في التأثير على سلوك السياسة الخارجية، لذا يقول جون سبانير" إن أحد أهم ميزات صناعة القرار وقت الأزمات هو الدور المحوري للرئيس الذي يُترجم الأحداث و يُقيّم المخاطر"[3].

إذن فترة الأزمة تخلق تهديدا للدولة، و تولّد قلقا كبيرا لدى صانع القرار، و تحت ضغط إيجاد الحل في أسرع وقت يلجأ صانع القرار هنا إلى مفاهيمه و خبراته لاختيار أفضل البدائل المناسبة- على قلتها- ومن هذا كله يفترض أن تعكس القرارات التي تتخذ أثناء الأزمات شخصية القائد السياسي إلى حد كبير.

2- غموض الموقف الدولي: ويفترض أنه يؤدي إلى تعظيم العوامل الشخصية للقائد السياسي في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. و يعتقد ستانلي بودنر (Stanley Budner) أن المواقف الغامضة هي أحد أشكال ثلاثة:

---

[1] Ibid, p11.

[2] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 183.

[3] John SPANIER, op.cit, p 278.

1- أن يكون الموقف جديدا تماما، بمعنى لم يحدث من قبل للقائد السياسي.

2- أن يكون الموقــف معقــدا إلى حــد كبيــر.

3- أن يتضمن الموقف معلومات متناقضة بحيث يصعب معها تفسير الموقف[1].

و تضيف مارغريت هيـــرمان إلى ذلك حالة أن تكون المعلومات متفرّدة، أو نادرة إلى درجة صعوبة التعرف على الموقف.

و في الحالات جميعها يعمد القائد السياسي إلى توظيف قدراته الذاتية للتوصل إلى القرار المناسب. ويمكن أن يواجه القائد بحالة عدم اليقين الهيكلي- القلة الشديدة أو الوفرة الشديدة للمعلومات بخصوص موقف معين- بالنسبة لخيارات و مواقف السياسة الخارجية، و يُعتقد أن المعارضة في هكذا مواقف لا تعارض خيار صانعي القـــرار، الذين يعتمدون على قدراتـــهم الشخصية في الوصـــول إلى القـــرار بشأن هـــذه المواقف.

3- توزيع القوى في النظام الدولي و درجة التوتر: و في هذا الصدد نجد أن الواقعية الجديدة تركز على نمط توزيع القوى في النظام الدولي كمتغير تفسيري أول لسلوك الدول. ففي عهد الحرب الباردة أين كانت الثنائية تهيمن على مسرح العلاقات الدولية، تميّز النسق الدولي بدرجة عالية من التوتر، وأدى إلى تميّز السياسات الخارجية للدول بالشك و الحذر، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة المركزية في صنع قرارات السياسة الخارجية[2]. على أن نهاية الحرب الباردة يمكن أن يكون لها تأثير على ضعف قوة القادة أو تراجعها في مجال الشؤون الخارجية، استنادا إلى تراجع و تقلص مخاطر الأمن الرئيسية[3]، و هذا دائما حسب الواقعية الجديدة.

اُنتقد هذا الاتجاه من حيث تركيزه في فهم سلوك و نشاط السياسة الخارجية على دراسة سلوك الدولة في فترة الأزمات، بيد أن هذا قد يؤدي إلى تضليلات كبيرة، لذا يفضل العديدون التركيز على دراسة سلوك الدول في الفترات العادية.

ونشير إلى أنه ليس بالضرورة وجود عامل من العوامل السابقة - سواء تعلق بالفرد أو بالبيئة الداخلية أو بالبيئة الخارجية- بمفرده يؤدي إلى زيادة تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، كما أنه لا يشترط جميعها كي يزيد هذا التأثير، بل يقتضي ذلك، الحالة التي تشترط قدرا محددا من العوامل أو الأسباب السابقة في تفاعلها التبادلي تخلق أو تنتج هذا التأثير.

---

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 383.

(2) لويــد جنســن، مرجــع سابــق، ص 300.

(3) Daniel S. MOREY, op.cit, p 12.

من خلال ما تقدم نستجلي بوضوح أن مسألة الدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في عملية صنع السياسة الخارجية لا تزال محل خلاف وجدل، بين من يعتقدون بانتفاء هذا الدور، حيث ترد الكثير من القيود على صانع القرار تحول دون تفرّده بعملية صنع القرار الخارجي، من ضمنها القيود الداخلية المتمثلة في الأجهزة البيروقراطية المختلفة، و الحدود و الضوابط التي يرسمها عامل الدور، وعلى الصعيد الخارجي فإن النظام الدولي يعتبر المحدد الأساسي و المتغير المستقل بالنسبة للسياسة الخارجية كما يفترض الواقعيون. وبين من يؤكدون المكانة الهامة التي يتمتع بها صناع القرار في مجال صنع السياسة الخارجية، حيث أن القائد السياسي ليس مجرد آلة منتجة للقرارات و السلوكيات التي صنعت من قبل قوى أخرى، و لكنه يتأثر بخصائص شخصيته و دوافعه الذاتية و بيئته النفسية في كيفية صنع و تنفيذ السياسة الخارجية.

إن التصورات و الإدراكات و العقائد تمثل المنظـــار الذي يدرك به صانـــع القرار العالم الخارجـــي، وبالتالي فهي وسيلة ربط بين البيئة العملية Operational Environment و بيئته النفسية. إنها تُحدّد بدرجة كبيرة سلوكاته و تصرفاته وكل علاقاته بالعالم الخارجي، و من باب أولى سلوكاته و تصرفاته المهنية، و هذا ما يؤدي إلى أن يتزايد تأثير خصائصه الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

و تجتمع عوامل كثيرة تسهم في تزايد هذا التأثير، منها ما يرتبط بصانع القرار في حدّ ذاته، كاهتمامه الكبير و خبرته و سلطته في ميدان السياسية الخارجية، و مدى كاريزمية شخصيته جماهيريا...إلخ. ومنها ما يرتبط ببيئة النظام السياسي، فالأنظمة التسلطية عموما تزيد من درجة تأثير القائد السياسي على عملية صنع السياسة الخارجية، بينما الأنظمة الديمقراطية تمنع هذه الزيادة. على أن مواقف الأزمة الدولية و تلك التي تتسم بالغموض، تعمل على أن تكون القرارات السياسية الخارجية أكثر شخصنة.

درجت الأدبيات السياسية التي اهتمت بتحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث على اعتبار أن شخص رئيس الدولة يلعب الدور المركزي في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لبلاده، وعلى هذا الأساس فإنها نَحتْ إلى معرفة كل ما يتعلق بنمط تفكيره وتوجهاته، وكذا العوامل التي يمكن أن تؤثّر في نظرته إلى العالم المحيط به داخليا، إقليميا ودوليا.

ولتحقيق هذا الغرض يعتبر المختصون بالمجال، أن الوسيلة الأنسب لذلك تتمثل في تحليل الخطاب السياسي لرئيس الدولة، وكذا تتبع ظروف تنشئته السياسية والإجتماعية، بالإضافة إلى الإحاطة بخصائصه الشخصية. إذ يُمكّن كل ذلك من الوصول إلى الخريطة المعرفية أو الإدراكية للرئيس، والتي تكشف بدورها عن منظومة الوعي بالمحيط الإقليمي والبيئة الدولية التي يتحرك في إطارها، إضافة إلى أسلوبه وتصوره لإدارة السياسة الخارجية[1].

لذا سنعتمد في تحليلنا لكل ما يتعلق بتأثير صانع القرار[*] على السياسة الخارجية على أعلى قمة في هرم النظام السياسي الجزائري، ألا و هو الرئيس، والمتمثل في شخص عبد العزيز بوتفليقة، محاولين بإيجاز التعرض إلى نشأته ومسيرته السياسية، وأهم خصائصه الشخصية، وكذا أسلوبه وإدارته للسياسة الخارجية الجزائرية، فضلا عن أهم معتقداته عن البيئة الخارجية.

[1] جمال علي زهران، النمط العقلاني لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000. ص51.

[*] مصطلح "صانع القرار" هو مصطلح غربي خالص، دخيل على الأدبيات السياسية العربية، وهو ترجمة للمقابل الإنجليزي " Decision Maker"، ويعبر في الحقيقة عن المشاركة في عملية اتخاذ القرار لأكثر من طرف في إطار عام يتميز بالمأسسة، لذا يُترجم البعض هذا المصطلح بـ"صانعي القرارات". وفي السياق العربي ينحو لأن يعبر عن النخبة الحاكمة أو السلطة الآمرة، وداخل هذه الأخيرة تتمحور سلطة اتخاذ القرار في شخص واحد هو الملك أو الرئيس أو الأمير. إذن المصطلح في الغرب ينطوي على التعددية، بينما عند العرب يجسّد الأحادية. أنظر في ذلك:

سعد الدين إبراهيم، تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 64، جوان 1984. ص ص 6،7.

المبحث الأول:
المسيرة السياسية والخصائص الشخصية لبوتفليقة

ذكرنا سابقا أن الحصول على المعلومات المتعلقة بحياة الرؤساء ونشأتهم وتكوينهم وبيئاتهم النفسية هو أمر صعب جدا، خاصة في دول العالم الثالث، أين يكاد يستحيل وصول الباحث إلى المبحوث، كما أن هذا الأخير لا يكتب أو يتحدث عن نفسه كثيرا، فضلا عن عدم تصوره الخضوع إلى تحليل نفسي وإجتماعي، وإذّاك يجد الباحث نفسه مضطرا إلى تحليل خطبه وتصريحاته، و الإعتماد على كتابات الآخرين عنه. ورغم عدم كفاية كل هذا إلا أنه لا يمنع الإحاطة- ولو بالنزر اليسير- بأهم جوانب حياته الشخصية، وأفكاره، ومختلف معتقداته.

المطلب الأول: المسيرة السياسية لبوتفليقة.

هو من مواليد 02 مارس 1937، بمدينة وجدة المغربية، فيها تلقى تعليمه من الإبتدائي حتى الثانوي، وإذ عاش سنوات عمره الأولى- إلى غاية التاسعة عشر من عمره- بعيدا عن الجزائر، إلا أنه كان دائما يشعر ويستحضر أصوله الجزائرية، واستغل أول فرصة أتيحت له ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني بعد مضي عامين على انطلاق ثورة أول نوفمبر المجيدة، أي سنة 1956[1].

مكّنته خبرته وحنكته في ظرف وجيز أن يتقلّد مناصب عدة أثناء الثورة التحريرية، حيث عمل مراقبا للولاية الخامسة سنتي 1957 و 1958، بعدها ضابطا في المنطقتين الرابعة والسابعة بالولاية الخامسة، ليلتحق بعد ذلك بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، ثم بهيئة قيادة الأركان بالغرب، فلدى هيئة قيادة الأركان العامة.

وحملته سنة 1960 لأن يقود " جبهة المالي" على حدود البلاد الجنوبية، وذلك بغرض إحباط مساعي النظام الإستعماري الذي كان يروم تقسيم البلاد[2]. وفي عام 1961 أنيطت به مهمة الإتصال بالزعماء التاريخيين المعتقلين بمدينة " أولنوا " الفرنسية، وذلك في سرية تامة.

تلك هي أهم محطات تاريخه الثوري وهو لا يتجاوز الخمس والعشرين سنة. أما فترة ما بعد الإستقلال فقد استهلّها بعضوية المجلس الوطني التأسيسي، ثم وزيرا للشباب والسياحة، ليُعيّن سنة 1963 وزيرا للخارجية، أين بقي في هذا المنصب حتى وفاة الرئيس بومدين ومجيء الشاذلي بن جديد سنة 1979.

إن السنوات الستة عشر التي قضاها بوتفليقة على رأس الخارجية الجزائرية جعلته يُسخّر لها كامل اهتمامه وإمكاناته وخبراته، ويتمسك بها إلى درجة رفضه التنازل عن هذا المنصب مقابل منصب نائب رئيس الجمهورية المعروض عليه من طرف بومدين [3].

---

(1) أنظر في ذلك : نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة. مأخوذ من موقع انترنيت:
http:// www.el-mouradia.dz/arabe/ president/presidentar.htm

(2) نفس المرجع .

(3) رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر، دار المعرفة، د س ط. ص122.

لقد جعل من منصب وزير الخارجية منبرا يدافع من خلاله عن المصالح العليا للبلاد، ومناصرة القضايا العادلة بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكل العالم الثالث، ومكّنه هذا من أن يُنتخب بالإجماع رئيسا للدورة التاسعة والعشرين لجمعية الأمم المتحدة سنة 1974، وكذا بالنسبة للدورة الإستثنائية السادسة المخصصة للطاقة والمواد الأولية التي كانت الجزائر أحد البلدان المنادين لانعقادها.

لقد ساهم هذا المنصب في إثراء تجربته السياسية ومكّنه من أن يتواصل مع العديد من الأطراف الخارجية، دولا وحكومات ومؤسسات وأفرادا ...إلخ، وبالتالي تعزيز موقعه السياسي داخليا، وبالأخص على المستوى الخارجي، لذا هناك من يذهب إلى أن بوتفليقة وبسبب علاقاته الخارجية الوطيدة أُستبعد عن سباق من يخلف بومدين إثر وفاته سنة 1978[1].

بعد مجيء الشاذلي بن جديد إلى السلطة استقال بوتفليقة من منصبه، واضطر إلى أن يغادر الجزائر متجولا بين بعض العواصم العربية والأوروبية، ليعود سنة 1988 إثر الأحداث التي عرفتها الجزائر آنذاك، ويُوقّع بيانا مع سياسيين جزائريين آخرين، أطلق عليه بيان السبعة عشر [2]، داعين من خلاله الشاذلي بن جديد إلى فتح مجال الديمقراطية ولو بشكل محدود.

إن ابتعاده عن الجزائر لمدة طويلة نسبيا، لم يكن ليمنعه أن يتقاعد من السياسة، بل ظل يتابع باهتمام كل ما يدور في الجزائر، ولقد تردد اسمه سنة 1994 فيمن يُرجى تولّيهم مقاليد الحكم في الجزائر، واشترط على النظام آنذاك أن يكون صاحب القرار الفعلي[3]، غير أن اشتراطه هذا قوبل بالرفض، وعاد أدراجه إلى المنفى الإختياري.

ليُقرر العودة بعدها مرة ثانية، ولكن هذه المرة بصفة رئيس للجمهورية، وفق ما أفرزته الإنتخابات الرئاسية لسنة 1999، حيث فاز بوتفليقة بنسبة 70 % من الأصوات المعبر عنها، وتتجدد ثقة الشعب فيه، بمنحه عهدة ثانية استنادا إلى الإنتخابات الرئاسية لسنة 2004، والتي كشفت عن نسبة 85% من الأصوات المعبر عنها كذلك.

إن هذه المسيرة مكنته في النهاية لأن يمتلك رصيدا كبيرا من الخبرة و التجربة و الإطلاع الواسع على مختلف القضايا و الشؤون السياسية، خاصة ما تعلق منها بمجال السياسة الدولية. و ساهمت في أن تكون له رؤية واضحة و محددة لطبيعة العلاقات الدولية من جهة، و من جهة أخرى اتجاهات العامة للسياسة الخارجية الجزائرية، وأهدافها، وكيفية إدارتها، كما سنرى فيما بعد.

---

(1) نفس المرجع، ص 194.

(2) يحي أبو زكرياء، الجزائر في عهد بوتفليقة. مأخوذ من موقع انترنيت:
http://www.arabtimes.com/mixed 3/ doc 82. html

(3) رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 256 .

المطلب الثاني: الخصائص الشخصية لبوتفليقة.

يعتقد جوزيف دي ريفيرا (Joseph De Revera) أن الفهم الكافي للشخصية، واكتشاف أهم متغيراتـــها و محدداتـــها هو أمر في غايـــة الصعوبـــة، ذلك أن هذه المعضلة أو الصعوبة تنبع من:

"عـــدم معرفتنا الأسس التي تدور حولها العديد من ديناميكيات الشخصية"[1]

وعليه فإن الخصائص الشخصية تضمحل قدرتها التفسيرية للسلوك الدولي، فوجود واستمرار الحرب الباردة لا يعني أنها نتاج خالص لتأثير جوزيف ستالين على السلوك الدولي، كما أن الزعم بأن ريتشارد نيكسون له شخصية تنافسية- عدوانية ليس وسيلة تفسير لاستمرار الحرب أثناء سنواته الأربع في الرئاسة.

إلا أن هناك من يذهب خلاف ذلك، بحيث تؤثر الخصائص الشخصية لصانع القرار في نمط ونوع الإستراتيجية السياسية الخارجية التي سيتبعها، أي فيما يخص تصوره لنمط العلاقات التي تربط دولته بغيرها من الدول، أو بالأحرى بالعالم الخارجي، وكذا برنامج العمل الموجه نحوه، بالإضافة إلى تحديد أسلوب التعامل أو إدارة السياسة الخارجية، وفي هذا تُوجهه إلى الوسائـــل و الأدوات الممكن استخدامها في تنفـــيذ السياســـة الخارجية[2]. ومع أنه من الصعب تحديد أيّ الخصائص تؤثر في سلوك صانع القرار أثناء صنعه السياسة الخارجية، فإننا سنعتمد على الخصائص ذات العلاقة المباشرة أو التي لها أثر ظاهر في سلوك السياسة الخارجية.

ويمكن تلخيص أهم الخصائص الشخصية لبوتفليقة فيما يلي:

- إنه شخصية ذات توجه ليبرالي، ميّال إلى الإنفتاح وعدم الإنطواء، وهذا ما يُترجمه تفضيله لسياسات التعاون التي تشمل الإعتراف بالدول الأخرى، والتجارة، ومؤتمرات القمة، والمفاوضات لحل النزاعات...إلخ. يصفه البعض بأنه يمثل "الشخصية المشاركة" (The Participater)والتي تبدي نشاطا واهتماما كبيرين بالتعاطي مع السياسة الدولية[3]. بينما يضعه آخرون في خانة الزعامات الكاريزمية، على أساس أن تعريف الزعامة الكاريزمية يتمحور حول الإعتقاد من جانب الجماهير بتمتع الزعيم- وهنا الرئيس- بصفات موهوبة وشخصية ثاقبة حاذقة[4]، ويلاحظ أن الأساس هو الإعتقاد الجماهيري في موهبة الزعيم وصفاته الشخصية، سواء تمتع فعلا بتلك الصفات أم لا، ويزيد على ذلك حسن صعب أن ما يدفع الناس إلى الإلتفاف حول الزعيم أو القـــائد هو شعـــورهم بأنـــه الأميـــن على قيـــم ومصالح عزيزة عليهم [5]، وهـــذا ما نجـــده في تعهـــد

---

(1) Michael SULLIVAN, op.cit, p 27.

(2) سعد أبو دية، مرجع سابق، ص ص 43 ، 44.

(3) Michael SULLIVAN, op. cit, p 32.

(4) محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة. مرجع سابق. ص 285.

(5) حسن صعب، المفهـــوم الحـــديث لرجـــل الـــدولة . بيروت، المكتب التجـــاري للطبـــاعة والتوزيـــع والنشـــر، ط1، 1959. ص 13.

بوتفليقة بأن يعيد للجزائر أمنها الداخلي، وصورتها الخارجية، وعزة وكرامة مواطنيها، واعتبرها -هذه المحاور الثلاثة- ليست قضيته الشخصية فقط، وإنما حاول أن يجعلها قضية الشعب الجزائري كلّه، يسعى بإخلاص وتفان لتحقيقها، مما يؤدي إلى إشاعة- في نفوس المواطنين- ضرورة الإلتفاف وتقديم الدعم والمساندة للرئيس.

- يقول عنه ويليام كونت (William Quandt) أنه رجل دولة حقيقي، يحرص على إقامة العلاقات مع العالم الخارجي[1]، مُوظّفا في ذلك علاقاته الشخصية التي نسجها مع مختلف دول العالم أثناء توليه وزارة الخارجية أيام الراحل هواري بومدين، وعلى رغم أن العلاقات الشخصية كانت دوما من أهم العوامل المساعدة على ربط صلات قوية بين الدول، وهذا ما فعله بوتفليقة لإيجاد مخارج للوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد، فإنها من ناحية أخرى كانت نقطة انتقاد الرئيس من طرف خصومه[2].

- يوصف بأنه براغماتي، إذ ما فتئ يؤكد على أن علاقات الجزائر مع غيرها من الدول تحكمها المصالح والمنافع المتبادلة، ولا شيء غير ذلك، حيث يقول:

".. أعتقد أن المحن قد علمتنا كيف نتعامل مع الغير، وبما أننا نتعامل
مع الغير، ولا شيء يربطنا مع الغير إلا المصالح" [3]

ويضيف أن الجزائر التي تخلّت عنها المجموعة الدولية في أسوء الظروف التي مرّت بها -فترة التسعينيات- هي بحاجة ماسة تتجاوز السند السياسي إلى الإسهام في إنعاش اقتصادها، وحل مشاكلها الإجتماعية.

- من الميزات اللصيقة ببوتفليقة هي اعتماده الكثيف على الخطب، وفي هذا الصدد يؤكد الكثيرون على أن الطابع القولي هو السمة الرئيسية للسياسات الخارجية للدول المتخلفة، وحجمه يزيد عن حجم الأفعال، إذ لا يملك رؤساء هذه الدول الوسائل والإمكانات الكافية لترجمة ما يقولونه عمليا [4]، وهذا ما ينتقد فيه المعارضون لبوتفليقة خطبه وأحاديثه بأنها جوفاء لا يستتبعها التجسيد الميداني.

- يُعرف عنه كذلك الجرأة في طرح القضايا الهامة، وكسر الطابوهات [5]، واعتبار العمل السياسي فن الممكن المتاح، والمراوغة وعدم الخوف من التناقض، وقد تجلّى هذا في كثير من مواقفه و سلوكاته، ملف التعريب، ملف العنف، العلاقات الجزائرية- الإسرائيلية، التعامل مع الخصوم في الداخل والخارج ... إلخ.

---

(1) William QUANDT, Flirt Contrarié entre Washington et Alger, in site internet:
http :// www.monde- diplomatique. Fr/ 2002/07/ quandt/ 16698

(2) أسبوعية الأيـــام الجـــزائـــرية، العـــدد 53، من 2003/12/30 .

(3) في حديث للرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع شبكة الأخبار العربية (ANN)، 8 جويلية 1999.
http ://www.el-mouradia.dz/ arabe/president/ intrview / recherche.htm

(4) حسنين توفيق إبراهيم، السيـــاسة الخـــارجية والشرعيـــة السيـــاسية في الـــدول النامية، السياسة الدولية، العدد86، أكتوبر 1986، ص40.

(5) شريف عبد الرحمن، بوتفليقة.. سياسة ارتكاب المحرمات. مأخوذ من موقع انترنيت:
http : // www. islamonline. net .arabic/ politics/ 2000/11/article3.shtml

- كما أنه أميل إلى المتابعة الشخصية لكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية والتزاماتها الدولية، إذ يؤكّد ذلك في قوله:

" لست مسؤولا عن تصريحات صدرت عن مسؤول في يوم من الأيام، نعم أتحمل المسؤولية في كل ما يتعلق بالقرارات السياسية وخاصة ذات الصبغة الدولية، والإلتزامات والإتفاقيات المبرمة بين بلدي وبلد آخر"[1]

وكثيرا ما أكد على أنه سيمارس صلاحياته كاملة غير منقوصة، ومن ضمنها على الصعيد الخارجي نجد:

1- حضور جميع المؤتمرات الدولية التي تتم على أعلى المستويات ومؤتمرات القمة أو افتتاح دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما يطلق عليه بـــ" دبلوماسية القمة".

2 - تبادل الزيارات الرسمية مع الدول الأخرى قصد توطيد العلاقات معها.

3 - المشاركة في حل النزاعات الدولية بالقيام بالمساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق[2].

إن هذه الخصائص وغيرها كان لها -دون شك- تأثير كبير فيما يخص أهداف بوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية، وكذا في توجهاتها وأهدافها.

وهذا يترجـــمه ما سنتناوله في المبحث الثـــاني.

---

(1) وذلك ردا على سؤال يـــدور حول تصريح لمسؤوليـــن جـــزائريـــن أكّـــدوا أنـــه تم القضـــاء على الإرهـــاب. أنظر في ذلك: حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة "الحياة" اللندنية، 28 جويلية 1999.

http ://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

(2) علاء أبو عامر، الوظيفـــة الدبلـــوماسية : نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2001.ص 74.

المبحث الثاني:

أهداف بوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية

المطلب الأول: أهداف بوتفليقة من السياسة الخارجية.

إن مجيء بوتفليقة إلى السلطة قد تم في ظروف عرفت فيها الجزائر أزمة عميقة وصفها بأنها:

" أزمة وطنية متعددة الأوجه، كادت تهدّ كيان الدولة الوطنية، والنظام الجمهوري"[1].

وانعكست سلبا على جميع مناحي الحياة الداخلية في الجزائر، وكلّفها مكانتها وسمعتها على المستوى الخارجي، إذ يقول بوتفليقة:

" إن الأزمة التي عصفت ببلادنا منذ التسعينات، قد كانت إيذانا
بتراجع دبلوماسيتنا، ذلك أن جهودنا آنذاك كانت موجهة أساسا
إلى التصدي لوضعية داخلية مأساوية"[2].

ورغم أن هذه الأزمة هي في طريقها إلى الزوال، إلا أن تأثيراتها الجانبية تستغرق وقتا طويلا للتخلص منها ومحو كل آثارها.

وإذ يلوم بوتفليقة المجموعة الدولية على موقفها السلبي إزاء تعاملها مع الأزمة التي عرفتها الجزائر، فإنه من جهة أخرى يرى أن مكانة الجزائر على الصعيد الخارجي هي مرتبطة أشدّ الإرتباط بتحقيق الإستقرار على المستوى الداخلي، إضافة إلى الإنطلاقة الإقتصادية الحقيقية، فالسياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس أو مرآة للسياسة الداخلية، حيث يقول:

"إن سياستنا الخارجية تندرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى
لسياستنا الداخلية، والقدرة على التنافس في المضمار الدولي" [3].

وأكثر من ذلك جعل بوتفليقة السياسة الخارجية في خدمة السياسة الداخلية:

".. غير أن السياق الخاص الذي تمر به بلادنا يُفضي على هذه
السياسة صبغة خاصة، ومن ثمة إنها معبأة جملة وتفصيلا في خدمة
المسعى العام للتقويم الوطني"[4].

---

(1) عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 12 مارس 2002.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

(2) مداخلة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ، 18 أكتوبر 2001.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

(3) كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية لميلانو، إيطاليا، 17 نوفمبر 1999.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

(4) كلمة عبد العزيز بوتفليقة أمام منتدى العلاقات الخارجية، نيويورك، 21 سبتمبر 1999.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

أي أنها وسيلة مثلى لتحقيق التغيير السياسي والإقتصادي والإجتماعي، أو بمعنى آخر تُشكّل أحد الحلول للخروج من الأزمة.

وتنتظم السياسة الخارجية حسب بوتفليقة على مبادئ لطالما دافعت، وتدافع عنها الجزائر في جميع المحافل الدولية، وتعتبرها الدعامة التي تبني عليها علاقاتها مع الدول الأخرى، فمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى الإحترام المتبادل، والتعاون المشترك مع كافة شعوب المعمورة، العمل على إرساء سلام عالمي عادل وثابت، التشاور السياسي والتوازن بين المصالح [(1)]. كل هذه المبادئ وغيرها يُشكّل مرشد أودليل الجزائر في تعاملها مع العالم الخارجي.

وفيما يخص تصوره لدور الجزائر الخارجي، فإن بوتفليقة يؤكد على أن عصر الزعامات قد ولّى، ولسنا بحاجة إلى بريستيج ولا أبهة:

" نريد فقط أن نكون موجودين، وأن يكون وجودنا محترما"[(2)].

وعموما يمكن القول أن البعض يعتقد أن السياسة الخارجية كأداة لإصلاح الداخل ومخرج للأزمة، يهدف منها بوتفليقة إلى ما يلي:

1- تحسين صورة الجزائر(*) الخارجية: فلقد أدرك بوتفليقة أن الصورة السيئة والمشوهة التي يحملها الكثير من الأجانب عن الجزائر تُسهم بقسط وافر في أزمتها وفي عزلتها الدولية. وكان لا بد أن تتجه الجزائر نحو تصحيح هذه الصورة :

> " لا بد من تغيير نظرة الآخرين لبلادنا على جميع الأصعدة، السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية، مع تحميل المسؤولية لمن يجب أن تُحمّل له، لأننا نطلق من حقيقة أساسية.. وهي أن الأزمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشعبة، منها ما تولد عن أوضاع داخلية قد نتحدث عنها، وأوضاع خارجية وجدت لها منفذا إلى جسم المجتمع، فساهمت في تفجيره وإضعافه"[(3)].

---

(1) عبد العزيز بوتفليقة في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

(2) حديث عبد العزيز بوتفليقة مع صحيفة "الحياة" اللندنية، مرجع سابق.

(*) وهو هدف وأداة في ذاته، كما سنرى فيما بعد.

(3) في حديث لعبد العزيز بوتفليقة مع أسبوعية "الوسط" اللندنية، 29 نوفمبر 1999.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

وإذا كانت المنظمات غير الحكومية -خاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان- أكثر من ساهم في رسم هذه الصورة القاتمة، والتي طالما عبرت عن شكوكها وانطباعاتها السيئة عما يحدث في الجزائر، فإن بوتفليقة عمل على تحسين الصورة من خلال دعوته هذه المنظمات بالمجيء إلى الجزائر، مُؤكدا على أن الجزائر بيت من "زجاج" وأنه" ليس للجزائر ما تخفيه"، هادفا بذلك إلى:

1- إزالة الشكوك والإنطباعات السيئة لمنظمات حقوق الإنسان.

2- تحطيم تلك الصورة التي ترسّخت لدى الأجانب عن الجزائر، وكانت السبب في حرمانها من الإستثمارات الأجنبية، ومن مصادر التسليح، وحتى من السُيّاح [1].

2- تعبئة موارد خارجية وجلب الإستثمارات الأجنبية: فالسياسة الخارجية النشيطة للدولة تستطيع أن تحصل على المساعدات الإقتصادية والقروض الأجنبية بأفضل الشروط الممكنة، ومن مصادر متعددة[2]. وهذا ما أدركه بوتفليقة حينما سعى إلى تنويع علاقات الجزائر، وفتح المجال واسعا، خاصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعاون الأمني والإقتصادي، كذلك تعريف المستثمر الأجنبي بقوانين وقواعد الإستثمار في الداخل وما تقدمه من ضمانات وتسهيلات ...إلخ.

لكن الإعتماد المفرط على تعبئة الموارد الخارجية لتنمية الداخل يخلق مفارقة حقيقية، فالعديد من الباحثين يؤكد على سلبية العلاقة التي تربط الرغبة في القيام بدور استقلالي نشط بالحاجة إلى القروض والمعونات الخارجية، فكلما زادت الحاجة إلى القروض والمساعدات الخارجية، كلما قلت درجة الإستقلالية وحرية الحركة التي يتمتع بها النظام السياسي[3].

3- تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي: وهو في الحقيقة هدف عام تسعى إليه جميع السياسات الخارجية لدول العالم، إذ تنعكس السمعة الطيبة والمكانة اللائقة التي تشغلها دولة ما على طبيعة العلاقات التي تحكمها مع الدول الأخرى، وكذا على مواطنيها في الداخل أو في الخارج، فعادة ما يشعر المواطن العادي بالفخر والإعتزاز لزيادة هيبة دولته ومكانتها، أما تدهورها فإنه غالبا ما يؤدي بالمواطنين إلى الشعور بالإستياء وعدم الرضى [4]. ولقد تعهد بوتفليقة في هذا أن يعمل ما بوسعه لإعادة الهيبة والمكانة الدولية للجزائر، وللمواطن عزته وكرامته.

---

(1) أسبوعية الأيام الجزائرية، مرجع سابق.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 45.

(3) نفـــس المرجـــع ،ص46.

(4) نفـــس المرجـــع، ص42.

بينما يذهب البعض الآخر إلى أن أهداف القادة والرؤساء - عموما - من السياسة الخارجية هي أهداف شخصية بالدرجة الأولى، حيث تُحرّكهم الحاجة إلى الإنتماء والرغبة في الإنجاز، وبالتالي فإنهم عادة ما يسعون إلى ربط أسمائهم بما أنجزوه لدولهم، وما حققوه لشعوبهم[1]، لينعكس بدوره على شعبيتهم بالداخل، وهذا ما يفسر إصرار بوتفليقة على أن ينجح في سياسته الخارجية، خاصة إذا انعكس هذا النجاح على الحياة اليومية.

ويضيفون أنه إذا كانت السياسة الخارجية تمثل وسيلة تعبئة وتكتيل المواطنين خلف النظام السياسي، فإنها تمثل من وجهة نظر أخرى مجالا لإلهاء المواطنين، أي تحويل اهتمامهم عن السياسة والمشكلات الداخلية [2]. وهذا ما يردده المناوئون لبوتفليقة عندما يعيبون عليه فرط الإهتمام بالسياسة الخارجية -خاصة كثرة الأسفار- وإهمال الشؤون الداخلية والتغطية عنها ...إلخ.

ولتحقيق هذه الأهداف والرؤى، لا بد من تصور واضح و محدد للأدوات والوسائل والأساليب التي يمكن بها ترجمة ما سبق إلى واقع عملي ملموس، وكل هذا يعتمد على أسلوب بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أسلوب بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية.

إيمانا منه بأن النجاح في السياسة الخارجية لا يقل شأنا عن النجاح في السياسة الداخلية، بل جعلُ الأولى في خدمة الثانية، سعى بوتفليقة إلى توظيف خبراته وإرثه الدبلوماسي وحتى علاقاته الشخصية، وتطويعها لغرض تحقيق ما وعد به الشعب أثناء حملته الإنتخابية لرئاسيات أفريل 1999 من إرجاع الهيبة والمكانة الخارجية للدولة، ونهوض بالإقتصاد الوطني... إلخ، ولقد تمثل أسلوبه في ذلك كالتالي:

1- تحسين الصورة الخارجية للجزائر: إذ يعتبرها المفتاح الرئيسي والقاعدة الأساس، والتي ينبني عليها كل عمل السياسة الخارجية فيما بعد، إذ لا بد من التعريف بشكل أفضل بالواقع الجزائري[3]، ونقل الصورة الحقيقية له، ثم بعد ذلك تأتي المشاركة دون عقدة في النشاط الدولي. و لقد عمل على الإضطلاع الشخصي بهذا من خلال السفريات العديدة التي قام بها [*]، وجهود الوساطة التي بذلها في إطار رئاسته لمنظمة الوحدة

---

(1) لويد جنسن، مرجع سابق، ص24.

(2) حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق، ص53.

(3) عبد العزيز بوتفليقة في حديث صحفي مع مجلة "الحوادث" اللبنانية، 7 ديسمبر 2003.

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

(*) حيث قام بوتفليقة بأزيد من 200 زيارة إلى الخارج، وكان الهدف الأساسي من هذه الزيارات هو إنهاء الحصار الدولي غير المعلن والمفروض على الجزائر، وكذا تسويق صورة الجزائر المنعتقة من الأزمة والمحتاجة إلى الإستثمارات الأجنبية.أنظر في ذلك:

جريدة الخبر، العدد4036، 17 /2004/03.

الإفريقية، وخاصة في إطار النزاع الإثيوبي- الإريتري، لذا اُعتبرت النجاحات الحقيقية التي حققها بوتفليقة هي فقط على صعيد المبادرات الدبلوماسية(1).

وإذ ركــز بوتفليــقة كثــيرا على الأسفــار فإن أحــدهم علق قائــلا:

" إنها المرة الأولى في التاريخ أين يكون الرئيس في الوقت نفسه وزير الشؤون الخارجية، إذ لم يتخلف عن أي مؤتمر دولي، ولقد أمضى معظم الوقت في الخارج مقارنة بداخل البلد"(2).

بينما يرى آخر أن السياسة الخارجية تستوجب حذرا وحيطة كبيرين، ذلك أن الخطأ فيها غير مسموح، وقد يُكلّف الدولــة مصــالحها الوطنية أو القوميــة وعلى رأســها البقــاء، فعلى حــد تعبير جــون كينيدي

"إذا كانت السياسة الداخلية يمكن أن تهزمنا، فإن السياسة الخارجية يمكن أن تقتلنا" (3).

لذا يحاول بوتفليقة أن يضطلع شخصيا بمهام السياسة الخارجية، ويُبقي للأجهزة الأخرى وعلى رأسها وزارة الخارجية مهمة التنفيذ.

2- العمل على تنويع علاقات الجزائر الدولية، والإنفتاح الهادف إلى الإستفادة القصوى من كل ما يتيحــه هــذا التنــويع، وكــذا تقليــص التبــعيــة لطــرف معيــن، إذ يقــول بوتفليقــة:

" .. لا أخفيكم أني أرى استقلال بلادي من خلال تعدد الأطراف" (4).

وتنبني استرتيجية بوتفليقة في هذا التنويع على إقامة العلاقات مع الدول المحورية، سواء في القارة الإفريقية أو خارجها، إضافة إلى تلك التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر اقتصاديا وماليا، كذلك لا يفاضل بين المسارات الثنائية أو المتعددة في العمل السياسي الدولي:

" إن الجزائر تواصل جهودها، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء لمواجهة التحولات الإقتصادية العالمية" (5).

---

(1) International Crisis Group, La crise Algérienne n'est pas finie. in site internet http : // medintelligence. Free. Fr/bdAlger crise pas finie.htm

(2) L'ahouari ADDI, L'armée, la nation et la politique. In site internet http:// www.algeria-watch.org/Fr/article/analyse / armee_nation_politique.htm

(3) Daniel S, MOREY, op.cite, p 03

(4) عبد العزيز بوتفليقة في حديث مع شبكة الأخبار العربية (ANN) ، مرجع سابق.

(5) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح أشغال الندوة الأولى لوزراء الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، الجزائر، 12 فيفري2004. http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

3- استغلال المنابر الدولية: للتعبير عن رؤى وأهداف الجزائر، وخدمة مصالحها، فإدراكا منه أن العالم تحكمه القوة، انتبه بوتفليقة إلى ضرورة التكتل واستغلال المنظمات الدولية، فهو يرى أن الدبلوماسية الجزائرية خلال السبعينيات من القرن العشرين ظهرت كذلك من خلال حركة عدم الإنحياز ومجموعة الـ 77 اللتين كانتا آنذاك تحملان انشغالاتنا ومطالبنا، واليوم هناك فرصة أخرى وجب أن تُستغل في إطار النيباد، والإتحاد الإفريقي، وحتى مجلس الأمن:

" والآن وقد تبوأت الجزائر مقعدها ضمن مجلس أمن الأمم المتحدة، فإنها في موقع يمكنها من المشاركة أكثر فعالية ... في المنافحة عن مصالح قارتنا وتعزيز السلم والإستقرار في أرجاء إفريقيا كافة"[1].

4- المراهنة على الديبلوماسية الاقتصادية: إذ تشغل حيزا كبيرا في برنامج الرئيس الخارجي، ولقد عبر عن ذلك بقوله:

"راهنت سياستنا الخارجية على الإستجابة لحتميات الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلال الإقتصاد صدارة العلاقات الدولية، إنها تصب نشاطها على إعلام المتعاملين معنا وإقناعهم وطمأنتهم فيما يخص مصداقية الإصلاحات الإقتصادية التي صارت لا رجعة فيها "[2].

وأكــد هــذا حضوره المكثف في العــديد من المنتديات الإقتصادية " كروس مونتانا" و منتــدى " دافوس" و "منتدى العلاقات الخارجية"...إلخ.

كل هذه المحاور جعل منها بوتفليقة وسائل وأدوات لتحقيق ما يصبوا إليه من أهداف في السياسة الخارجية الجزائرية.

---

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الإجتماع الإفتتاحي لقمة مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، أديس أبابا، 25 ماي 2004.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

(2) عبد العزيز بوتفليقة في كلمة أمام منتدى العلاقات الخارجية، مرجــع سابــق.

المبحث الثالث:

النسق العقيدي لبوتفليقة

من المؤكد أن الخصائص الشخصية لبوتفليقة وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية تدخل في علاقة تفاعلية تبادلية مع رؤيته وتصوراته لطبيعة العلاقات الدولية الراهنة والمنطق الذي يحكمها، وكذا نمط العلاقات التي تحكم الجزائر بباقي أطراف المجتمع الدولي، إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر- من الناحية العملية- أو المفاضلة في أيهما أكبر تأثيرا في الآخر، وعلى هذا الأساس كان لزاما علينا تبيان الصور والرؤى التي يحملها بوتفليقة عن طبيعة العلاقات الدولية، وكذا علاقات الجزائر مع غيرها من الدول.

المطلب الأول: رؤية بوتفليقة لطبيعة العلاقات الدولية.

يذهب بوتفليقة إلى أن العصر الذي نعيشه هو على شاكلة سابقيه، إذ تتداخل فيه علاقات الصراع والتعاون، فلئن كانت الأولى يحرّكها " صراع المصالح" والتي هي بحسبه لا تخلق إلّا العدوانية، والميل المفرط إلى الهيمنة على الآخرين، فإن الثانية تتمظهر في انتشار المنتوجات الصناعية والمعارف العلمية ووسائل المواصلات والإتصال والتواصل[1].

لكن هذا لا يمنع من ملاحظة أن العالم الراهن كذلك يشهد تغيرات سريعة وعميقة، أفضت إلى تحديات ذات طابع شمولي، لا قبل للدولة الواحدة بها، إذ يصف الظرف الدولي السائد بقوله إنـــه:

> ".. ظرف يميّزه في الآن نفسه، التصميم الجديد للعلاقات الدولية والتحولات السريعة والعميقة الناجمة عن العولمة، فإلى التهديدات والشروخ التقليدية انضافت تحديات ومخاطر جديدة ذات طابع شمولي وعابر للحدود من مثل الإرهاب والمتاجرة بالمخدرات والإجرام المنظم، ناهيك بالأضرار التي تؤذي بيئتنا وعن الأوبئة الفتاكة. هذا في وقت يتم فيه إقصاء أكثر الناس فقرا، وتزداد فيه قوة أكثرهم ثراء"[2].

وهو إذ يعترف أن بعض سمات العلاقات الدولية لما قبل نهاية الحرب الباردة لا تزال تجد لها حضورا قويا، من مثل النزعات القديمة إلى الهيمنة الثقافية والإيديولوجية، والأنانيات الجهوية والوطنية، ينضاف إليها ذلك التفاقم

---

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في القمة الثالثة عشر لبلدان عدم الإنحياز، ماليزيا ، 24 فيفري2003 .
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

(2) كلمة عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح الأسبوع العلمي الوطني الثاني للجامعات، العلوم ،التكنولوجيا والبيئة، وهران، 12 أفريل 2003.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

الصارخ في مظاهر التفاوت الإقتصادي بين الشمال والجنوب[1]، يعتبر أن كل هذه السمات تؤسس لمنظومة دولية تتضاعف فيها قيم اللامساواة بين الدول، وتشكل المصدر الدائـــم لشتى أنـــواع التوترات في العـــالم.

ويطرح بوتفليقة ضمن المصادر الجديدة للاإستقرار قضية الإرهاب، الذي يرى بأنه:

"شكل من الإحتجاج على وضع يتسم بالظلم وانعدام التفهم وحلّ يرفضه اليأس والقنوط. يصل حدّ التضحية بالنفس مثلما هو الحال في العمليات الإنتحارية "[2].

ويربطه بالحالة الفوضوية للمجتمع الدولي، الذي ينحو إلى إحلال الحاجيات المادية محل الصدارة والإرتكاز على حب الكسب وقواعد الربح التي لا ضابط لها، كما يربطه كذلك بالسلبيات التي أفرزتها العولـــمة حيث:

" أن الإرهاب.. هو شكل من الأشكال المشوهة للعولمة، التي يتجذّر فيها عميق التجذّر" [3].

وإذ يركز بوتفليقة على الطابع الشمولي للإرهاب، فإنه كثيرا ما أكد أن الجزائر قد عانت لعشرية من الزمن ويلاته، دون أن يُحرّك ذلك المجموعة الدولية، التي قال عنها:

".. من المؤسف أن يكتب التاريخ أن المجموعة الدولية أعوزتها النظرة السياسية الثاقبة وأعوزها العزم والإصرار، ألم يسبق لها بفعل نقص التبصّر أو التخاذل أن أخلّت بواجب التضامن مع الشعب الجزائري الذي كابد سنوات طوال مغبة الإرهاب، وهو محاط بسوء الفهم، بل بعدم الإكتراث ؟ " [4].

لينتظر العالم أحداث 11 سبتمبر 2001 التي مست الولايات المتحدة الأمريكية حتى يكتشف أن الإرهاب لا جنسية له، ولا تحصره حدود.

وبالنسبة إلى محاربة هذه الآفة، فإن بوتفليقة يرى أن هناك أمورا وجب التعامل معها بحذر شديد، كعدم الخلط بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب، ولذا فإن أولى شروط مكافحة الإرهاب تقوم على وضع تعريف دقيق له، يتحرّى الموضوعية والحيادية، وينال إجماع الدول والشعوب، كذلك عدم الخلط بيـــن الإسلام والإرهاب، و " السماح بهذا الخلط لا يمكنه إلا أن يزيد من سوء التفاهم بين الشعوب، كما أنه يعني حرمان مكافحة الإرهاب العابر للأوطان من طابع العالمية الضروري لها" [5] هذا من جهة، ومن جهة أخـــرى فإن

---

[1] كلمة عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح أشغال الملتقى الدولي حول الحـــوار المثمر بين الثقـــافات والحضـــارات، الجزائر،24 مارس 2003.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[2] مداخلة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيـــا للشؤون الدوليـــة، مرجع سابق .

[3] كلمة عبد العزيز بوتفليقة في مؤتمر قمة المنظمات غير الحكومية لبلدان الجنوب، الجزائر، 16 مارس 2002 .
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[4] نفـــس المرجـــع.

[5] نفـــس المرجـــع.

القوة العسكرية غير كفيلة بدحره، بل ينبغي أن تتم محاربته في إطار أشمل يتوخّى القضاء على مسبباته الإقتصادية والإجتماعية [1].

إن التحديات الجديدة -وعلى رأسها الإرهاب – قد غيرت كثيرا في جوهر ومضمون الأمن القومي، إذ يعتقد بوتفليقة أن:

" تصورات الأمن السائدة لحد الآن أصبحت غير ملائمة، بل تجاوزها الزمن وصارت لاغية" [2].

وأصبحت الحاجة إلى أمن جماعي يرتبط فيه أمن الدولة الواحدة بأمن باقي الدول أكثر من ملحة، بل ضرورة لا مفر منها، فالتهديدات والأخطار الجديدة أضحت تتسم بطابع شمولي، وغدت تفرض تحديات تعجز الدولة - بمفردها- عن ردّها مهما كانت قوة مكانتها وإمكاناتها، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، و لعل أحداث 11 سبتمبر2001 خير دليل على ذلك. إذن صار الأمن العالمي كلاًّ لا يتجزأ، وطرق تحقيقه باتت تفرض رؤية جماعية تشترك فيها جميع الدول:

" إن المبادرات الأحادية الطرف لتحقيق هذا الأمن هي عديمة
المفعول وغير مجدية، ويجب أن تفسح المجال لسياسة مُعززة
للأمن الدولي، تبنى على أساس من التنسيق والتضامن "[3].

بل وتمتد إلى إرادة سياسية تجعل استعادة الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي في العالم ركائز ذلك.

وإذ نعيش عصر ما يسمى بالعولمة التي يقول بشأنها بوتفليقة أنها:

".. تفرض نفسها تدريجيا على سائر بلداننا، وسواء أنعتناها بـــ " الشر
الذي لا مفر منه" أو اعتبرناها حاملة للتقدم، أو نعتناها بالآفة، فإنها قد
أضحت أمرا لا مناص منه "[4].

وتتجلى أكثر سماتها في التغيرات السريعة والعميقة التي مسّت حياة الشعوب والدول على حد سواء، جعلت العالم بموجبها أرحب وأوسع وأكثر تعقيدا، وفي الوقت ذاته مالت إلى جعله أضيق رقعة ممكنة، أو ما يسمى "القرية الكونية"، بسبب التطور الهائل الذي شهدته تكنولوجيات الإعلام والإتصال الجديدة.

---

[1] كلمة عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح أشغال الملتقى الدولي حول الحوار المثمر بين الثقافات والحضارات، مرجع سابق .

[2] كلـــمة عبد الـــعزيز بوتفليـــقة في الملتـــقى الـــدولي حـــول العـــولمة والأمـــن، الجزائر، 4 ماي 2002.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[3] نفـــس المرجع.

[4] كلمة عبد العـــزيز بوتفليقـــة في مـــأدبة عشاء على شرف المشاركيـــن في الندوة 129 لوزراء منظـــمة الـــدول المصدرة للبترول، الجزائر، 09فيفري 2004.

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

وترتبط العولمة أكثر ما ترتبط بالجانب الإقتصادي حيث تعمل على تعولم الإقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى تسهم في زيادة الهوة الإقتصادية وما يستتبعها بين الشمال والجنوب، وإذاك ينبغي علينا التكيّف معها باستغلال ما هو إيجابي فيها، ومحاولة تقليل ما هو سلبي فيها كذلك، على أن هذا يبقى مرهونا بما نستطيع توفيره من أدوات وإمكانات هذا التكيف.

و في خضم كل ما سبق فإن على منظمة الأمم المتحدة أن تلعب الدور المنوط بها، بصفتها تمثل الشرعية الدولية، ومرجعية الدول والشعوب في حل مشاكلها، وأن تحرص على:

" تقليص الشروخ العالمية التي تزيد من تفاقم الفقر والإقصاء، وعلى
تشجيع العمل على تحقيق أوفى قدر من المواءمة بين الأعمال الرامية
إلى خدمة التنمية والقضاء على الفقر"[1].

من هنا وجب التأكيد على ما تكتسيه المنظمة من أهمية في معالجة شؤون العالم، واعتبار أن دعمها وزيادة فعاليتها ونجاعتها هي مسؤولية تشترك فيها جميع الدول الأعضاء، يتصدرها في ذلك بالخصوص، أعضاء مجلس الأمن الدولي:

"إن الأمم المتحدة في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الإلتزام
السياسي لكل الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لها مسؤوليات
خاصة بموجب ميثاق المنظمة[2].

وإلى جانب المنظمة، ما انفك دور المنظمات غير الحكومية يتزايد يوما بعد يوم، بل وأصبحت أطرافا لها مكانتها وتأثيرها في المجتمع الدولي، وينبغي أن يكون عملها مُكمّلا لجهود الأمم المتحدة في استتباب الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الثاني: رؤية بوتفليقة لعلاقات الجزائر الدولية.

إن علاقات الجزائر الخارجية لهي كثيرة ومتشعبة، بحكم الموقع الجيواستراتيجي، والرصيد التاريخي، والإمكانات الطبيعية التي تزخر بها، ولئن كانت الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها جزائر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين قد رسمت دوائر معينة لعلاقات الجزائر الدولية، فإن هذه الأخيرة محكومة كذلك بما

---

[1] كلمة عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح اللقاء الثامن للرابطة الدولية للمجالس الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسات المماثلة، الجزائر، 24 جوان 2003.

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[2] كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الملتقى الدولي حول العولمة والأمن، مرجع سابق .

استجد في جزائر التسعينيات على المستويين الداخلي والخارجي. وإذا نظرنا إليها بمنظار بوتفليقة فإننا نستطيع تمييز ثلاث دوائر كبرى لعلاقات الجزائر مع غيرها من الدول: دائرة العلاقات الجزائرية- الغربية، دائرة العلاقات الجزائرية- الإفريقية، دائرة العلاقات الجزائرية- العربية. وهذا لسبب الأهمية والمكان الذي يشغله كل منها في خطاباته وتصريحاته.

أولا: دائرة العلاقات الجزائرية – الغربية (*)

في عصرما بعد الحرب الباردة أضحى الإرتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإقامة علاقة متينة معها مطمح ومطمع العديد من الدول، بما في ذلك التي كانت تحسب من التيار المعادي لها، وذلك لما فرضه الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بالأحادية القطبية:

"إن التعددية المتبعة على الصعيد الداخلي لا تجد مع الأسف امتدادا
لها على مستوى عالم يعتمد بالعكس على أحادية القطب"[1].

لذا سعى بوتفليقة إلى توطيد العلاقات الجزائرية- الأمريكية وترقيتها إلى أفضل مستوى ممكن، واعتبر أن الإنفتاح على الغرب وخصوصا الولايات المتحدة هو أكثر من ضرورة استوجبتها الظروف الدولية الجديدة، بل يصب مباشرة في المسعى العام الذي توخاه منذ مجيئه إلى السلطة، والقاضي بإعادة الجزائر إلى مكانتها اللائقة، وجلب الإستثمارات الخارجية، وفي هذا تشكل الولايات المتحدة حجز الزاوية. ويشترط بوتفليقة لقيام علاقات جزائرية- أمريكية قوية أن ترتكز أساسا على المسائل الإقتصادية:

" إن ترقية العلاقات بين بلدينا الذين وصفهما بوش في نوفمبر
2001 بـــ " الحليفين" هي مهمتنا ومهمة الإدارة الأمريكية، وحتى
يكون صرح التفاهم الجزائري الأمريكي دائما، فإنه يجب أن يقوم
على أسس اقتصادية فيها المنفعة المتبادلة والدائمة " [2].

ولا تتوقف براغماتية بوتفليقة عند هذا الحد، بل تتجاوز الإقتصاد إلى الملف الأمني، طمعا في المساعدة الأمريكية للقضاء على الإرهاب الذي تعاني منه الجزائر:

" نقاسم اليوم إذن، وبطريقة تلقائية، إرادة التعاون مع الولايات المتحدة
لتجنيب العالم مطامع الجماعات الإرهابية المزعزعة للإستقرار" [3].

(*) ونقصد بالغربية الغرب الجغرافي لا الغرب الحضاري، وسنقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، لأنهما يمثلان حلقتين مهمتين بالنسبة لعلاقات الجزائر الخارجية حسب بوتفليقة.

[1] كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية بميلانو، مرجع سابق .

[2] كلمة عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي، نيويورك ، 22 سبتمبر 2003.

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

[3] نفس المرجع .

وبخصوص الإتحاد الأوروبي، فإن علاقات الجزائر بدوله هي عريقة ومتجذّرة في التاريخ، ويعتبر الخيار الأوروبي خيارا إستراتيجيا، وهو بمترلة الرهان بالنسبة لمستقبلنا [1] كما قال بوتفليقة، وإذا كان اتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في 22 أفريل 2002 يشكل إطارا ملائما لتوسيع وتعزيز العلاقات المتعددة الأشكال القائمة بينهما، فإنه يكـــرس " الربط الحقيقي بين الجزائر والمجموعـــة والأوروبية على الصعيد الإقتصادي" [2]، فهو يمثل فرصة حقيقية لإنعاش الإقتصاد الجزائري، كما أنه يتيح الإندماج التدريجي والمنسجم ضمن المجموعة الأورومتوسطية، وفي الإقتصاد العالمي على صعيد أوسع.

وضمن الفضاء الأوروبي تحتل فرنسا موقعا متميزا في الأجندة الخارجية للجزائر، بحكم المصالح والجغرافيا والتاريخ. فيؤكد بوتفليقة على أن:

" العلاقات الجزائرية الفرنسية تقوم وتتطور على أساس المصلحة المتبادلة، ويلعب القرب الجغرافي ووجود جالية جزائرية معتبرة بفرنسا دورا مهما في ذلك"[3].

ثانيا: دائرة العلاقات الجزائرية -الإفريقية.

لقد أولى بوتفليقة عناية خاصة لترقية العلاقات الجزائرية- الإفريقية من خلال جهوده المبذولة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ثم بعدها الإتحاد الإفريقي، مبادرة النيباد، الوساطة في فض التراعات...إلخ، ويعتبر أن إفريقيا تشكل بحق، إطارا ملائما وامتدادا طبيعيا لسياسة الجزائر الخارجية[4]. مثلما يؤكد أن إفريقيا التي مزقتها الحروب والتراعات الداخلية، وتفاقمت فيها مشاكل الفقر والتخلف، انضافت إليها قضايا الديمقراطية وحرية التعبير والحكم الراشد، مدعوة لأن تتلمس طريق الخروج من هذا الوضع عن طريق تكفل الأفارقة أنفسهم بمصيرهم، والإضطلاع بكامل مسؤولياقم لتحقيق ذلك، على أن تلقى الدعم الخارجي اللازم، الذي يتمثله بوتفليقة أساسا في الدعم الإقتصادي:

" إن إفريقيا، وجدت نفسها في صف من يساند قضايا هي من صميم اهتماماتنا مثل الديمقراطية وحرية التعبير، و لم تجد في صفها

---

(1) كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، إسبانيا ، 22 أفريل 2002 .
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

(2)عبد العزيز بوتفليقة، خطاب أمـــام البـــرلمان الأوروبي، فرنسا،03 جوان 2003 .
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

(3) عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع مجلة "الحوادث" اللبنانية، مرجع سابق .

(4) عبد العزيز بوتفليقة، كلمة ، المنتدى الإفريقي للسلم، الجزائر،07 نوفمبر 1999.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

من يدعم جهودها في محاربة الفقر والعنف المسلح، لذلك بقيت
دون بلوغ الهدف المنشود"[1].

وانطلاقا من أن العالم اليوم، خاصة في شقه الإقتصادي، يتجه نحو سياسة الكتل فإن بوتفليقة يرى أن مبادرة النيباد تمثل فرصة سانحة لتحقيق أولا: شراكة حقيقية ما بين الأفارقة لبلوغ تكامل واندماج إفريقي، وثانيا: موقعا متميزا لمواجهة التحديات الإقتصادية التي باتت تفرضها العولمة والظروف الدولية الجديدة.

وفي الجانب الآخر يُعد إنشاء الإتحاد الإفريقي مؤشرا سياسيا قويا على اعتزام إفريقيا المشاركة الفاعلة في صنع القرارات المتعلقة خاصة بمسار التطورات الجهوية [2]، وكذا إطارا أمثلا تتوحد وتعمل من خلال الدول الإفريقية على استتباب السلم والأمن في القارة، وضمان التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ثالثا: دائرة العلاقات الجزائرية- العربية.

في البداية ننطلق من رؤية بوتفليقة للأوضاع العربية الراهنة، بحيث يرى أن العالم العربي يقبع في حالة من التشتت والتهميش، يرافقها عدم الإستقرار والخلافات المتنوعة، وعدد من الأزمات الداخلية، تُذكيها الأطماع والتدخلات الخارجية، كل هذه وغيرها أسست لوضع دائم التوتر. ففي الشرق الأوسط لا تزال إسرائيل تمارس إرهاب الدولة على الشعب الفلسطيني، وتصادر جزءا من أراضي سوريا ولبنان، وغير بعيد عنها يرزح العراق تحت وطأة الإحتلال الأمريكي، بينما لا يزال اتحاد المغرب العربي يراوح مكانه، والجامعة العربية بحاجة إلى إصلاح حقيقي.

في الجوار القريب تروم الجزائر بناء مغرب عربي موحد مستقل، ومزدهر، لكن تظل قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار لم تستكمل الحل بعد [3]، طرفاها هما المغرب والشعب الصحراوي ممثلا بجبهة البوليزاريو، ومجالها هو الأمم المتحدة، ولا يتبقّى للجزائر إلا أن تسند وتدعم كل مبادرة أو حل يصب في هذا الإتجاه.

وفي الشرق الأوسط، وإذ يُعرب بوتفليقة عن تضامنه المطلق مع الشعبين الفلسطيني والعراقي، فإنه يشترط لعودة الأمن في المنطقة تسوية سلمية نزيهة وعادلة، تمر عبر إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف، والجلاء عن الأراضي السورية واللبنانية الواقعة تحت الإحتلال الإسرائيلي[4]، كما أنــه يدعم

---

[1] نفــس المرجــع.
[2] عبد العزيز بوتفليقة، كلمة ، افتتاح أشغال الندوة الأولى لوزراء الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، مرجع سابق.
[3] عبد العزيز بوتفليقة ، خطاب ، الدورة ال59 للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 21 سبتمبر 2004.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm
[4] عبد العزيز بوتفليقة ، كلمة ، مأدبة عشاء على شرف الرئيس الصيني هوجينتاو، الجزائر،03 فيفري 2004.

مسار السلام العادل والشامل والدائم، السلام القائم على الشرعية الدولية، هذه الأخيرة التي يجب أن تُمكّن العراق من استرجاع سيادته على أراضيه والحفاظ على وحدته الترابية.

وبخصوص جامعة الدول العربية، فإنه لا مناص من جعلها تستجيب أكثر لما تصبوا إليه الدول العربية، من انسجام سياسي وتعاون مثمر، بصفتها المحرك الأساسي للعمل العربي المشترك، وإطاره الأوسع، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق إصلاحها وتحديثها ودمقرطتها، وإمدادها بالوسائل الكفيلة بذلك، وتهيئة الظروف المثلى من ".. تنقية العلاقات العربية – العربية، وتوظيف فصائل التضامن، والنهوض الكامل بالمصالح الحيوية التي تجمعنا "[1].

ولا يختلف وضع العالم الإسلامي كثيرا عما يعرفه العالم العربي، إذ ما يزال العمل الإسلامي المشترك هشا وبعيدا عن المستوى المطلوب، وعليه أن يساير ما ترفعه التغيرات الدولية الجديدة من تحديات سياسية، واقتصادية، ونهضة علمية وتكنولوجية... إلخ.

وأخذا بعين الإعتبار لكل ما سبق فإن بوتفليقة يوضح الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها علاقات الجزائر- العربية، والتي بفضلها يمكن أن نؤسس لعلاقات عربية- عربية حقيقية، هذه الأسس يتمثلها في:

1- إن هذه العلاقات يجب أن تتحول إلى علاقات ذات جدوى تتجاوز المستوى العاطفي، ليصبح لها منافع اقتصادية، ومصالح متبادلة بين أطرافها بما يضمن استقرارها.

2- إن احتفاظ الجزائر بمواقفها من بعض القضايا الإقليمية لا يجب أن يتعارض مع مصالحها الإقتصادية.وفي هذا الصدد يقول:

> " أنا أدافع عن المصالح القومية على أن لا تتعارض هذه المصالح القومية مع المصالح الوطنية. فأنا أولا منتخب من طرف الشعب الجزائري وليس من طرف الشعوب العربية، وبالتالي، أنا أمين على الشعب الجزائري ومصالحه العليا "[2].

---

(1) عبدالعزيز بوتفليقة، كلمة ، القمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية، تونس، 22 ماي 2004.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ recherche/ recherche.htm

(2) عبد العزيز بوتفليقة، حديث مع قناة التلفزيون اللبنانية "المستقبل"، 09 نوفمبر 1999.
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

من خلال ما سبق نستطيع القول أن هناك عوامل عدة ساهمت في التأثير المتزايد لدور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على صنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أن شخصيته الليبرالية والمنفتحة والميّالة إلى إقامة العلاقات مع الآخرين، عكست رؤيته لعلاقات بلده مع غيره من البلدان، من حيث تعددها، وتنوعها، وقيامها على أسس عقلانية براغماتية بعيدا عن العواطف. إضافة إلى الخبرة الكبيرة في مجال إدارة الشؤون الخارجية التي اكتسبها أثناء توليه وزارة الخارجية في عهد الراحل هواري بومدين، والتي تدفعه إلى المتابعة الشخصية لكل ما يتعلق بالشؤون الخارجية.

ويتجلى هذا التأثير كذلك من خلال الإهتمام الكبير الذي أبداه بوتفليقة بالسياسة الخارجية وأهدافه منها، حيث جعلها في مقدمة الحلول للأزمة المتعددة التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة، وهذا ما أدى به إلى أن يحرص شخصيا على إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، ويُوجه كل جهده وطاقاته وخبراته إلى أن ينجح في مهمته هذه. وجاء أسلوبه ليدعم كل هذا من خلال الأسفار الكثيرة التي قام بها وحضوره الدائم للقمم والمنتديات ...إلخ.

كما أن رؤيته الواضحة لطبيعة العلاقات الدولية والمنطقيات التي تحكمها، وكذا تصوره الواضح لما ينبغي أن تكون عليه علاقات الجزائر الدولية، قد ساهما في سهولة تحديد الأهداف الخارجية للجزائر من جهة، ومن جهة أخرى الأدوات والوسائل الممكنة لتحقيق ذلك. وهذا طبعا، في غياب أو انعدام تصور عقائدي وطني عام حول أهداف و منطلقات السياسة الخارجية، وبالتالي تصبح التصورات الشخصية هي المهيمنة على السياسة الخارجية الجزائرية.

يعتبر النظام السياسي بمثابة الإطار العام الذي يحكم السياسة العامة، وضمنها السياسة الخارجية، ويمثل البيئة الداخلية بالنسبة لعملية صنع السياسة الخارجية، وبالتالي يُفترض أن النظام السياسي بمختلف مكوناته يلعب دورا مهما في التأثير على الشكل الذي يمكن أن تتخذه عملية صنع السياسة الخارجية، وكذا تراتبية محدداتها، التي تعتبر العوامل الشخصية إحداها.

وعليه فإننا سنحاول في هذا الفصل معرفة الكيفية التي يؤثر بها النظام السياسي الجزائري على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك من خلال التعرض إلى تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري، ثم التطرق إلى أهم مراكز صنع القرار، وأخيرا محاولة معرفة دينامية الحياة السياسية، وذلك بأخذ نموذج الأحزاب السياسية وارتباطها بالسياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول:

طبيعة النظام السياسي الجزائري

يفيد كثير من الباحثين أنه من الصعب جدا تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري، ويؤكدون على أن ثمة مفارقة حقيقية، فعلى حين يبدو أنه تنصل عن طبيعته التسلطية وبدأ يخطو نحو الديمقراطية، فإن شواهد وقرائن كثيرة تقول بعكس ذلك ([1])، إذ تُقرّر في هذا الشأن ازدواجية طبيعة النظام السياسي الجزائري:

واجهة ديمقراطية شكلية تتشدّق بالمؤسسات والإنتخابات وفتح المجال للتعددية ...إلخ.

بينما الجوهر يعبر عن الثبات الوظيفي، وظيفة النظام التسلطي الذي كان سائدا منذ الإستقلال وإلى الآن، حتى وإن خفّت لهجته، أو تنوعت واختلفت الطرائق والأشكال التي يعبر بها.

ولأجل تحديد طبيعة النظام، يُعتقد أن الإعتماد فقط على بنى وهياكل ومؤسسات النظام في التحليل قد يؤدى إلى نتائج مُضللة، كما أنه لا يعكس الحقيقة الفعلية له، لذا لا بد أن يكون التحليل بنيويا- وظيفيا، يتخذ من الطابع الرسمي أو الشكلي للنظام مدخلا، ثم يرصده ميدانيا أو واقعيا، وبالتالي ربط البنية بالوظيفة.

إن هذا يساعد على الفهم الأعمق لطبيعة النظام، زيادة على أنه يتيح كشف مكامن العطب والخلل في أبنيته وأجهزته، كما أنه يشكل في الوقت نفسه أداة تقييمية له.

المطلب الأول: الطبيعة الشكلية للنظام السياسي الجزائري.

بدءا يجب الإعتراف بأن الوضع الحالي يجد له امتدادا كبيرا في الماضي، وبالتالي فإن فهم وتفسير ما يجري حاليا لا بد أن يمتد إلى الإحاطة بحقائق الماضي، وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا تمييز مرحلتين أساسيتين مرّ بهما النظام السياسي الجزائري، مرحلة الأحادية السياسية، التي انبرى فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب للطابع الواحدي في تسيير الدولة والمجتمع، قاصدا بذلك بناء دولة مركزية قوية، تنشد التنمية الإقتصادية والعدالة الاجتماعية، أحادية اقتضت الإتكاء أولا: على شخصنة للسلطة يجسدها الرئيس في تربعه على مختلف السُّلط وتقلده لمناصب عدة، بلغت في عهد بن بلة تسعة مناصب كاملة، وثانيا: الحزب الواحد والمتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اُعتبرت المؤسسة الرسمية الأولى وتتصدر بقية المؤسسات([2])، أحادية اتسمت كذلك بأن تكون الدولة في النهاية هي الفاعل السياسي الرئيسي والوحيد بالنسبة لكثير من الفضاءات([3])، وعلى رأسها فضاء المجتمع المدني . ومرحلة التعددية السياسية (*) التي اُعتبرت فيصلا بين جمهورية أولى ذات طابع

---

(1) أنظر في ذلك: محمّد هناد، النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار؟ في كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي. المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 1998 . ص84.

كذلك: عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرّد بالجزائر.القاهرة، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع،ط1، 1999. ص50.

(2) علي بوعناقة وعبد العالي دبلة، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997، ص60.

(3) عبد النّاصر جابي، النظام السياسي الجزائري: المجتمع المدني بين الأزمة والإنتقال. في كتاب وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي. مرجع سابق، ص202.

(*) وهي ما يهم فترة الدراسة، كونها تعبر عن السياق الداخلي الجديد الذي يتموضع فيه النظام السياسي.

اشتراكي وجمهورية ثانية على طريق اللبرلة، لبرلة قيل بشأنها أنها عرجاء، كونها قامت على تقويم خاطئ، غير جدي، وغير موضوعي للأوضاع المتأزمة التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينيات، وذلك حينما اختزلتها في فشل نمط التنظيم الإقتصادي، وبالتالي أغفلت ضرورة أن تشمل اللبرلة المجالين السياسي والاجتماعي [(1)].

وإذا اختلف الباحثون حول ضرورة أو عدم ضرورة التعددية السياسية للنظام السياسي الجزائري مباشرة بعد الإستقلال، فإنهم يتفقون الآن على أنها وصفة الخلاص لكل ما يعانيه النظام والمجتمع كليهما. لقد بات من الضروري الإتجاه نحو تداول السلطة وتغيير النخب الحاكمة، بمعنى تعدد مراكز القوة والتأثير، وإتاحة الفرص أمام التطور المستقل لأبنية المجتمع المدني من أحزاب، ونقابات، وأندية الرأي والفكر، والرأي العام، وجماعات حقوق الإنسان ...الخ.

وفي هذا استكملت الجزائر، إجراءات التحول إلى الديمقراطية عن طريق:

1 - تعديل الدستور، حيث تم اعتماد دستور جديد (03 فيفري 1989) يكرس التعددية الحزبية والسياسية.

2 - رفع الحظر عن تشكيل أحزاب سياسية جديدة.

3 - إجراء انتخابات على أساس التعدد الحزبي([2]).

وفيما يبدو أن دستور 1989 كان فاتحة لتجسيد عهد التعددية، فإن هناك من الباحثين من يذهب إلى أن النظام هدف من كل ذلك إلى تجديد نفسه، والإبقاء على سلطته، إذ لا يمكن نعت ما قام به إلا بـــ"الديمقراطية الدفاعية" [(*)]، وإذاك لا عجب من أن تتيح هامشا محدودا من الإنفتاح السياسي، يرهن بإرادة السلطة، وليس بأطر قانونية ديمقراطية، وتنظيمات سياسية فعالة، ومجتمع مدني مستقل.

وتقترب التعددية في الجزائر من نموذج التعددية السياسية المقيدة[(3)] الذي تظهر فيه التعددية مقيدة بقوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة، وعلى هذا يؤسس "الهواري عدّي" نظرته للنظام الذي حاول تجديد نفسه من خلال تعددية مقيدة، أو مراقبة، والتي تكون فيها جبهة التحرير الوطني هي الحزب المهيمن، لكن الإنتخابات- انتخابات 1991 التشريعية- قادت إلى تطور آخر، أين دور الحزب المهيمن أصبح شكلا ضد النظام، بل ويُهدد النظام نفسه ([4]).

[(1)] عنصر العيّاشي، مرجـــع ســـابق، ص10.

[(2)] حمدي عبد الرحمن، النظـــم الحـــزبية والمشـــاركة السيـــاسية، مـــجلة الديمقـــراطية، العـــدد04، خريـــف 2001، ص33.

[(*)] حيث تعتبر الإجراءات التي اتخذها النظام في سبيل الدمقرطة، هي إجراءات ذات طابع دفاعي، غايتها ضمان استمراره وبقائه مُتفرّدا بالسلطة. أنظر في ذلك: حسنين توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، السيـــاسة الدولية، العـــدد142، أكتوبر 2000، ص11.

[(3)] عمر فرحاتي، النظـــم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مـــجلة العلـــوم الإنســـانية ، العدد02، جوان 2002، ص79.

[(4)] L'haouari ADDI, Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des "grands électeurs". in site internet : http://www.algeria- watch.org/ Fr/article/analyse / addi_partis.htm.

فيما يخص مسألة التداول على السلطة، نلاحظ تطورا إيجابيا بالنسبة للجزائر، حيث أنه في الثلاثين سنة التي أعقبت الإستقلال، تداول ثلاث رؤساء جزائريون على الحكم، فيما شهدت الفترة الممتدة بعد ذلك، أي من 1992 إلى 1999 تعاقب أربعة رؤساء على الحكم. لكن من وجهة نظر أخرى، يرى البعض أن هذا التداول أُفرغ من محتواه الحقيقي ، حيث أن أمر هذا التداول هو محتكر من طرف الفئة الحاكمة، و لم تنتقل السلطة من النظام إلى المعارضة أبدا ، إلا مرة واحدة سنة 1991،ثم انقلب النظام عليها بتوقيف المسار الانتخابي([1]) . ويضيف "برهان غليون" أن هذه الفئة الحاكمة تريد أن تبقى في السلطة بشتى الطرق، وتبقى تستخدم كل الوسائل الإستثنائية، كحالة الطوارئ مثلا([2])، إنها ببساطة لا تؤمن بأن السلطة هي "غير قابلة للإمتلاك، ومجالها فارغ غير قابل للإستحواذ" على حد تعبير المفكر الفرنسي كلود لوفور([3])، إذن يمكننا التحدث عن توارث للسلطة، بدل التداول عليها.

إن الحديث عن التداول على السلطة، يقودنا إلى الحديث عن السلطة ذاتها، سلطة يقول بشأنها "الهواري عدّي:

> " أنها تتسم بالطابع المزدوج حيث وضعت الجزائر منذ الإستقلال نظاما يوجد فيه سلطتان: سلطة عسكرية نصّبت نفسها مصدرا للشرعية، وسلطة تنفيذية تعتمد على الأولى، وبينما امتنعت سلطة الجيش عن وضع مؤسسات لإدارة مسؤولياتها، اكتفت السلطة التنفيذية بإضفاء الطابع المؤسساتي على أجهزتها. إن السلطة الحقيقية(الخفية)هي تلك التي تمارسها الهيئة العسكرية، أما السلطة الظاهرة فيتولاها رئيس الجمهورية والحكومة"([4]).

لقد أفضى هذا الطابع المزدوج للسلطة إلى مصدرين للشرعية: شرعية الرئيس التي يكتسبها بواسطة الجيش، والذي يُنتخب بالإقتراع العام، وشرعية الصناديق التي بواسطتها يكتسب صاحب الأغلبية الإنتخابية صفة الوزير الأول ويختار وزراؤه، فالنظام إذن له شرعيتان:الجيش يختار الرئيس، والحكومة تُختار بواسطة الأغلبية البرلمانية. وبرغم ثنائية سلطة الدولة هذه، يبقى الجيش هو الوحيد السلطة الفعلية، والذي له اليد الطُّولى في تعيين الرئيس([5])، وإذا كان ذلك غير صحيح، فلما كان بوتفليقة دائما يصرح بأنه سيمارس صلاحياته كاملة غير منقوصة، ولما كان يُصرّ على أن يعود الجيش إلى الثكنات وينصرف إلى مهامه الدستورية.

---

(1) عمـــر فرحـــاتي، مرجـــع ســـابق، ص78.

(2) برهان غليون في حوار مع الخبر، 13 ماي 2004.

(3) نورالدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية. مأخوذ من موقع انترنيت:
http://www.rezgar.com/ debat/ show. art. asp? aid= 9562

(4) نورالـــدين ثنـــيو، الـــدولة الجـــزائرية .. المشـــروع العصـــيّ، المستقبـــل العـــربي، العـــدد242، أفـــريل 1999، ص30.

(5) L'haouari ADDI, op.cit.

يبقى أن نشير إلى نقطة على غاية من الأهمية في هذا المجال، وهي أنه إذا كان الوصول إلى الحكومة يتم عن طريق انتخابات برلمانية تخوضها الأحزاب، والفائز فيها يُقدم مرشحه لمسؤولية الحكومة، فإن ذلك ينتفـــي بالنسبة لمؤسسة الرئاسة، حيث أن الرؤساء لم يأتوا إلى السلطة عن طريق الترشح بواسطة أحزاب، ولقد عبر "مور" H.C. Moore عن هذا الوضع الغريب والشاذ عن الديمقراطيات والتعدديات الحديثة في الستينيات عندما وصف الدولة في الجزائر بأنها دولة غير قائمة على حزب ([1]).

وتمشيا مع ما سبق، فإن الوصف الذي أطلقه "ناير" Nair على النظام السياسي الجزائري في الثمانينيات لا يزال يصلح إطارا تحليليا وتفسيريا لطبيعة النظام في التسعينيات، حيث تلعب الأحداث المتعاقبة في هذه الفترة على إعطائه القدرة التفسيرية لذلك. إذ الرئيس ما هو في الحقيقة إلا مُسير سياسي يخضع لمصالح أساسية لجماعة أتت به إلى السلطة، هذه الجماعة في تحالفها مع البيروقراط والتكنوقراط شكلت أو أفضت إلى طبيعة عسكرية- بيروقراطية للنظام[2]. وإذا كان هذا هو الواقع الفعلي لطبيعة النظام حسب الكثيرين، فإن هناك واقعا منشودا، يتمثل في نمط الدولة السلطانية [3] الذي تحدث عنه "لوكا و فاتان" (Luka et Vatin) في السبعينيات، نمط تتفوق فيه الوظيفة الرئاسية على ما عداها، وينحو صاحبها لأن يتحرر من قيود أية فئة أو قوة من القوى المشكلة للنظام، وبالتالي يعمل على استقلاليته في تسيير وتصريف أمور الدولة. ويبدوا أن هذا ما يسعى إليه بوتفليقة من خلال المطالبة باسترجاع كامل صلاحياته المخولة له دستوريا، وضمنيا استبعاد الدوائر المتنفذة في صنع القرار وعلى رأسها الجيش.

أما بشان العلاقة بين السلطات الثلاث، فإنها تعبر عن خلل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث نلاحظ هيمنة الأولى على الثانية، من خلال الصلاحيات الممنوحة للرئيس، و المخولة له الحق في التشريع بأوامر في ظل شغور المجلس الشعبي الوطني، أو بين دورتي انعقاده العاديتين، أو في حالة الاستثناء. هذا في دستور 28 نوفمبر 1996، بينما دستور03 فيفري 1989 لم يكن يثبت له هذه الرخصة إلا في حالة الإستثناء فقط[4]. كما نلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية تمتد حتى إلى السلطة القضائية - المفروض أنها مستقلـــة كليا في جميع أنواع النظم - حيث أن الدستور يجعل من الرئيس القاضي الأول للبلاد من خلال ترأسه للمجلس الأعلى للقضاء، وتعيين القضاة، ونقلهم...إلخ.

---

(1) محمد هنـــاد، مرجــع سابـــق ، ص84.

(2) علي بوعناقة وعبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص56.

(3) نفـــس المرجـــع، ص54.

(4) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظــم السيـــاسية العـــربية: قضـــايا الإستمـــرار والتغييـــر. بيروت، مركـــز دراســـات الوحدة العربية، ط2 ، 2002. ص142.

إن هذا أدى إلى عدم وضوح طبيعة الحكم، فعلى حين يضعه الكثيرون في خانة النظم شبه الرئاسية، بسبب الصلاحيات الكبيرة الممنوحة لرئيس الدولة على حساب البرلمان، يرى آخرون أن تضخيم الصلاحيات(*) إلى حد كبير يجعلنا نتكلم عن نظام رئاسي.

وهذا ما انتقده "مولود حمروش" عندما قال إنه مهما كانت الدساتير فإنها تخفق في آخر المطاف، لأن الطاغي فيها هو هيمنة السلطة التنفيذية التي ترفض التعددية، تعدد مراكز القرار، وترفض عمل المؤسسات. ولهذا فالنظام وصل إلى حدوده ويجب البحث عن قواعد حكم أخرى [1] .

هذا عن الطبيعة الشكلية للنظام السياسي، فماذا عن الطبيعة الوظيفية له ؟

المطلب الثاني: الطبيعة الوظيفية(**) للنظام السياسي الجزائري.

على الرغم من التغيرات والظروف الدولية الجديدة التي مسّت العديد من الأنظمة التسلطية في العالم وقادها نحو ولوج الديمقراطية، فإنه يمكن موقعه النظام الجزائري ضمن التي لا تزال تراوح مكانها، وترفض قياداتها التكيف مع هذه الظروف الجديدة، وأقصى ما تفعله أو تبديه هو أشكال من الإنتخابات وظيفتها إعادة إنتاج نفس النظام وإبقاء نفس الأشخاص[2]، ليتحقق بذلك ما كان يقوله ميكيافيلي من أن "هدف كل حاكم هو تحقيق متعة السلطة والحفاظ عليها "[3]، بغض النظر عمن يكون الحاكم فردا أم جماعة.

(*) إن تضخيم صلاحيات الرئيس له طبيعة ازدواجية، حيث ترتبط بشخصية الرئيس ونمط وصوله إلى السلطة، وعلى أساسها تقوى أو تضعف مؤسسة الرئاسة . ونميّز هنا حالتين تخصّان الجزائر:

1 - عندما يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الجيش ويكون ذا شخصية ضعيفة، فإن مؤسسة الرئاسة تميل إلى الضعف، حيث تتبع المؤسسة العسكرية، وحدث هذا مع الرؤساء: الشاذلي بن جديد، علي كافي، واليمين زروال.

2- عندما يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الجيش ويكون ذا شخصية قوية، فإن مؤسسة الرئاسة تميل إلى أن تقوى، وتدخل في صراع مع المؤسسة العسكرية، وحدث هذا مع الرئيس بوتفليقة.

وتبقى حالة أخرى، أين يصل الرئيس إلى السلطة عن طريق الإرادة الشعبية، وهي غريبة عن الجزائر.

[1] الخبر الأسبوعي، العدد 121،من 25/ 06 إلى 01 / 07/ 2001.

(**) في بعض الأحيان يصعب التمييز بين ما هو شكلي وما هو وظيفي في طبيعة النظام السياسي الجزائري، فهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مثلا ، تعبر عن الشكل الخارجي للنظام ، بيد أنها تخفي هدف النظام المتمثل في الإنفراد بتسيير وتصريف أمور الدولة، بعيدا عن المؤسسات التمثيلية للشعب وعلى رأسها البرلمان، وهكذا يتحول الشكل في حدّ ذاته إلى وظيفة.

[2] عمّار جفّال، قوى ومؤسسات العولمة : التجلّيات والإستجابة العربية ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الأول ، شتاء 2001-2002، ص 175.

[3] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص107.

لقد تسيّد الإقصاء والغلق النظام السياسي منذ الإستقلال وحتى بداية التعددية، فتبعا للأحادية التعسفية، هناك خنق الحريات الفردية والعامـــة، وتضييق على حرية التفكير والتعبير، وتهميش لمنظمات المجتمع المدني، انضاف إلى ذلك صفة رئيسية تجذّرت في النظام منذ الإستقلال كذلك، وأصبحت لصيقة به، أو إن شئنا قلنا أنها أصبحت مُكونا أساسيا ترتكز عليه هُوية هذا النظام، وبالتالي يصعب فصلها عنه خارجيا، أو التخلي عنها طواعية، وهي أنه لا يقبل أية منافسة أو تهديد يمكن أن يأتيه داخليا أو خارجيا[1]، وطرق التعامل مع هذه التهديدات أو المنافسات تراوحت بين السلمي منها والعنيف (وصلت حد التصفية الجسدية).

ويبدو أن النظام لا يملك الجدية ولا الإرادة السياسية في الذهاب بعيدا نحو التعددية السياسية والحزبية، فهو لا يعترف من الناحية الفعلية بالتنظيمات الحزبية كشريك فعلي في العملية السياسية[2]، إنه يرفض تبادل المواقع بين السلطة والمعارضة من خلال ما يُقرره الشعب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، لذا نجده يفرض قيودا ويرسم حدودا لأدوارها وطموحاتها، ويصبح دور الحزب حسب النظام ليس النضال من أجل الوصول إلى السلطة، وإنما إضفاء مسحة ديمقراطية على النظام نفسه.

وهذا ما أسس لتقاليد سياسية تُؤمن بالأحادية في العمل والنشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي...إلخ، كل هذا يضطلع به النظام، بينما يُغلَق الباب في وجه مؤسسات المجتمع المدني، وما وُجد منها – على قلته وعدم فعاليته- هو آلية من آليات عمل النظام. إذن هناك خنق للمجال السياسي الممتد بين الدولة والمجتمع، والمفترض أنه مخصص للجمعيات الوسيطة أو ما يطلق عليه بمنظمات المجتمع المدني.

إن كل هذا و غيره زكّى طروحات الذين يعتقدون بالطبيعة اللاديمقراطية للنظام السياسي الجزائري، وأبعد من ذلك هناك من يعتقد أن النظام يلعب دور الكابح لمسيرة الديمقراطية بالجزائر، إذ يعمل على استمرار الفئات المهيمنة التي تستخدم النظام لخدمة مصالحها الشخصية، كما أنها تسهم في إنتاج واستمرار نظام سياسي غير متجانس ويفتقد التخصص المؤسساتي، لتبقى الدولانية Etatism هي السمة الأكثر تميزا لهذا النظام، وذلك من خلال سعيه إلى التنظيم الكلي للمجتمع[3].

وحسب هؤلاء دائما، فإنه لا يمكننا أن ندرج توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992 إلا في هذا الإطار، حيث أوضح ذلك أن الديمقراطية هي لعبة في أيدي الأنظمة، وأن الأنظمة تلغي كل مسار ديمقراطي، إذا لم يكن في صالحها.

---

(1) علي بوعناقة وعبد العالي دبلة، مرجـــع ســـابق،ص51 .

(2) علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجـــع ســـابق، ص71.

(3) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002. ص129.

و لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تابع النظام سياسة الإقصاء، إقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلا لما يعتبره النظام الأنسب والأمثل لحل الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي [1]، ليخلصوا إلى أنه إذا كانت المسألة الديمقــراطية قد طُرحت بشدّة بعد أحداث أكتوبر 1988، فإن ما عرفته الجزائر في السنوات التالية لها، جعل مسألة الديمقراطية تتراجع لصالح مسائل أخرى، اعتلت الأولوية حسب النظام، من استعادة الأمن، والحفاظ على مؤسسات الدولة، وقد انعكس هذا سلبا على باقي المؤسسات، خصوصا ما تعلق منها بالمجتمع المدني.

وفيما يخص المؤسسات التمثيلية وعلى رأسها البرلمان، فإنها من الضعف ما يجعلها غير قادرة على التعبير عن انشغالات المواطنين ومطالبهم[2]، ومن ثمة المساهمة في صنع القرارات السياسية التي تخصهم. إن هذا الضعف مرده إلى طبيعة هذه المؤسسات ذاتها، التي لا تعكس في الكثير من الأحايين الصفة التمثيلية للإرادة الشعبية من جهة، ومن جهة ثانية، القيود الدستورية التي ترد عليها، إذ يتساءل الكثيرون في هذا الصدد عن معنى إنشاء غرفة برلمانية ثانية (مجلس الأمة) ثلث أعضائها يعينهم الرئيس ، وقاعدة التصويت فيها ثلاثة أرباع الأعضاء ؟!. فعندما تنأى الأطر المؤسساتية عن العمل السياسي، يجري استعاضة دورها بأطر أخرى يحتل فيها الفرد موقعا متميزا [3]، ويصبح المحرك الأساسي للعملية السياسية.

تبقى نقطة مهمة جدا، وهي إشكالية الشرعية التي لا تزال مطروحة رغم اتجاه النظام نحو الشرعية الدستورية أو المؤسساتية. إن هذه الإشكالية التي لم تكن مطروحة بقوة في الستينيات والسبعينيات[*] بدأت تطفو إلى السطح مع بداية الثمانينيات، أين بدأ يخبو بريق الشرعية الثورية والتاريخية، نظرا لأن جيل الثمانينيات بعيد نوعا ما عن الثورة، وكذا فشل النظام في عمليتي التنمية والتحديث، الشيء الذي أدى إلى تأزم الأوضاع، وكانت أحداث أكتوبر 1988 أحد مظاهر هذا التأزم، ودفعت فيما بعد إلى البحث عن نمط جديد للشرعية، تَمثّله النظام في الشرعية القانونية والمؤسساتية من خلال دستور 23 فبراير1989.

ويتفق أغلب الباحثين على ضرورة المطابقة بين الشرعية الدستورية والتجسيد الميداني لها ، وأن أي تضاؤل في هذه الشرعية، أو قصور في فعاليتها، يؤدى حتما إلى عدم الإستقرار السياسي من خلال:

---

[1] عبد الحميد مهري، الأزمــة الجــزائرية: الواقــع والآفــاق، المستقبــل العــربي، العــدد 226، ديسمبر 1997، ص07 .

[3] حسين علوان البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي،العدد 223، سبتمبر 1997، ص72 .

[1] نفــس المــرجع،ص76 .

[*] بحكم أن الجيل آنذاك عايش الثورة، وبسبب الشعارات الكبرى التي كانت مرفوعة وكذا المشاريع و الورشات التي فتحتها الجزائر: الثورة الزراعية، الثورة الصناعية...إلخ .

1- عــدم استقرار المؤسسات السياسية: ويتضمن ذلك أساسا ظاهرة عــدم الإستقرار الحكومي.

2- التفكك السياسي: بمعنى شيوع عدم التكامل بين النخبة الحاكمة والجماهير، فضلا عن عدم التكامل على مستوى المـجتمع، حيث تبـرز قضـايا الولاءات الجهـوية والإقليمـية.

3- العنف السياسي: ويتضمن العنف الحكومي الموجَه إلى المجتمع والقوى السياسية والإجتماعية الناشطة فيه من جهة، والعنف الشعبي الذي يتمثل في لجوء القوى السياسية والإجتماعية والجماهير غير المنظمة في شكل عام، إلى استخدام الوسائل العنيفة بقصد التأثير على الحكومة، أو إضعاف مواقفها، أو الإطاحة بها كلية[1]من جهة أخرى.

وهذا ما عاشته الجزائر خلال العشرية الأخيرة.

إذن يمكننا مراوحة النظام السياسي الجزائري بين لا ديكتاتورية تخص الجانب الشكلي للنظام، ولا ديمقراطية تعكس طبيعته الوظيفية. و هذا ينعكس على عملية صنع القرار ككل، و كذا المراكز التي تتولاها من ناحية، ومن ناحية أخرى تُبقي القيود و الضوابط التي يمكن أن تحد من الدور المتزايد لصانع القرار في السياسة الخارجية ضعيفة و عديمة الفعالية.

[2] مجدي حمّاد، العسكريون العرب وقضية الوحدة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987. ص271.

المبحث الثاني:

مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

في البداية لا بد أن نشير إلى أن مراكز صنع القرار قد تتعدد وتتنوع، وتختلف درجة أهمية وتأثير كل منها حسب موقعه في النظام السياسي، وحسب ما يحوزه من صلاحيات وإمكانات، وكذا مدى اهتمامه بمجال السياسة الخارجية ذاتها، وعلى هذا الأساس تتراتب القوى والمؤسسات في التأثير من الأكثر إلى الأقل.

وإذا كان من الصعوبة وضع معايير لقياس هذا التأثير، فإنه ينضاف إليها عدم الوضوح والمعرفة الحقيقية للفاعلين المساهمين في صنع قرارات السياسة الخارجية، كما أن تنوع وتعقد مسائل هذه الأخيرة، يؤثر على تراتبية هؤلاء الفاعلين أنفسهم، وبالتالي هذه التراتبية نفسها غير ثابتة- على الأقل من الناحية النظرية.

إذن وتأسيسا على ما سبق، فإن تحديد أي الفاعلين أكثر تأثيرا في صنع قرارات السياسة الخارجية أمر في غاية الصعوبة، بيد أن عددا من الباحثين المهتمين بالشؤون الجزائرية يتكلمون عن مؤسستين تتجاذبان عملية صنع القرار السياسي عموما، المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، الأولى بصفتها الصانع الفعلي للقرار السياسي، والثانية تحاول أن تنتزع هذا المركز لتتطابق سلطتها الرسمية أو الشكلية مع السلطة الفعلية، وخاصة بعد مجيء الرئيس بوتفليقة.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية.

يُعتبر الجيش بالتعريف، مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة[1]، وعليه فإنه يمتنع عن الإشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويُفترَض أن يكون محايدا وملتزما بمهامه المنوطة به دستوريا.

إن هذا الحياد يقتضيه تموقُعه ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة، وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، ومجال السعي إلى صون هذا الكيان وحمايته، وبالتالي هو مجال إجماع[2]. بعكس مجال السياسة والمنافسة الذي يتحقق فيه مبدأ المشاركة السياسية بمعناه الواسع، حيث يُتيح للمواطنين تقرير مصيرهم السياسي وفق إرادتهم المشمولة بضمانات القانون.

إذن يمكن القول أن العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية، بحيث يكون الجيش تابعا للدولة لا للسلطة،ولا يخضع لها-للسلطة- إلا في إطار ما حدده الدستور، وهذا ما يؤدي به إلى أن ينأى عن الصراعات والخلافات السياسية التي تعتري مجال السلطة.

---

[1] عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة. في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.ص ص 15، 16.

[2] نفس المرجع، ص 19.

إذا كان هذا هو الوضع الإعتباري للجيش في الدول الديمقراطية الحديثة، فإن ما عرفته الجزائر شأن آخر، سنراه فيما بعد.

تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش – خاصة في الدول غير الديمقراطية- بتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى، بسبب جملة من الخصائص والعوامل، يتجلى أهمها فيما يلي:

1- احتكار القوة.
2- أنها أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي.
3- أنها أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية، التكنولوجية، والتنظيمية[1]
4- الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها، وغياب مؤسسات اجتماعية حديثة ومنظمة.

إن هذا وغيره، أدى بالمؤسسة العسكرية لأن تتدخل في شؤون السياسة، ففي نقطة أولى يشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية، وفي نقطة ثانية وبسبب موقعها المتفرّد، تَعتبر المؤسسة العسكرية أن لها رسالة اجتماعية و وظيفة سياسية- خارج نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة- وجب تأديتها[2]، أما النقطة الثالثة فيَتمثّلها كل من فاينر (S. Finer) وهنتنغتون (S. Huntington) في أن تدخل المؤسسة العسكرية في أمور السياسة يَنمّ عن عجز السلطة المدنية في حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية، والأدوات الأخـــرى للسيطرة، وليس صحيحا أن انخفـــاض الثقـــافة السياسية هو الـــذي يتيح هـــذا التدخل [3].

وبالمقابل فإن ما يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في الشؤون السياسية، ليس الإحتراف العسكري فقط، وإنما وجود تقاليد راسخة من الإستقلال العسكري مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة السياســـة.

---

(1) مجدي حمّاد، مرجع سابق ، ص131.
(2) نفـــس المرجـــع، ص 150.
(3) نفس المرجع ، نفس الصفحة.

في الجزائر المستقلة، يُعتقد أن تدخل الجيش [*] في السياسة ليس حكرا على فترة دون أخرى، حتى وإن اختلف شكل هذا التدخل ومداه، وتُثبت قرائن وشواهد عديدة صحة هذا، فمن الناحية الدستورية أو القانونية، نجد أن الميثاق الوطني الصادر في 1976 وفي 1986 قد أناط بالجيش ثلاث مهمات رئيسية:

1- الدفاع عن سلامة التراب الوطني.
2- الذود عن الثورة الإشتراكية.
3- المساهمة في تنمية البلاد، وبناء مجتمع جديد [1].

وواضح أن المهمة الأولى تشترك فيها أغلب جيوش العالم، بينما ما تبقى لا يمكن أن يُدرَج إلا في إطار تدخل الجيش في السياسة.

من الناحية العملية و حسب الياس بوكراع، فإن هناك صيغا أربعة لهذا التدخل تَتَبدّى في:

1- الجيش الوطني الشعبي كان ممثلا في السلطة السياسية إلى غاية شهر مــارس 1989 (مع بداية التجربة الديمقراطية انسحب من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني).
2- يتولى الجــيش مهمة اختيار رؤســاء الجمهورية.
3- يحســم ويفصــل في الصــراعات السيــاسية.
4- الجيش يمارس أيضا دورا سياسيا من خــلال محافظته على الاستقــرار الــداخلي ومراقبة النمط السياسي [2].

إن هذه النقطة الأخيرة أدت إلى أن تصبح مهمة الجيش تتمحور حول قضايا الأمن الداخلي، رغم أن دستور 1996 جعل مهمات الجيش تختص بالدفاع الخارجي، حيث جاء في المادة 25 منه " تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الإستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية".

---

[*] يعتبر الجيش الوطني الشعبي امتدادا لجيش التحرير الوطني، هذا الأخيــر ترجع نواة تكوينه إلى المنظمة السرية (O.S) التي أنشأت عام 1949، والتي اعتبرت بمثابة الجناح العسكري لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) ، لكنها لم تدم طويلا، حيث تم اكتشافها من طرف الإستعمار في مارس 1950 وتم حلّها. حــاول أعضاؤها بعثها من جديد، لكن اصطدمت رغبتهم بالقيادة السياسية للحزب بدعوى الحفاظ عليه، وبذلك تشكلت نظرة احتقار العسكري للسياسي ووصفه بالإنتهــازي والمتآمر والجبان. وعقب الأزمة التي عرفها حزب (MTLD) بين رئيس الحزب مصــالي الحاج وأعضــاء اللجنة المــركزية الذين أرادوا تحديد صلاحيات الرئيس، تدخل العسكريون المتمثلون في أعضاء المنظمة الخاصة القدماء (المحلة) وشكلوا اللجنة الثــورية للوحدة والعمل (CRUA) ليأخذوا بذلك زمام المبادرة والإعلان عن الثورة المسلحة وإجبار الأطراف المتصــارعة على الإلتحــاق بها، بالتــالي حســم الصــراع السيــاسي العقيــم بين المركزيــين والمصــاليين.

تسيّد العسكريون قيادة الثورة إلى غاية انعقاد مؤتمر الصــومام في 20 أوت 1956، أين أُقرت أولوية السياسي على العسكري، بحجة وجود اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية، إلا أن اغتيال عبّان رمضان في ديسمبر 1957 اعتبره الكثيرون عدولا عما قرره مؤتمر الصومام، وبدايــة لتسلط العسكريين على الثورة ومصير الجزائر فيما بعد. أنظر في ذلك: رابح لونيسي، مرجع سابق، من ص11 إلى ص18.

[1] محمــد هنــاد، مرجــع ســابق، ص94 .

[2] إلياس بوكراع، العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟. مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر2001، ص34.

بالنسبة لإمكانية انسحاب الجيش من السياسة يبدو أنها مُتوزّعة بين أسباب متعلقة بالجيش ذاته، من حيث موقعه الداخلي وروابط القوة السائدة فيه، إذ يُعتقد أن الجيش المتماسك والمترابط داخليا، هو أقدر على ضبط والحد من تدخله في السياسة إذا رغب. وأسباب أخرى ترتبط بالبيئة الخارجية له، تمثل في :

1- درجة نمو الوعي السياسي للجماهير، ودرجة تطور منظماتها السياسية الحزبية والنقابية، و مدى تَدعّم ونمو خبرة القوى المؤيدة للمشاركة السياسية.

2- ضرورة الإستجابة لمطلب التنمية الإقتصادية، وهذا يتطلب خبرات فنية وتكنوقراطية متخصصة ليس لدى ضباط الجيش في الغالب رصيد كبير منها.

3- وجود نخبة مدنية ملائمة لتسليمها السلطة أو لدخولها معترك استرداد السلطة وانتزاعها نزعا [1].

وعادة ما ترجح الأسباب الأولى مع عدم إهمال الثانية.

إلى جانب المؤسسة العسكرية كأحد مراكز صنع القرار نجد مؤسسة الرئاسة.

المطلب الثاني: مؤسسة الرئاسة.

يؤكد البعض على خصوصية السياسة الخارجية بالنسبة إلى السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة، وبالتالي فإن الرقابة الديمقراطية عليها قد تحد من فعاليتها، لذا وجب ألا تخضع لنفس الرقابة السياسية التي تخضع لها المبادرات الحكومية الأخرى [2]، لأنها تتعلق بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتيجية للدولة، في محيط دولي مليء بالخصوم، وتأسيسا على هذا يُحبّذ أن تضطلع السلطة التنفيذية بمجال الشؤون الخارجية.

إن هذا التحبيذ يجد أساسه كذلك في:

1- تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية، إضافة إلى السرعة التي تتم بها مختلف التفاعلات الدولية، أدى إلى ضرورة أن تكون عملية صنع السياسة الخارجية أكثر مركزية.

2- يمكن لشخص واحد- كرئيس الهيئة التنفيذية- أن يرسم السياسة الخارجية بصورة أفضل من هيئة جماعية كالبرلمان [3].

3- السرية التي عادة ما تتسم بها الشؤون الخارجية.

(1) مجدي حماد ، مرجع سابق، ص294.

(2) Maria Rogina Soares DE LIMA, Foreign Policy and Democracy : A Priliminary Analysis of The Brazilian Case.in site internet: http://www.isanet.org/noarchive/Lima .html

(3) لويد جنسن، مرجع سابق، ص135.

وينتج عن هذا أن يكون تدخل البرلمان في المجال الخاص بالشؤون الخارجية تدخلا لاحقا، إذ لا يأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية، وإنما يقتصر دوره على الموافقة أو الإعتراض على السياسة التي تقترحها السلطة التنفيذية، وضمن هذه الأخيرة نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع قرارات السياسة الخارجية، وفق نظرية "المجال المحجوز" التي تَعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة [1]، ولأن مؤسسة الرئاسة أكثر حيادية واستقرارا نسبيا مقارنة بالحكومة، وأبعد عن مجال الخلافات والصراعات السياسية التي تثيرها الأحزاب، خاصة إذا كانت الحكومة عبارة عن إئتلاف حزبي.

في الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية، وتخصيصا مؤسسة الرئاسة، لما أُتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية، أو رئيس إحدى الغرفتين، كما أوردته المادة 130 من دستور 28 نوفمبر 1996.

وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في صنع السياسة الخارجية، حسبما يبدو من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية، فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين (58) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي .بموجبه يُقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية "يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها" [2]، وبذلك فإنه " يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم" ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77.

إذن من الناحية الدستورية، يتفرّد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ما خُوّل له من صلاحيات، لكن من الناحية الفعلية يبدو الأمر على غير هذا النحو، إذ يرتبط أولا بطبيعة العلاقة التي تربط المؤسستين: العسكرية والرئاسة، وثانيا بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية، ومدى استعدادها لممارسة كامل الصلاحيات التي يُتيحها هذا المنصب.

بالنسبة للنقطة الأولى، يُصوّرها البعض على وجهين يصعب الفصل بينهما، فمن ناحية تظهر العلاقة وكأنها تعاونية، إذ ما فتئ الرئيس يؤكد احترامه للجيش، وامتنانه للدور الكبير الذي لعبه في مقاومة الإرهاب والمحافظة على الطابع الجمهوري للدولة، وكذا سعيه الحثيث لمحو الصورة السلبية التي ارتسمت حول النظـــام،

---

(1) مارسيل ميـــرل،مرجـــع ســـابق، ص327 .

(2) سعيد بوالشعير، النظـــام السيـــاسي الجـــزائري. الجزائر، دار الهـــدى للطبـــاعة والنشـــر والتوزيـــع، 1990.ص248.

وخصوصا المؤسسة العسكرية، في الداخل والخارج، وتمرير أطروحات هذه الأخيرة في حل الأزمة الجزائرية[1]. ومن ناحية أخرى تكشف عن الطابع الصراعي بينهما، إذ ما انفك الرئيس كذلك يؤكد على أنه رئيس الجمهورية، وزير الدفاع، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن الجيش ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الجمهورية[2]، دوره محكوم بإطار دستوري لا ينبغي تجاوزه، ولقد أعرب عن استعداده للموت من أجل وقف تدخل المؤسسة العسكرية في عمله، إذ قال:

" أنا لا أخشى أحدا في أي موقع كان، وسأمضي في تنفيذ ما يمليه عليّ ضميري، لأنه لن يموت الإنسان أكثر من مرة، ولن يتأخر أجله أو يتقدم دقيقة واحدة".[3]

وهكذا يمكننا أن نتحدث -حسب الوجه الأول- عن توظيف مؤسسة الرئاسة في خدمة المؤسسة العسكرية، أي تبعية الأولى للثانية، وهذا يعني أن صانع القرار الحقيقي هو الجيش، والرئيس ما هو إلا مُعبّر عما يقرره الجيش، قد يترك له الحرية في بعض القضايا والمسائل دون أن يتجاوز الحدود التي يرسمها له، ونظرا لأن المؤسسة العسكرية لا تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية إلا في حالات تهديد الأمن القومي أو تفاقم الصراعات الدولية[4]، فإن الرئيس يُترك له هامش كبير من الحرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

أما حسب الوجه الثاني، فإن قوة شخصية الرئيس وحنكته تدفعه إلى أن يحقق مزيدا من الحرية والإستقلالية في صنع القرار السياسي عموما، وهذا ما حاوله بوتفليقة عندما اتجه إلى اكتساب شرعية جديدة غير شرعية الجيش، فإضافة إلى الشرعية القانونية اتجه إلى الشعب من خلال الإستفتاء للتسلح بالشرعية الشعبية، وهذا لخدمته في مواجهته مع الجيش الذي أتى به إلى السلطة. إذن حاول بوتفليقة المطابقة بين السلطتين الرسمية (الشكلية) والفعلية من خلال تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية، وهذا يعني له استقلالية أكبر في تقرير السياسة العامة للبلاد وعلى رأسها السياسة الخارجية، في ظل غياب أو ضعف القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الأحزاب .

---

(1) نورالدين العويديدي، الرئاسة والعسكر بالجزائر.. تعاون وصراع وتعايش. مأخوذ من موقع انترنيت:
http://www.islamonline .net/ iol_arabic/dowalia/q politc_act_2000/q politic 10.asp

(2) International Crisis Group, la concorde civile : Une initiative de paix manquée. in site internet : http ://www.algeria- watch.de / pdf /pdf_fr/icg_rapport. pdf

(3) محمد جمال عرفة، انتخابات الجزائر..العسكريون في الحكم حتى إشعار آخر! مأخوذ من موقع انترنيت :
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/06/article 01.shtml

(4) عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سابق، ص56.

المبحث الثالث:

دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

يكاد يجمع الباحثون على أن دور الأحزاب السياسية(*) في عملية صنع السياسة الخارجية يثير إشكالات نظرية حقيقية، تجعل الوصول إلى نموذج نظري موحد يحكم ويفسر هذا الدور أمرا متعذرا، ويرجع ذلك إلى أن الأدبيات المختلفة في العلاقات الدولية- خاصة قبل الثورة السلوكية- ركزت كثيرا على الدولة كفاعل وحدوي ووحيد في صنع السياسة الخارجية، وأهملت باقي الفاعلين، وفيما بعد الثورة السلوكية ركزت على الفاعلين فوق-القوميين، وأهملت نوعا ما الفاعلين عبر القوميين أو تحت مستوى الدولة [(1)]، وتزداد الصعوبة أكثر من الناحية العملية، بحيث أنه إذا كان من المستطاع تتبع دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية في دول أوروبية و أمريكية، فإن ذلك بالغ الصعوبة بالنسبة للأحزاب في العالم الثالث، على اعتبار هشاشة التجربة الحزبية فيها، وتميُّز دورها المُنصب حول التحديث والتعبئة السياسية والمشاركة وغيرها من قضايا التنمية السياسية[(2)].

كما يتحدثون عن نمطين لهذا الدور:

- الدور المباشر: وفيه تتكفل الأحزاب برسم ووضع سياسة خارجية خاصة بها، وتعمل على تنفيذها مباشرة، دون واجب المرور على الدولة للحصول على موافقتها.

- الدور غير المباشر: وفيه لا تعمد الأحزاب السياسية إلى وضع سياسة خارجية خاصة بها، وإنما تسهم في التفاعلات الدولية، عن طريق المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية التي تختص بها الدولة. وهذا النمط هو الذي سنعتمده.

المطلب الأول:

العوامل الداخلية المحددة لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

وهي عوامل متعلقة بالأحزاب ذاتها، من حيث نشأتها وتطورها، خصائصها، أدوارها...إلخ.

إن الأحزاب في الجزائر لم تعرف المنشأ والتطور الذي عرفته بقية الأحزاب في النظم الديمقراطية الحديثة، إذ ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني الذي اُعتبر منذ الإستقلال الحزب الطلائعي الوحيد، وحزب جبهة القوى الإشتراكية (FFS) غير المعترف به والذي كان يمثل حزب المعارضة، فإن بقية الأحزاب الأخرى

(*) بالإضافة إلى الأحزاب، نجد هناك مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام والجماعات الضاغطة، والتي يفترض بها أن تشارك في الحياة السياسية عموما، ونظرا لعدم امتلاكنا معلومات كافية عنها، فإننا ركزنا على دور الأحزاب بوصفها الأكثر اهتماما بالشؤون السياسية، وبوصفها الأقرب إلى مراكز صنع القرار عن طريق تسلمها أو مشاركتها السلطة بواسطة الإنتخابات.

ونثير الإنتباه إلى أنه عند دراسة دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية، يجب أن نميز بين تلك التي خارج السلطة (المعارضة) وبين تلك التي في السلطة. على أننا في دراستنا هذه سنفترض الإستواء بينهما، نظرا للضعف الواضح الذي تشهده الأحزاب السياسية الجزائرية، والذي ينأى بها عن المشاركة الفعلية في صنع قرارات السياسة الخارجية، سواء كانت في السلطة أو خارجها.

(1) عمرو هاشم ربيع، الأحزاب والسياسة الخارجية: أي دور؟ ، مجلة الديمقراطية، العدد04، خريف 2001، ص55.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

كانت وليدة الإنفتاح على التعددية السياسية الذي أقره دستور 1989، إذ بلغت ما يقارب الستين حزبا بمناسبة الإنتخابات البلدية لسنة 1990 [1]. وإذا كان من المعروف أن الأحزاب تمثل تعبيرا عن الإتجاهات السياسية والإجتماعية والثقافية للمجتمع، وبالتالي لها امتدادات شعبية تصون بقاءها، فإن تطورات العشرية الأخيرة أفضت إلى تقلص هذا العدد بشكل كبير، وكانت البداية مع انتخابات جوان 1990 وديسمبر 1991 التي أظهرت أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وجبهة التحرير الوطني (FLN) ، وجبهة القوى الإشتراكية (FFS)، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، هي وحدها التي حصلت على مقاعد، بينما الأحزاب الأخرى أُهملت أو أُقصيت، لأنها لم تحظ بدعم الشعب ولم يحتضنها [2]. ثم توالت الأحداث بعد ذلك لتكشف بحق، ليس فقط عن العدد المحدود للأحزاب التي يمكنها البقاء والمنافسة في الحياة السياسية، وإنما عن الضعف الواضح الذي يعتريها، ويجعلها على هامش اللعبة السياسية التي ظهرت فيها السلطة كمركز مهيمن ومسيطر، وبالتالي يمكننا القول أن الأحزاب السياسية ليس لها القدرة الكافية لأن تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية.

إن عدم القدرة هذه ترجع في جزء منها إلى خصائص ومميزات تتعلق بالأحزاب ذاتها، منها:

1- الإنفصام الواضح، واتساع الهوة بين قيادة الحزب وقاعدته، حيث كثيرا ما يُلاحظ أن القيادات تنفرد بقرارات لا تعكس طموحات أو على الأقل آراء القاعدة [3]، وهذا ما يؤدي بالحزب إلى أن يتنصل عن وظيفة التعبير عن آمال ومطالب مناضليه ومؤيديه، ويؤدي به في النهاية إلى أن يفقد قاعدته الشعبية.

2- غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وفي سلوكها السياسي، حيث ما تفهمه الأحزاب من الديمقراطية والتعددية هو ذلك الجانب الذي يسمح لها ببلوغ سدة الحكم، وإلا فإنها تنفي الآخر وتنكر وجوده. وهناك من يجد لهذا مبررا تاريخيا، حيث نجد في الفكر السياسي العربي أن الصراع على السلطة لم يكن أبدا يعني الحد من تسلطها أو تقييدها، وإنما كان يعني الحلول محل الحكام كأشخاص، وليس تغيير السلطة من حيث هي شكل للحكم [4]، أي غلبة فكرة من يحكم على فكرة شكل الحكم. إن خير تجسيد لهذا، هو الإنتخابات التشريعية لسنة 1991، أين استنفر حزب (RCD) جميع قواه لأن تُلغى نتائج انتخابات الدورة الأولى التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد، ولم يحصل فيها (RCD) على أي مقعد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل دعا الجيش بشكل علني، إلى منع الفيس (FIS) من الوصول إلى الحكم [5].

---

(1) L'haouari ADDI, Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs, op.cit.

(2) Ibid.

(3) أحمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية. في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000. ص129.

(4) عبد النور بن عنتر، إشكالية الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 273، نوفمبر 2001،ص11 .

(5) هدى ميتكيس، توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي) ، المستقبل العربي، العدد 172، جوان 1993، ص41.

إن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب، ارتبط بمسألة التداول على قيادة الحزب، والملاحظ في هذا الشأن أنه كثيرا ما ترتبط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه، وإذاك لا عجب أن ترتبط الشخصنة بالأحزاب كذلك[1]، وتصبح ولاءات الأعضاء والمناضلين والمؤيدين للحزب ترتبط بقيادته، لا ببرامج وأهداف الحزب، ومن هنا تكون النتائج الوخيمة عند رحيل مؤسسه أو قائده. وكمثال على ذلك حزب حركة النهضة، بعد رحيل عبد الله جاب الله وتأسيسه لحزب آخر هو حركة الإصلاح الوطني.

3- التشرذم و الإنشقاق، فبالنسبة للتيار الإسلامي مثلا، في بداية التسعينيات انقسم إلى حوالي 16 حزبا يتنافسون على تمثيله، وبالنسبة لانتخابات 1999 الرئاسية فإن قضية مرشح الإجماع قد أدت بالكثير من الأحزب إلى الإنقسام على نفسها، بدءا من حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) الذي تولى قيادته أحمد أويحي بعدما أُبعد أمينه العام الطاهر بن بعيبش الرافض آنذاك لدعم مرشح الإجماع، وحدث نفس الشيء مع حركة النهضة عندما عُزل عبد الله جاب الله من قيادة الحزب، ونفس الأمر بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بترشيح مولود حمروش للرئاسة [2].

4- الإنتهازية وعدم الثبات على المواقف، ويتجلى ذلك في المواقف المتقلبة التي تبديها الأحزاب حيال ما يحدث في الحياة السياسية الوطنية، إذ بات من الصعب تصنيف هذه الأحزاب في أي إطار تتموقع، هل هي مشاركة في الحكم أم أنها في المعارضة ؟ وينطبق هذا على عد معتبر من الأحزاب (أحزاب الإئتلاف الحكومي الحالي مثلا) ممن تُفضل لعبة الإنتقال بين مواقع السلطة والمعارضة. ولكل حزب تبريراته الخاصة به، فالـــ (RND) مثلا يُبرّر مشاركته في الحكومة بضرورة وضع حد للقيادة الإسلامية للمؤسسات[3]، بينما حزب حركة مجتمع السلم (MSP) يجد له مبررا في إرادته وقف مسار علمنة الدولة من جهة، ومن جهة أخرى، إستراتيجية الخيارات المفتوحة التي ينتهجها الحزب من خلال دراسته كل البدائل التي تتيحها الحياة السياسية، والتعامل معها وفق منطقي عقلاني[4]، حتى أن الكثيرين وصفوا هذا الموقف بالمائع أحيانا، والبراغماتي أحايين أخرى.

5- ضعف برامجها وتنظيمها الداخلي، إذ يبدوا أنها تفتقد إلى برامج واضحة ومحددة وبديلة عما تعرضه السلطة الحاكمة، كما أنها تتسم بضعف التنظيم الداخلي، لحداثة عهدها بالتجربة الحزبية، ولا تملك قدرة التعبير عن مطالب ومصالح القوى الشعبية المختلفة (تنسيقية العروش مثلا أضحت بديلا عن الأحزاب في طرح مطالبها وتمثيل مصالحها). وبالتالي ما زالت الأحزاب غير قادرة على أن تشكل معارضة حقيقية وفاعلة للسلطة الحاكمة.

---

[1] علي الديـــن هـــلال ونيفـــين مسعـــد، مرجـــع ســـابق، ص176 .

[2] بدر حسن شافعي، الديـــمقراطية في المغـــرب العـــربي، مـــجلة الديـــمقراطية، العـــدد04، خريـــف 2001، ص 251.

[3] L'haouari ADDI, Les partis politique en Algérie et la crise du régime des grands électeurs, op.cit.

[4] جريدة النبأ، العدد 376 ، 01 مارس 2004. وهي جريدة تابعة لحركة مجتمع السلم.

إن هذه الخصائص والميزات جعلت الأحزاب السياسية من الضعف ما يمنعها من بلورة برامج وأهداف حقيقية، تجعل منها قوى فاعلة في الحياة السياسية وتسهم في صنع القرارات السياسية الخارجية، خاصة إذا وصلت إلى السلطة، على أساس أن النظـــم الديمقراطية تفترض ذلك. إلا أن هذا يبقى بعيدا- على الأقل- في المدى المنظور، ذلك أن الرئيس لا يمثل أي حزب سياسي، ورئيس الحكومة قد لا يكون صاحب الأغلبية في البرلمان (أويحي مثلا)، وعليه فإن هناك عوامل أخرى مُحدّدة لدور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المحددة لدور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

ونقصد بها العوامل المتعلقة بالنظام، من حيث القيود أو التسهيلات التي يمنحها للأحزاب، ورؤيته لدورها في الساحة السياسية، وكذا فهمه ونظرته للمعارضة عموما.

يحلل عدد من الباحثين العلاقة التي تربط بين النظام والأحزاب في إطار التفاعل التبادلي، مع التركيز على تأثير أكبر للأول في الثانية، لذا يعتبرون أن جزءا مما تشهده الأحزاب هو انعكاس لبيئة النظام المأزومة بمختلف عناصرها منذ التسعينيات[1]. ولئن فُسّر توقيف المسار الإنتخابي عام 1992 بأن النظام السياسي الجزائري ليس مستعدا لإدماج الأحزاب المستقلة في وظيفته أو خدمته[2]، فإنه اُعتبر كذلك بداية لأزمة انسحبت على منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب، ذلك عندما عمد النظام إلى:

1- حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في مارس 1992.
2- التضييق على منظمات المجمع المدني- وضمنها الأحزاب- أمنيا بسبب الظروف السياسية المتأزمة، واقتصاديا بسبب الإقتصاد المتردّي، ومعلوماتيا بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على حرية تدفق المعلومات [3].

و لم يكتف النظام بهذا، بل سعى إلى التقييد القانوني للأحزاب، من خلال المادة 42 من دستور 28 نوفمبر 1996، والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، لكن ذلك لا يعنـــي

(1) أيمن إبراهيم الـــدسوقي، المجتمـــع المـــدني في الجـــزائر(الحُجـــرة، الحصـــار ، الفتـــنة) ، المستقبل العربي، العدد259،سبتمبر2000،ص70.
(2) L'haouari ADDI, Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs, op.cit.
(3) أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجـــع ســـابق،ص73.

تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني أو جهوي، كما لا يجوز لها أن تتخذ كافة أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، كما قيّـدها بالإعمال الفعلي لقـانون الطـوارئ بحجة هشاشة الوضع الأمني، والخوف من شيوع عدم الإستقرار وتقويض أركان الدولة [1]. وبالتالي بات محظورا على الأحزاب التجمعات والمظاهرات والمسيرات إلا بتراخيص تمنحها وزارة الداخلية.

إذن النظام لم يمنع وجود الأحزاب السياسية، ولكن سعى إلى أن تكون امتدادا له، وفي خدمته، لأنه كان يدرك أن قوته وبقاءه هي في ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب، وقوتها واستقلاليتها تعني إضعاف مركزه، لذا كان من الواجب عليه لتفادي هذا الأمر اللجوء إلى :

1- إضعاف المعارضة السياسية وإن اقتضى الأمر إلغاءها.
2- تأميم القاعدة المادية للعديد من مؤسسات المجتمع المدني، ومن أمثلة هذا التأميم القضاء على العديد من وسائل الإعلام التي تستغلها هذه المؤسسات لتعبر عن نفسها [2].

ببساطة لقد حاول تدجينها وابتلاعها، ونجح في ذلك إلى حد كبير، حتى إن بعضها تحول إلى لجان مساندة للرئيس [3]، وبعضها الآخر هو امتداد للإدارة الحكومية، تتمثل مهمته في الدفاع عن السياسات الحكومية، وضبط قوائم المترشحين لمختلف المواعيد الإنتخابية [4].

وطبقا لما يراه محمد المجذوب من أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ومن ثم فإن الحزب الذي تسنده هو أقوى الأحزاب حتى وإن كان يفتقد للتأثير الجماهيري أو الفاعلية السياسية [5]، نرى أن هناك بعض الأحزاب ليس لها دور فاعل في الحياة السياسية سوى أنها ديكور تُزيّن به مختلف المواعيد الإنتخابية، تستعملها السلطة وتستخدمها لذلك، وهي لا تمتلك امتدادا على المستوى الشعبي ولا على المستوى الحكومي، بالمقابل هناك أحزاب شعبيتها تحددها السلطة وهي التي تقيسها، وتُعبّر عنها كيف ما تشاء من خلال مختلف المواعيد الإنتخابية، وإلا بماذا نفسر أن حزب الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني لسنة 1997 يفقد 108مقاعد في انتخابات 2002 التشريعية، بينما حـزب آخـر يرتفع من 15 مقعـدا إلى 156 مقعـدا ؟!

---

[1] علي الدين هلال ونيفين مسعد ، مرجـع سـابق، ص148 .

[2] زياني صالح ، واقـع وآفـاق المجتمـع المـدني كآليـة لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد09، جانفي 2004، ص79.

[3] بومدين بوزيد، قراءة في التجربة الديمقراطية المتعثرة بالجزائر. مأخوذ من موقع انترنيت:
http :// aldemokrati.com/ index. php? eption= content & task= view & 193 & itemid=0

[4] L'ahouari ADDI : Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs, op.cit

[5] فرحاتي عمر، مـرجع سابـق، ص76 .

ولا تزال التعبئة السياسية تمثل أحد أدوار الأحزاب وفق ما يراه النظام [1]. هذا النمط القديم الذي كان سائدا في عهد الأحادية السياسية، والذي كان يقوم به حزب جبهة التحرير الوطني، أُريدَ له أن يستمر في عهد التعددية، وبالتالي بدل أن تكون الأحزاب أطرافا فاعلة في الحياة السياسية، تصبح أجهزة للدعاية والترويج للسياسات التي يقوم بوضعها النظام السياسي.

كذلك أُريدَ للأحزاب أن تكون مُجسّدة لإجراءات ديمقراطية، يسعى النظام لأن يتقنّع بها، دون أن تكون تعبيرا عن قيم ديمقراطية حقيقية، قيم تقتضي أن تكون الأحزاب التي هي خارج الحكم تمثل المعارضة، وتعمل كقوة توازن مكملة للسلطة[2]، وبالتالي تؤدي دورا كبيرا في مجال الإستقرار السياسي، غير أن النظام يعتبرها مصدر إزعاج، وبذلك يبقى-النظام- الرافد الأساسي لأزمة المعارضة.

وإزاء كل هذا، تتقلص فرص الأحزاب السياسية في صنع القرارات السياسية عموما إلى أضيق نطاق ممكن، و تــؤول إلى الإنعــدام فيما يخــص السياسة الخارجية.

---

[1] محمد سعــد أبو عمود، الأحــزاب بيــن الــدول المتقــدمة والنــامية، مجــلة الديمقــراطية ، العــدد 04 ، خريف 2001،ص42.

[2] عبد الإله بلقزيز وآخرون ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت، مركز دراسات ا لوحدة العربية، ط1، 2001.ص11.

إذن، إذا كان النظام السياسي الجزائري يُجسّد الحد الأدنى ديمقراطيا من الناحية الشكلية، من خلال فتح المجال للتعددية السياسية والحزبية، وإجراء انتخابات بانتظام، وإقرار مبدأ التداول على السلطة، واستكمال بناء الصرح المؤسساتي ...إلخ، فإنه ليس كذلك من الناحية الوظيفية، حيث لا تزال تَعتَورُه بعض النقائص والممارسات التي تجعل البنية الوظيفية للنظام لا تساير بنيته الشكلية، وتُفرغ الأطر المؤسسية من محتواها، وذلك عندما تصبح العملية السياسية محكومة بالإطار المؤسسي في ظاهرها، وبالأطر الفردية في باطنها.

إن هذا يفسح المجال لازدياد تأثير السمات الشخصية لصانع القرار في مقابل تراجع تأثير عامل الدور الذي يحكم سلوكات وتصرفات صانع القرار، وبالتالي لا يزال يعمل النظام السياسي الجزائري على بقاء عملية صنع السياسة الخارجية محكومة بالأطر الفردية.

وإذا كانت المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الداخلية المهمة في صنع القرار السياسي، فإنه في مجال السياسة الخارجية ينحصر دورها إلى أبعد الحدود، وذلك لعدم اهتمامها بالشؤون الخارجية إلا ما اتصل بشؤون الأمن القومي. على عكس المؤسسة الرئاسية التي تحاول أن تستفرد بهذا المجال، وذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحتها الدساتير المختلفة لرئيس الجمهورية، والمُخوِّلة له الحرية الكاملة في تقرير السياسة الخارجية للأمة، وكذا من خلال الجهود الكبيرة التي يبذلها بوتفليقة من أجل التجسيد الميداني لهذه الصلاحيات.

وتبقى الأحزاب السياسية الحلقة الأضعف في مكونات النظام السياسي التي يمكن أن تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يرتهن ضعفها بعوامل داخلية تتعلق بالأحزاب ذاتها، من حيث حداثة نشأتها، وعدم نضجها، وانقسامها على نفسها، واهتمامها بالشؤون الداخلية التي تمس المواطن، وغياب برامج حقيقية بديلة عما يعرضه النظام وبُعدها عن مراكز السلطة...إلخ من جهة، ومن جهة أخرى بالقيود الشكلية والوظيفية التي يفرضها النظام انطلاقا من تأسيسها وهيكلتها، وصولا إلى أهدافها وأدوارها. وهكذا تنأى الأحزاب السياسية عن مقاسمة الرئيس مهمة صنع السياسة الخارجية.

من الصعب جدا الدفاع عن فرضية أن البيئة الدولية تدفع إلى زيادة دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، وسط ما استجدّ في عالم ما بعد الحرب الباردة من متغيرات و مؤشرات تدعوا كلها- من الوهلة الأولى- للقول بتراجع وتقلّص الدور والمكانة التي يتمتع بها صنّاع القرار في رسم وتوجيه السياسات الخارجية لدولهم، إلا أن هناك من النماذج ما يجعل هذه القضية مثار جدل ونقاش، بحيث لا تزال المحددات الشخصية تحتل موقعا متميزا ضمن السياسة الخارجية للعديد من الدول، خاصة الحديثة منها بعهد الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس سنبحث في الكيفية التي تؤثر بها مختلف مكونات البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال محاولة معرفة طبيعة التغيرات الدولية التي توصف بالجديدة، وتأثيرها على دور صانع القرار في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، وكذا مجمل ما يمكن أن تقرّره الدول الكبرى بخصوص هذا الدور.

المبحث الأول:

طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

يكاد يتفق الباحثون على أن طبيعة النسق الدولي والقواعد العامة التي تحكمه لا تؤثر على السياسات الخارجية للدول فقط، وإنما تتجاوزه إلى محدداتها، وبالتالي فإن التغيرات التي قد تحدث في هذا النسق، من المفروض أن ترافقها تغيرات تمس السياسات الخارجية للدول ومحدداتها كذلك، وضمن هذه الأخيرة نجد المحددات الموصوفة بالعوامل الشخصية، والتي –حتما – تتأثر بما يطرأ على النسق الدولي من تغيير.

إن هذا التأثّر في الغالب يحصل بطريقة غير مباشرة، حيث أنه في المقام الأول تضغط البيئة الدولية على الأنظمة السياسية للدول، التي بدورها تضغط على دور العوامل الشخصية، أي أن تأثير البيئة الدولية يتم من خلال ما تحدثه من تغييرات في طبيعة الأنظمة السياسية.

المطلب الأول: طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

إن أهم ما يميز الواقع الدولي في نهاية القرن العشرين عموما، هو هذه السرعة الهائلة التي تتسم بها الأحداث السياسية الدولية، في حدوثها وانتشارها وردود الأفعال التي تثيرها، والتي باتت تفرض على الدول أنظمة وحكومات وشعوبا ضرورة مسايرتها والتكيّف معها، لأجل أن تضمن لها موقعا يُؤمّن بقاءها، ولقد عبر عن هذا كينيث ولتز (Kenneth Waltz) بقوله" في العهد السياسي القديم القوى يأكل الضعيف، أما في العهد الإقتصادي الجديد السريـــع يأكل "البطيء"[1].

هذه السرعة في الحقيقة، ما هي إلا أحد المظاهر العديدة التي اتسم بها الواقع الدولي – بالأخص- في أعقاب نهاية الحرب الباردة، واقع قيل بشأنه أنه لا يزال قيد التشكّل أو بالأحرى قيد التشكيل، ولا تزال ملامحه لم تستقر بعد، لكن هذا لم يمنع الباحثين من محاولة تحديد أهم سماته، التي تبدو كالتالي:

1- على مستوى البنى والهياكل: إن الملاحظ اليوم أن النظام الدولي يتجه نحو الأحادية القطبية [2] ، أحادية تقتضي أن تكون الولايات المتحدة هي مركز القوة، وتكتفي الدول الغربية الأخرى بموقع الحليف، أما الدول المتخلفة فتمثل محيط دائرة هذا النظام. وتعمل الولايات المتحدة على ضمان بقاء هذه المكانة من خلال:

1- المحافظة على تفوقها العسكري دون منافس أو مزاحم، إلى جانب سيطرتها العسكرية في البحار والمحيطات والممرات الإستراتيجية والفضاء.

---

(1) Kenneth D.WALTZ, Globalisation and Governance. in site internet: Http: // www.findarticles .com /cf_ dls/ m2139/4_32/59136258/p1/article.jhtml ? terme=

(2) عبد الكريم كيبش، نحـــو نظـــام عالـــمي جـــديـــد، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد17 ، جوان 2002، ص218.

2- منح حلف شمال الأطلسي مهمات حفظ السلام في مناطق النزاع، وتوسيع دوره لما يتجاوز مهمة الأمن الأوروبي.

3- منـــع انتشار السلاح النووي وحصره فقط بالـــدول الكبـــرى.

4- الأخذ على عاتقها محاربة الإرهاب الدولي ونشر حقوق الإنسان والديمقراطية[1].

بيد أن هناك مـــن يعطي معنى آخر لهذا الأحادية القطبيـــة، بحيث أضحت المنظومة الرأسمالية في غياب- منافس حقيقي- تشكل قلب النظام العالمي كله، وأصبحت تتحكم في مساره، وتتكامل عناصر ثلاثة لتحريك هذه المنظومة: الدول الرأسمالية السبع المتقدمة (G7)، والشركات المتخطية القوميات، وكذا المؤسسات الإقتصادية والمالية الدولية [2].

وعلى صعيد آخر، نسجل الضعف الواضح في فاعلية وفعّالية المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، بما فيها مجلس الأمن[3]، الذي أصبح شبه سلطة تنفيذية عالمية، تستخدمه الولايات المتحدة وحلفائها لتحقيق ما يرومونه من أغراض ومصالح، في غياب أية معارضة، حتى من أولئك الذين يمتلكون حق النقض في مجلس الأمن، الصين وروسيا. وإلى جانب الإستحواذ على سلطة مجلس الأمن، فإن هناك تصغيرا لدور الجمعية العامة عن طريق التشتيت والإغراء والمناورة والتهديد[4] .

2- على مستوى تعدد الفاعلين : يتحدث كثير من الباحثين والمفكرين على أن التفاعلات الدولية تشهد في مجملها ميلا متزايدا إلى تقليص مكانة الدولة كفاعل وحيد يدير شؤون المجتمع الدولي كما كان في السابق [5] ،وبالتالي فالدولة أصبحت مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشا وترابطا، في حين أن هناك قوى صاعدة أضحت تنافس الدولة حتى في المجال السياسي، منها المنظمات غير الحكومية، والمهتمة بقضايا حقوق الإنسان، والبيئة...إلخ، والمؤسسات المالية الإقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذا مختلف الشركات المتخطية القوميات، خاصة في إطـــار اندمـــاجها وتكتلها في إطـــار ما يُسمـــى بالشـــركات الإقتصادية القطاعية[*].

---

[1] منير الحمش ، النظام العولمي الجديد وموقع المشروع الصهيوني فيه. مأخوذ من موقع انترنيت:
http: // www. awu- dam.org/politic/ 11-12/ fkr 11-12-005.htm

[2] مجدي حماد، أثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية. مأخوذ من موقع انترنيت:
http: //www. awu-dam.org/politic/a3/fkr3-002.htm

[3] حامد حمود، نظرة شاملة للأمن القومي العربي.في كتاب الأمن القومي العربي في عالم متغير. القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2003. ص7.

[4] محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي: ماذا تغيـــر فيه؟ وأين نحـــن من تحـــولاته ؟. الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.ص260.

[5] غازي بن عبد الرحمن القصيبي، العـــولمة والهـــوية الوطنـــية. الريـــاض، مكتبـــة العبيـــكان، ط1، 2002.ص53.

[*] حيث تعمد الشـــركات والمؤسسات التي تعمل في قطاعات اقتصادية متشابهة أو متماثلة إلى الإندماج والتوحّد في شكل شركة أو مؤسسة كبرى تهيمن على قطاع اقتصادي معين وعلى أوسع نطاق، بغية احتكاره فيما بعد على المستوى العالمي.

لكن هذا لا يعني أن الدولة قد فقدت مركزها الرّيادي ضمن الفواعل الأكثر تأثيرا في سير العلاقات الدولية، وإنما يعني تحجيم الهوة التي كانت موجودة سابقا بين الأدوار التي تلعبها الدول وباقي أدوار الفاعلين الآخرين.

3- على مستوى القضايا المطروحة: لا تزال إشكالية الأمن مطروحة بشدة، سواء على مستوى وطني (الدولة) ، أو إقليمي، أو عالمي، من خلال التهديدات المتنامية التي تفرضها النزاعات العديدة بشتى أنواعها، وفي مختلف أنحاء العالم، رغم تأكيد الكثيرين على الطابع التحوّلي لها من نزاعات دولية أو بين الدول إلى نزاعات داخل الدول أو داخلية، ومن إيديولوجية إلى اثنيه- دينية، لكن الثابت كما يفترضه عدد من الباحثين هو أن العالم لا يزال يتسم بالثقافة الهوبزية :

1- دوام حالة الحرب في المجتمع الدولي، والذي تعتمد فيها الدول على القــوة العسكــرية لأجــل ضمـــان بقـــائـــها.

2- فشل السلوك التوازني لصالح هيمنة وسيطرة الفاعــل الأقوى.

3- إستحـــالة عـــدم الإنحيـــاز أو الحيـــاد[1].

ويؤكد دوبوي (R.J.Dupuy) أن هذا النظام الدولي الذي اُصطلح على أنه جديد، لن يكون أقل أزماتيا من سابقه، ولئن انتهت الحرب الباردة، فإن الحروب لم تنته كما صرّح بيـــل كلينتون لجريدة لومونـــد "Le Monde" الفرنسية بتاريخ 11 جانفي 1994[2].

ويضيف وليد عبد الحي أن ما يُدلّل على توتر ولا استقرار الوضع الراهن، هو هذه النسب التي تثبت أن الفترة الممتدة ما بين 1991و2000 كانت الأكثر اضطرابا قياسا بالمائة سنة التي سبقتها، وذلك بمعدل 5.3 حرب في السنة، بينما كانت في الفترات (1898- 1947)، (1948-1967)، (1968-1994) هي: 1.1، 4.3 ،2.7 على التوالي[3].و تبقى ظاهرة الإرهاب السمة الأبرز، و الخطر الأكبر، الذي يمكن أن يشكل المصدر المزمن لعدم الاستقرار.

لكن من جانب آخر، هناك من يعتقدون - على قلتهم- أن عالم ما بعد الحرب الباردة ينحو لأن يكون أكثر استقرارا، ذلك أن الصراعات ذات الطابع الكوني انتفت بانتفاء الثنائية القطبية، و ولّت معه جميع

---

[1] Andrea Ribeiro HOFFMANN, A Synthetic Approach to Foreign Policy. in site internet :
http:// www. Isanet.org/noarchive / hoffmann. html

[2] موسى الزعبي، نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن. مأخوذ من موقع انترنيت:
http ://www. awu-dam .org/ politic /17 / fkr 17-005.htm

[3] وليد عبد الحي وآخرون ، آفـــاق التحـــولات الدوليـــة المعـــاصرة. عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2002.ص24.

أشكال الصراع التي كانت قائمة بين القطبين لما يقرب من الخمسين سنة، وما هو موجود الآن هو نزاعات في إطار ضيق ومحدود، لا ترقى لأن تزعزع حالة الاستقرار في العالم [1].

ويلاحظ أن هناك مشكلات جديدة تكتسي طابعا إقليميا و دوليا باتت تفرض نفسها بحدة على المجتمع الدولي ككل، مثل مشاكل البيئة، ونقص الموارد الطبيعية، والمشاكل الإقتصادية الأخرى (البطالة، التضخم، تقلص الأسواق..) هذا في الجانب الإقتصادي، أما في الجانب السياسي فهناك قضايا الديمقراطية، والحكم الراشد، ودولة القانون، وحقوق الإنسان،...إلخ.

كل هذه المشاكل وغيرها تنضوي تحت السيرورة الجديدة لواقع العلاقات الدولية، والتي تشكل فيها العولمة حجر الزاوية، عولمة تبشر لعالم بلا حدود، يتزايد فيه اختراق ما هو "خارجي" لكل ما هو"داخلي" [2].

إذا كان هذا في طبيعة التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة، فماذا عن تأثيرها على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية ؟

المطلب الثاني: تأثيرها على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.

ذكرنا آنفا، أن التغيرات الدولية تؤثر على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية بطريقة غير مباشرة، حيث يكون النظام السياسي وسيطا بينهما، وتأسيسا على هذا فإنه من المهم جدا معرفة كيف تتأثر النظم السياسة بهذه التغيرات الدولية.

وإذا كان البعض يعتقد أن هذه الأخيرة باتت تفرض قيودا كثيرة، تحد من نشاطات الدول وتحدد تصرفاتها وسلوكاتها، خاصة في إطار القيم الليبرالية والديمقراطية، وبالتالي تدفع إلى دمقرطة الأنظمة السياسية، فإن البعض الآخر يرى أن ذلك لا يتعدى مستوى الشعارات والخطابات الرسمية، حيث أن هذه الظروف الدولية الجديدة لا تدفع بحق عملية الديمقراطية إلى أقصى مداها.

وعليه فإنه يمكننا ملاحظة اتجاهين مختلفين، يتناولان الأبعاد والإمكانيات التي تتيحها التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة في تحول الأنظمة السياسية نحو المزيد من الديمقراطية أو عدمه.

---

(1) في تعقيب لـ: عبد الخالق عبدالله على ورقة كلوفيس مقصود: المشهد السياسي العالمي. في كتاب الوطن العربي بين قرنين. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1. 2000 .

(2) منير الحمش، مرجع سابق .

الإتجاه الأول: يشير إلى أن الأوضاع الدولية الجديدة التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة سوف تؤدي إلى فرض نمط قيمي واحد يمس جميع مجالات الحياة، هو بمثابة النموذج الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه على أوسع نطاق ممكن من أرجاء العالم، هذا النموذج يتضمن في شقه السياسي الديمقراطية الليبرالية بكل أبعادها من حكم راشد، والمشاركة السياسية، والتداول على السلطة، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الفردية...إلخ [1]. ويتوقع أن الدول غير الديمقراطية لا تملك إلا الإنصياع والخضوع لهذا النموذج، وبالتالي يمكننا التكلم عن مزيد من الديمقراطية بالنسبة لهذه الدول وعلى رأسها الجزائر، وضمنيا يعني ذلك الإتجاه قدما نحو المأسسة والتراجع عن الشخصنة.

ويعتقد أن الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي جادة في هذا المسعى، وتستخدم كل الوسائل الممكنة لذلك، خاصة الإقتصادية منها، حيث أصبحت تتعامل "بالمشروطية السياسية" Political Conditionality لمنح القروض والمعونات للدول، ففي أفريل من عام 1990 صرح" هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية بأنه " إضافة إلى سياسة الإصلاح الإقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية" [2]. وفي جوان من العام نفسه أكد وزير الخارجية البريطاني " دوغلاس هيرد" نفس المعنى السابق حينما قال: " إن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو الديمقراطية، وتحترم القانون، وحقوق الإنسان، ومبادئ السوق" [3]. وأكد على نفس الشيء الرئيس الفرنسي السابق" فرانسوا ميتيران" عندما أوضح أن المساعدات الفرنسية سوف تمنح مستقبلا للدول التي تتجه نحو الديمقراطية.

ويُعتقد كذلك أنه إذا كانت مرحلة الحرب الباردة قد فرضت على هذه الدول التفرّغ لمواجهة الشيوعية، وبالتالي تركت هامشا كبيرا من الحرية للأنظمة التسلطية، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت إيذانا بتقليص هذا الهامش إلى أضيق نطاق ممكن، تحت وطأة ضغط الرأي العام في الدول الغربية، وكذا ضغط منظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات المالية الدولية[4] .

---

(1) عبد الكريم كيبش، مرجع سابق،ص219 .

(2) حمدي عبد الرحمن حسن ، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا : القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد 113، جويلية 1993، ص14.

(3) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

(4) عبد الإله بلقزيز ، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات، المستقبل العربي، العدد 219، ماي 1997 ،ص140.

إذن تحت هذا الضغط الكبير الذي تفرضه البيئة الدولية على الأنظمة السياسية، ستتحول هذه الأخيرة إلى أنظمة ديمقراطية، ترسخ تقاليد العمل المؤسساتي، وتنأى بالممارسة السياسية عن كل الأطر التي تؤدي إلى شخصنتها، إن هذا يؤدي إلى الحد من إفراط الدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل الشخصية لصانع القرار في تقرير وتوجيه السياسة العامة عموما، والسياسة الخارجية بالخصوص، ومنه فإن هذه الظروف الجديدة تعمل على التقليل من دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.

ويبقى هذا الكلام على رغم صحة ما فيه، لا يمثل الحقيقة كاملة، لذا برز اتجاه آخر يستقرئ الظروف الدولية الجديدة بطريقة مغايرة.

الإتجاه الثاني: وهو الغالب، ويفيد أن هذه التغيرات الدولية لا تقود إلى ديمقراطية حقيقية، ديمقراطية تجسد قيم الحرية السياسية والحريات المدنية، وإنما تقود إلى ديمقراطيات انتخابية [1] (مقتصرة على التعددية الحزبية وحق الإنتخاب)، وهذا ما تجسد إلى حد الآن في العديد من دول العالم الثالث التي هي في طريق الديمقراطية.

كما أن الدول الغربية غير جدية في مشروع الدمقرطة بالنسبة لهذه الدول، وبالأخص العربية منها، لأنه لو تم فعلا، قد يعرض مصالحها للخطر، خاصة إذا تبوء الإسلاميون مقاعد الحكم[2]. ومن هنا فإن الدول الغربية تعمل فقط على تحسين وتجميل واجهة الحكم في الأنظمة العربية، من خلال العمل على توسيع دائرة الحكم شكليا من خلال إجراءات ديمقراطية كالإنتخابات، وكذا تمكين الشعب من بعض المزايا لتفادي الثورات التي يقوم بها ضد هذه الأنظمة. إذن تعمل الدول الغربية على صون والمحافظة على الأنظمة القائمة، وبالمقابل تعمل هذه الأنظمة على صون وحفظ مصالح هذه الدول لديها.

وإذا كانت الدول الغربية كذلك تضغط بقدر كبير على الدول العربية في مجال الإنفتاح الإقتصادي من خلال المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال المنظمات العالمية(كمنظمة التجارة العالمية)، والمنتديات الإقتصادية، فإنها لا تفعل ذلك بالنسبة إلى المجال السياسي[3]، حيث تخِف الضغوطات، وأحيانا تقع في مفارقات عجيبة تكشف عن طبيعة تعاملها الإزدواجي مع الأنظمة العربية، فهي تغض الطرف، بل وتدعم أنظمة لا ديمقراطية من جهة، وتشن حملات عسكرية ضد أخرى باسم الديمقراطية من جهة أخرى، وهكذا بالقدر الذي تسهم فيه في نشر الديمقراطية نظريا، بالقدر الذي تسهم فيه على تغييبها عمليا.

---

(1) وليد عبد الحي ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص23 .

(2) برهان غليون في حوار مع جريدة الخبر، مرجع سابق .

(3) عبد النـــور بن عنتـــر، مرجـــع سابـــق ،ص 11 .

وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤكد أن قضية الديمقراطية ليست ضمن أولويات الدول الغربية في تعاملاتها الخارجية، ولقد اعتبرت هذه الأحداث جزءا من ظاهرة عالمية" الإرهاب" يمكن أن تمس استقرار وأمن الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت مكافحته أحد الركائز الأساسية لسياستها الخارجية بعد هذه الأحداث، ويتمثل جزء من مكافحته في دعم الحكومات والأنظمة التي مسها الإرهاب (الجزائر مثلا) وحمايتها من السقوط في أيدي من أسمتهم بالمتطرفين، حيث يمكن – في حالة وصولهم إلى السلطة – أن يشكلوا خطرا على استقرار بلدانهم، وربما في استقرار مناطق بأكملها- إذا كانت الدولة محورية- ومن ثمة استقرار العالم كله. لذا لجأت الولايات المتحدة إلى إحياء نظرية " الدومينو " ولكن بشكل آخر، شكل يراه كل من بول كينيدي، روبرت شاس، ايميلي هيلي (Hilly, Chass, Keneedy) في نظرية الدول المحورية [1]، التي تفترض أن مصالح الولايات المتحدة تتطلب الاستقرار في المناطق الحيوية في العالم، وبالتالي ينبغي مضاعفة جهودها ومساعداتها للدول التي يؤثر مصيرها ومستقبلها بعمق في الجهات المحيطة بها، وعليه فإنه كلما زادت المساعدات الأمريكية لهذه الدول تقلصت إمكانية انهيارها، وهذا ما يخدم بشكل أفضل المصالح الأمريكية عبر العالم، وضمن هذا المنظار فإن الجزائر تعد إحدى هذه الدول المحورية.

إذن، يمكن القول أن أقصى ما تتيحه هذه الظروف الدولية الجديدة هو ممارسات شكلانية للديمقراطية تُغلّف واجهات الأنظمة السياسية في العالم الثالث، وتنأى بها عن الديمقراطية الحقيقية، التي لا تزال مؤجلة وطريقها شاق وطويل، وبالتالي لا يمكننا وصف هذه الأنظمة بأنها ديمقراطية- على الأقل في المـــدى المنظور.

وبذلك فإن العوامل الشخصية لصانع القرار يبقى لها الدور الأكبر كأحد الأطر الفاعلة في رسم وتوجيه وتنفيذ السياسة الخارجية.

[1] محمد سعدي ، الجنـــوب في التفكيـــر الإستـــراتيجي الأمـــريكي : نمـــوذج أطـــروحة صـــدام الحضـــارات، المستقبل العربي،العدد 236، أكتـــوبر 1998، ص63.

المبحث الثاني:

تأثير الدول الكبرى على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

سنحاول في هذا المبحث معرفة كيف تؤثر الدول الكبرى على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، بالزيادة أو بالنقصان، وذلك دائما في إطار الإفتراض السابق من أن تأثير البيئة الدولية يكون بطريقة غير مباشرة، أي من خلال الأنظمة السياسية. وبالتالي فإن ما سنبحثه هنا هو: هل تدفع الدول الكبرى إلى نظام سياسي جزائري يزيد أو ينقص من دور صانع القرار في رسم وتوجيه السياسة الخارجية ؟

سنعتمد على نموذجين للدول الكبرى، الأول يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، والثاني يتعلق بالدول الأوروبية المنضوية تحت لواء الإتحاد الأوروبي، وذلك باعتبارهما أكبر الدول فاعلية في توجيه وتسيير العلاقات الدولية الراهنة، وكذلك بحكم طبيعة العلاقات التي تربطهما بالجزائر خاصة الإقتصادية منها.

المطلب الأول: بالنسبة لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية.

يبدو للوهلة الأولى أن الولايات المتحدة كانت جد حريصة على تغيير الواقع السياسي العربي عموما، بما يتماشى ومختلف التغيرات التي عرفتها العشرية الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، وأكثر تحديدا، بعد الأحداث التي عرفها الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي اعتبرت نقطة حاسمة في رسم السياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة اتجاه العالم العربي، والتي تضمنت ما يلي:

1- العمل على إصلاح النظم السياسية العربية وفق ما تقتضيه الديمقراطية الليبرالية من تعزيز المشاركة الشعبية، و التعددية السياسية، وتحسين أساليب الحكم.
2- تبني إصلاحات عميقة على مستوى البنى الإقتصادية، وفتح الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص.
3- إحداث إصلاحات في البيئة التشريعية، والإرتكاز على دولة المؤسسات والقانون.
4- تحديث مناهج التعليم في الدول العربية، وإدخال تغييرات على المفاهيم الثقافية السائدة، والتي تحضّ على العنف والإرهاب وكراهية الآخر (وفق المنظار الأمريكي) [1].

إلا أن المتأمل والمتفحص لمختلف السلوكات التي تبديها الولايات المتحدة اتجاه العالم العربي، يَتَبدّى له بوضوح ذلك الخلل والتناقض بين المبادئ أو الشعارات التي تدعو إليها، وبين المصالح التي تعمل على تحقيقها. ولقد أكّد تقرير صادر عن " مجلس العلاقات الخارجية " الأمريكي (Foreign Relations Council)، نُشر في

[1] ماجد الكيّالي، إشكالية الديمقراطية في الخطاب الأمريكي إزاء العالم العربي، مأخوذ من موقع انترنيت :
http : // www.falasteen. com/ imprimersans. php3 ? id _ article = 1776

سبتمبر 2003 تحت عنوان " استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأمريكية" أن الولايات المتحدة لا تـــزال:

1- تدعم أنظمة حكم غير ديمقراطية.

2- تدعم إسرائيل من غير حق، ولا تبالي بمعاناة الفلسطينيين [1].

فالولايات المتحدة في الحقيقة، لا تـــدعم الديمقـــراطية كأولوية ضمن مصالحـــها الإستراتيجية، حسبما أظهره استطلاع الرأي الـــذي قام به، مجلس شيكـــاغو للعلاقـــات الـــدولية عـــام 1999 (Chicago Council of Foreign Relations)، ومسّ شريحة كبيرة من قادة الرأي والقادة السياسيين في الولايات المتحدة، ومن بينهم حتى أعضاء في حكومة كلينتون، حيث أظهر أن تحسين الظروف المعيشية للدول الأكثر فقرا في العالم وإقامة نظم ديمقراطية في دول أخرى هي آخر القضايا المثيرة لاهتمامهم [2]. وإنما تهدف من خلالها – خاصة في العالم العربي- إلى حماية وتأمين مصالحها، وذلك عن طريق إعادة تشكيل نخب سياسية وأنظمة حليفة، أو موالية لها [3].

وبالنسبة إلى الجزائر، فإنه يمكن ملاحظة أن الموقف الأمريكي يتسم بنوع من الحذر والتردد من جهة، وبالمنطق البراغماتي من جهة أخرى، كما أنه يختلف ما بين الجمهوريين والديمقراطيين.

من الناحية النظرية، وعلى مستوى الخطابات الرسمية، كثيرا ما أكدت الولايات المتحدة أن على الجزائر التوجه صوب الديمقراطية، وفتح المجال للتعددية الحزبية والسياسية، وإجراء الإنتخابات و احترام حقوق الإنسان ...إلخ، فلقد باركت دستور 1989 الذي أقر التعددية، وأيّدت إجراء الإنتخابات التشريعية لسنة 1991، ووجهت مذكرة رسمية للحكومة الجزائرية سنة 1994 تضمنت:

1- ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.

2- إستئناف العملية الإنتخابية.

3-إجراء المزيد من الإصلاحات الإقتصادية.

4- احترام حقوق الإنسان [4].

ثم بعد ذلك باركت الإنتخابات الرئاسية لسنة 1995 والتي أتت بزروال على رأس الجمهورية، وأثنت على انتخابات 1999 التي أفضت إلى أن يتولى بوتفليقة الحكم، ورحبت بالإنتخابات التشريعية لعام 2002، والتي قال بشأنها الناطق باسم الخارجية الأمريكية "ريتشارد باوتشر" إن بلاده مرتاحة لتنظيـــم هذه الإنتخابات

---

(1) نفـــس المـــرجع .

(2) وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد277، ماي2001،ص61 .

(3) حسنين توفيق إبراهيم،مرجـــع سابـــق، ص27 .

(4) أحـــمد مهـــابة، الجزائر تحت المجهـــر الأمـــريكي-الفـــرنسي،السيـــاسة الدوليـــة، العـــدد118،أكتـــوبر 1994،ص124.

في الجزائر التي هي في طريق تعزيز الديمقراطية، وأن على الرئيس بوتفليقة وحكومته بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك [1]. وصبّت الإنتخابات الرئاسية لعام 2004 في هذا المنحى العام، حينما أبرقت الولايات المتحدة في تصريحها أن فوز الرئيس بوتفليقة هو انتصار لمسيرة الديمقراطية في الجزائر [2].

إن الولايات المتحدة عملت على دعم مختلف الإنتخابات التي عرفتها الجزائر، كأحد آليات تجسيد الديمقراطية، وكان هناك توافق بين الجمهوريين والديمقراطيين في هذا الشأن، لكن هناك بعض المواقف التي عرّت على حقيقة أن الولايات المتحدة لا تدعم ديمقراطية تهدد مصالحها، وتجلى ذلك في تفاعلها مع ما أفرزته الإنتخابات التشريعية لسنة 1991 التي فازت فيها الجبهة للإنقاذ الإسلامية بأغلبية المقاعد، حيث أن الإدارة الجمهورية بقيادة جورج بوش الأب، ساندت بشكل غير مباشر وقف المسار الإنتخابي عام 1992، وذلك عندما اكتفت بالتأسف عن وقف العملية الديمقراطية في الجزائر [3]. إن موقفها فُسّر آنذاك بمعاداتها الشديدة لظاهرة الإسلام السياسي، حيث رفضت جملة وتفصيلا أن يصل إلى الحكم أو حتى أن يشارك فيه[4]، ولقد عبر عن هذا الصحفي الأمريكي دانيال بالست، حينما نشر مقالا له في مجلة (Middle East Quarterly) يشير فيه أن على الولايات المتحدة أن تقف ضد تسلم الإسلاميين الحكم في الجزائر، وأن عليها أن تقف مع الحكومة الجزائرية، التي هي في نهاية المطاف لا تشكل تهديدا لمصالحها [5].

إذن وفق هذا المنظار الذي اُعتبر أمنيا بالدرجة الأولى، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب النظام رغم علاّته، أو بالأحرى إلى جانب مصلحتها التي كانت تقتضي بقاء النظام حتى ولو كان على حساب الديمقراطية.

بعد وصول بيل كلينتون إلى الرئاسة سنة 1993، حاولت الإدارة الأمريكية نهج خط بديل عما انتهجته الإدارة الجمهورية من قبل، حيث ركزت أكثر على المسائل الإقتصادية في تعاملها مع الجزائر، وارتأت ضرورة التعامل بحكمة مع مختلف ما تفرزه الأوضاع الداخلية الجزائرية، وبالتالي أبدت مرونة في التعامل مع

---

(1) محمد جمال عرفة، مرجع سابق.

(2) فهمي هويدي، شهادات الغرب للانتخابات الجزائرية مشكوك في مصداقيتها، مأخوذ من موقع انترنيت:
http://www.algeria-voice.org/errai/errai21-40/errai22/

(3) شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية للجزائر ..من الاقتصادي للأمني ! مأخوذ من موقع انترنيت:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.shtm

(4) منعم العمار،الجزائر و التعددية المكلفة، في كتاب الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص56.

(5) ناظم عبد الجاسور،الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية و الدولية،المستقبل العربي، العدد202، ديسمبر1995، ص56.

الإسلاميين لاعتقادها بإمكانية وصولهم إلى السلطة، وحتى لا يتكرر سيناريو إيران الخمينية من جهة، ومن جهة أخرى دعم النظام في مواجهة من أسمتهم بالأصوليين[1]، وظل الموقف يشوبه الحذر الترقب.

إن الإدارة الديمقراطية إذ ركزت على الجانب الإقتصادي كثيرا، فإنها عملت على أن تكون أكثر تحفظا في الجانب السياسي، خاصة كل ما من شأنه أن يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للجزائر[2]. وهذا ما أدى إلى أن تخف ضغوطها في دفع النظام السياسي الجزائري إلى أن يكون أكثر ديمقراطية.

وعملت إدارة جورج ولكر بوش- الابن- على انتهاج نفس الخط الذي اختطه الديمقراطيون، حيث أن المقابلة التي اختص بها بوش الرئيس بوتفليقة في سنة 2001، لم يُثر معه فيها أي أسئلة تتعلق بالأوضاع الداخلية الجزائرية، وإنما آثر فتح الملفات الإقتصادية [3]. ليستمر بذلك غض الطرف عن الضغط الذي يمكن أن تفرضه الولايات المتحدة على النظام الجزائري فيما يخص قضايا الديمقراطية والحريات الفردية وحقوق الإنسان.

لكن أحداث 11 سبتمبر 2001، جاءت لتؤكد عودة المنظار الأمني كعامل رئيسي محدد لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ومعها حُسم الموقف لصالح النظام القائم ضد كل ما يمكن أن يهدده، وفي مقدمته الإسلام السياسي.

وبناء على ما سبق فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم بحق الديمقراطية في الجزائر، وإنما تسهم فيها بالقدر الذي يخدم مصالحها. إنها تعمل على تأجيل أن تكون التقاليد المؤسسية هي وحدها التي تحكم العمل السياسي والحياة السياسية ككل، وبذلك يمكننا القول أنها تعمل في الأخير على أن تظل الأطر الفردية هي المتحكم في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: بالنسبة لتأثير الدول الأوروبية.

على منوال الولايات المتحدة أكدت الدول الأوروبية منفردة وفي إطار الإتحاد الأوروبي، أن الجزائر لا مناص لها من التوجه صوب الديمقراطية، وأن تلقّي المساعدات الأوروبية مرهون بهذا التوجه، وهذا ما أعلنته الجماعة الأوروبية في 28 نوفمبر 1994، وإتفاقيـــة ماستريخت عام 1992، المنشأ على أساســـها الإتـــحاد الأوروبي [4]. وقـــدم هـــذا الأخيـــر ما يقارب الـــ 70% من مجمل المســـاعدات التي تلقتها دول الشمـــال

---

[1] شريف عبد الرحمن، مرجع سابق.

[2] نفـــس المـــرجع.

[3] نفـــس المـــرجع.

[4] مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، أوروبا و دعم الديمقراطية في إفريقيا. مأخوذ من موقع انترنيت:
http ://ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read87.html

الإفريقي[1]، على اعتبار أن هذه الدول تحتل مكانة هامة في سياسته المتعلقة بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لكن هناك من يرى أن صدقية هذا الموقف مرتبطة بأشياء أخرى، تتمثل أساسا في مفهوم المصلحة، الذي يشكل مدخلا مهما لفهم مختلف المواقف الأوروبية بشأن ما عرفته الجزائر في العشرية الأخيرة. فاستنادا إلى المدرسة الواقعية فإن الهدف الأول والأساسي الذي تتمحور حوله السياسة الخارجية لأي بلد، هو المصلحة القومية، وأكثر تحديدا هو تلك المسائل المتعلقة بالأمن القومي، وتُرتب المسائل الأخرى من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن المسائل الثانوية، وعلى هذا الأساس فإن المواقف الأوروبية جاءت لتصب في هذا الإطار حيث:

1- وقفت موقفا سلبيا ضد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، حيث لم تتعد ردودها الاستنكار، بل اعتبرت أن الحكم القائم أقل خطرا أو تهديدا من حكم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أعلنت مسبقا رفضها للمفهوم الغربي للديمقراطية.
2- دعمت ضرورة الحفاظ على النظام ومراقبة العنف، والتسامح مع الإستراتيجية الفضة للنظام في سياسته لإستئصال التهديد الإسلامي[2]، وبالتالي بدل قطع المعونة والمساعدات عن النظام القائم، فإنها زادت من قيمتها، حيث ارتفعت المساعدات الفرنسية من 122 مليون دولار أمريكي عام 1990 إلى 209 مليون دولار عام 1994، ووصلت التسهيلات الإئتمانية التي قدمتها الدول الأوروبية الأخرى إلى 40 مليون دولار عام 1994، بينما كانت لا تتعدى الـــ 10 ملايين دولار عام 1990 [3].
3- عملت على التنسيق المشترك فيما بينها، خاصة في مجال تبادل المعلومات، والتعاون الأمني، والإتفاق على ضرورة منع وصول الإسلاميين إلى الحكم، خاصة بعد تزايد عمليات العنف التي مسّت رعاياها في الجزائر [4].

إن هذا أدى بالموقف الأوروبي العام إلى أن يتجه إلى مساندة النظام القائم وعدم الضغط عليه، وذلك بغض النظر عما يمثله ويجسده من قيم الديمقراطية.

وبخصوص الموقف الفرنسي، فإنه لا يبتعد كثيرا عما عبرت عنه المواقف الأوروبية الأخرى. مع ملاحظة أن هـــذه الأخيرة كانت في أغلب الأحيان تتشكل وتعتمد على الرؤية الفرنسية لما يحدث في الجزائر،

---

(1) نفـــس المـــرجع.

(2) International Crisis Group, La crise Algérienne n'est pas finie, op. cit.

(3) مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام، مرجع سابق .

(4) منعم العمـــار ، مرجـــع ســـابق،ص86 .

حيث أناط الإتحاد الأوروبي بفرنسا مهمة تشكيل سياساته اتجاه الجزائر، لما يجمعهما من روابط تقليدية [1]، ونظرا للإهتمام الكبير الذي تبديه فرنسا بمستعمرتها السابقة.

ويبقى مفهوم المصلحة إطارا ملائما لفهم الموقف الفرنسي إزاء الجزائر، ويعتبر من المحددات التقليدية للسياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي ككل [2]، وتجلى ذلك من خلال دعمها النظام السياسي القائم في الجزائر ومدّه بالمساعدات، خاصة الإقتصادية منها، حيث أكد الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتيران أن فرنسا لا يمكنها الذهاب أكثر مما فعلت في مساعدة الجزائر[3].

لقد عملت فرنسا على مساعدة النظام القائم، رغم تحفظاتها حول بعض التجاوزات والإنتهاكات التي كان يرتكبها خاصة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، والتي يبدو أنها كانت لا تنم عن إرادة سياسية حقيقية في دفع النظام إلى أن يتبنى المزيد من الإصلاحات السياسية والإقتصادية.

وهكذا على شاكلة الولايات المتحدة، لم تكن الدول الأوروبية تعمل كقوة ضاغطة تدفع النظام السياسي الجزائري إلى أن يلتزم بالقواعد الديمقراطية والأطر المؤسسية في الممارسة السياسية، على نحو يجعل القرارات السياسية ومنها الخارجية تصنع في إطار موسع، بل العكس هو الذي كان مرجوا، حيث أن توجيه القرارات الخارجية الفردية لصالحها أيسر من توجيه القرارات الخارجية التي تصنعها مؤسسات، خاصة إذا كان هذا الفرد مواليا لها، وبالتالي تبقى الأطر الفردية البديل الأفضل لهذه الدول.

---

(1) مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية للأهرام،مرجع سابق .

(2) خالد الشوكات، فرنسا و المغرب العربي.. شراكة الولاء للمستعمر ! . مأخوذ من موقع انترنيت:
http ://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/12/article9.shtml

(3) أحمد مهابة،مرجع سابق، ص 126 .

يبدو أن مسألة تأثير البيئة على دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية هي في غاية التعقيد وعدم الوضوح. نظرا لصعوبة الربط المباشر بين ما تفرزه البيئة الدولية وانعكاسه على أدوار صناع القرار في مجال السياسة الخارجية، وكذا صعوبة إيجاد معايير ومؤشرات على أساسها يمكن قياس المدى الذي تؤثر به مخرجات هذه البيئة على هذه الأدوار.

لكن يمكن القول، إن العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة تجنح إلى عدم الإستقرار ولا تزال بعيدة عن الممارسات الديمقراطية، التي باتت تتزايد باطراد داخل الدول، دون أن يستتبع ذلك علاقاتها البينية.

وفيما يتجه العالم نحو فرض نمط قيمي واحد في جميع المجالات، وسياسيا يسعى إلى تكريس المبادئ الديمقراطية، فإن الجدل يثور حول المدى الذي تساهم به الأوضاع الدولية الجديدة في دمقرطة الأنظمة السياسية، حيث أن الخطابات الرسمية والشعارات والمبادئ المزعومة، لا يمكنها أن تصمد أمام قوة ما يقرره الواقع، الذي يكتسي فيه مفهوم المصلحة جاذبية خاصة. وبدل أن تتجه الأنظمة السياسية - غير الديمقراطية- إلى قيم الحرية والديمقراطية، فإنها تتجه نحو أشكال تزاوج بين الزّينة المؤسسية من جهة، والأطر الفردية التي تحرك العمل السياسي من جهة أخرى، بمعنى آخر أن هذه الأوضاع الدولية الجديدة تعمل على أن تظل عملية صنع السياسة الخارجية في الدول العالمثالثية ومن بينها الجزائر، رهينة الأطر الفردية، لا الأطر المؤسسية.

وفي هذا المنحى يمكن إدراج مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، على اعتبار أن مصالحهم تقتضي عدم الضغط بشدة على النظام السياسي الجزائري لتبني المزيد من الديمقراطية، وبالتالي المزيد من المؤسسية، بل حاولت تمديد عمر هذا النظام إلى أقصى ما يمكن، وهكذا ارتأت أن تحقيق مصالحها بشكل أفضل يمر عبر الأشخاص، لا عبر المؤسسات.

إذن البيئة الدولية تعمل على أن تظل العوامل الشخصية المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية.

حاولت هذه الدراسة مقاربة ظاهرة الشخصنة في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التركيز على إشكالية تمحورت حول معرفة مصادر و أسباب هذه الظاهرة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1999 - 2004. وفي محاولة البحث وتقصي تبين لنا أنها تتعدد وتتنوع وتتداخل، وتنطوي على حركات تفاعلية – تبادلية تجعل من الصعب الحسم في أيها يعتبر المحدد أو الرافد الأساسي لهذه الشخصنة.

ورغم الإعتراف بوجود إطار نظري صارم يقر ارتباط العوامل الشخصية بطبيعة النظامين الداخلي (الوطني) والدولي، إلا أن قدرات التعميم تتراجع كلما اتجهنا إلى بعض الحالات المتميزة، لذا تعاملنا بحذر مع جميع مستويات التحليل، استجابة لتداخل جميع البيئات: النفسية، الداخلية، والدولية في السلوك الخارجي الجزائري.

وانطلاقا من المجهودات المقدمة طوال الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

النتائج النظرية:

- هناك تعميمات نظرية في السياسة الخارجية لا تستطيع تقديم تفسيرات عميقة للسلوكات الخارجية لبعض الدول، فبالرغم من وجود فرضيات جاهزة حول زيادة دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية في الأنظمة التسلطية، وقلتها في الأنظمة الديمقراطية، إلا أنه توجد استثناءات تجعل من هذه النماذج محل تساؤل. ونفس الشيء بالنسبة للفرضيات التي تربط زيادة هذا الدور بطبيعة النظام الدولي، بحيث أن طبيعة البيئة الدولية الحالية لا تساعد على بروز العوامل الشخصية في السياسات الخارجية، غلا أن الواقع يطالعنا بنماذج رائدة في مختلف دول العالم.
- إن ربط العوامل الشخصية بالبيئات الثلاثة- كما فعل Daniel S.Morey- فيه الكثير من الغموض، بحيث أن إثبات زيادة دور العوامل الشخصية انطلاقا من بيئة صانع القرار النفسية، الوطنية، والدولية تزداد صعوبة في وجود توجهات مختلفة لهذه البيئات، كما أن الموروث النظري الموجود –خاصة الواقعي منه – لا يعترف بهذه المقاربات في التفسير.
- إن البحث في العوامل الشخصية وتأثيرها في السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة يحتاج لمجهودات نظرية جديدة، وذلك في وجود تغيرات عميقة، سواء في طبيعة البيئة والنظام الدوليين، أو في طبيعة الأنظمة الداخلية خاصة التسلطية منها. وفي هذا الإطار يمكننا استنتاج أن زيادة دور العوامل الشخصية في مرحلة كهذه يعتبر مفارقة حقيقية مع توجهات التنظير في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة دائما.

النتائج العملية:

- من خلال التعامل مع السياسة الخارجية الجزائرية على أنها تنتمي لمختلف البيئـــات، توصـــلنا إلى أن المظهر الحقيقي لها — السياسة الخارجية الجزائرية — في فترة الدراسة تقف وراءها المعادلة الشخصـــية لرئيس الدولة، بحيث أن ادراكات وصور وعقائد الرئيس كانت كلها عوامل محددة لتوجيه مـــوارد الدولة الجزائرية في خدمة سياستها الخارجية.
- وقد ساعدته في ذلك طبيعة النظام السياسي الجزائري ووضعية المؤسسات...إلخ، خاصة وأن الجزائر مرت بأعقد مراحل أزمتها الداخلية، وكل هذا أعطى للرئيس عبد العزيز بوتفليقة صلاحيات واسعة، خاصة وأنه سيوظف السياسة الخارجية كأهم وسيلة لإعادة موقعة وانتشار الجزائر إقليميا ودوليا.
- يصعب التحدث عن ربط زيادة دور العوامل الشخصية بطبيعة البيئة الدولية لأن ذلك يمثل دفاعا عن مفارقة ليس من الهين الفصل فيها، لكن يمكن أن نتحدث عن تحكم كبير لشخص الرئيس بوتفليقة في الخطاب الدبلوماسي، بحيث أنه استطاع أن يقدم نفسه للبيئة الدولية على أنه شخص يحمل تصـــورا واضحا عن الأزمة الجزائرية، وعن الأوضاع الدولية، واستفاد كثيرا من تقل اسمه التاريخي في السياسة الدولية.

لذلك فالبيئة الدولية لم تساهم في زيادة دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجيـــة الجزائريـــة انطلاقا من زوايا أو اعتبارات نظرية، ولكن يمكننا أن نتحدث عن مساهمتها في حالة واحدة، وهـــي إذا تعاملنا معها على أنها مجموعة من الدول أو الكتل، وهنا سنكون أمام الإعتبارات السياسية والإستراتيجية، وليس أمام الصرامة النظرية. إذن نستطيع التكلم عن موقفين:

1 – موقف نظري يحول دون زيادة دور العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

2 – موقف سياسي يرتبط بالحسابات والمصالح المختلفة للدول.

وكنتيجة عامة:

السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة ظلت رهينة معادلته الشخصية، ووظفت المعطيات الداخلية والخارجية من أجل زيادة قوة خطابها.

I- باللغة العربية:

1- المصادر:

دستـــور الجمهـــورية الجـــزائـــرية الديمقـــراطيـــة الشعبيـــة، 28 نوفمبـــر 1996.

2- المراجع:

أ- الكتب:

- أبو ديّة سعد، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية. الأردن، المنظمـــة العربية للعلوم الإدارية، 1983.
- أبو علاء عامر، الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2001.
- أيوب مدحت و آخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير. القاهـــرة، مكتبة مدبـــولي، ط1، 2003.
- بلقزيز عبد الإله و آخرون، المعارضة و السلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
- بن حارب عبد الرحمن يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- بوالشعير سعيد، النظام السيـــاسي الجزائري. الجزائر، دار الهـــدى للطبـــاعة والنشر والتوزيـــع،1990.
- توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدوليـــة. عمّـــان، دار وائـــل للطباعـــة و النشـــر، ط1، 2000.
- جمعة شعراوي سلوى، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988.
- حتّى ناصيف يوسف، النظـــرية في العلاقـــات الدولـــية. بيروت، دار الكتـــاب العـــربي، ط1، 1985.
- حمّاد مجدي، العسكريون العـــرب و قضية الوحدة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.
- حمودي عبد الله و آخرون، وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي. المغرب، دار توبقال للنشـــر، ط1، 1998.
- دوغرتي جيمس و بالتسغراف روبرت، النظريات المتضـــاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985.
- الرّياشي سليمان و آخرون، الأزمـــة الجزائرية: الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

- سليم محمد السيّد، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.
- / ، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية.بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983.
- السلّيمي منصف، صناعة القرار السياسي الأمريكي. مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ط1، 1997.
- شلبي محمّد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات. الجزائر، دار هومة، ط4، 2002.
- صعب حسن، المفهوم الحديث لرجل الدولة. بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، 1959.
- عبد الحي وليد وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع ، والنشر والتوزيع، ط1. 2002.
- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرّد بالجزائر. القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999.
- القصيبي غازي بن عبد الرحمن، العولمة والهوية الوطنية. الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2002.
- قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
- الكواري علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2000.
- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر، دار المعرفة، د س ط.
- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989.
- مهنا محمد نصر، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993
- / ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير. الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 1998.
- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1986.
- هلال علي الدين ومسعد نيفين، النظم السياسية العربية:قضايا الإستمرار والتغيير. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.
- ولد خليفة محمد العربي، النظام العالمي: ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

- ولد دادة أحمد و آخرون، الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، ط1، 2002.
- يماني أحمد زكي و آخرون، الوطن العربي بين قرنين. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.

ب/ الدوريات:

- إبراهيم حسنين توفيق، السيـــاسة الخـــارجية والشرعيـــة السيـــاسية في الدول النامية، السياسة الدولية، العدد 86، أكتوبر، 1986.
- / ، التطور الديمقراطي في الوطـــن العربي، السياسة الدوليـــة، العـــدد 142 ، أكتـــوبر 2000.
- إبراهيم سعد الدين، تجسيـــر الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 64، جوان 1984.
- أبو عامود محمد سعد، الأحـــزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- بلقزيز عبد الإله، الإنتقـــال الديمقـــراطي في الوطـــن العـــربي: العوائـــق والممكنات، المستقبل العربي، العدد 219، ماي 1997.
- بن عنتر عبد النور، إشكاليـــة الإستعصـــاء الديمقراطي في الوطـــن العربي، المستقبل العربي، العدد 273، نوفمبر 2001.
- بوعناقة علي ودبلة عبد العالي، الدولـــة وطبيعـــة الحكـــم في الجـــزائر، المستقبـــل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997.
- البيج حسين علوان، المشـــاركة السيـــاسية والعملية السيـــاسية في الـــدول النـــامية، المستقبل العربي، العدد 223، سبتمبر 1997.
- تركي بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، التحليل السياسي لقرار تطوير الهجوم في حرب أكتوبر 1973، السياسة الدولية، العدد 140، أفريل 2000.
- الجاسور ناظم عبد الواحد، الموقف الفرنسي من الإسلام السيـــاسي في الجزائر: أبعاده الإقليمية والدولية، المستقبل العربي، العدد 202، ديسمبر 1995.
- جفال عمار، قـــوى ومؤسسات العولمـــة: التجلّيات و الإستجابة العربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الأول، شتاء 2001-2002.

- الدسوقي أيمن إبراهيم، المجتمع المدني في الجزائر (الحُجرة، الحصار، الفتنة)، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000.
- ربيع عمرو هاشم، الأحزاب والسياسة الخارجية: أي دور ؟ مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- زهران جمال علي، النمط العقلاني لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مبارك، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.
- زياني صالح، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، جانفي 2004.
- سعدي محمد، الجنوب في التفكير الإستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة" صدام الحضارات "، المستقبل العربي، العدد 236، أكتوبر 1998.
- شافعي بدر حسن، الديمقراطية في المغرب العربي، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- عبد الحي وليد، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 267، ماي 2001.
- عبد الرحمن حمدي، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001.
- / ، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد 119، جويلية 1993.
- العلكيم حسن، السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباتشيف، المستقبل العربي، العدد 125، جويلية 1989.
- فرحاتي عمر، النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جوان 2002.
- فضة محمد إبراهيم، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد 74، أكتوبر 1983.
- قوراني بهجت، ما هي شروط صنع القرار الناجح: قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003.
- كيبش عبد الكريم، نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جوان 2002.
- مهابة أحمد، الجزائر تحت المجهر الأمريكي - الفرنسي، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994.
- مهري عبد الحميد، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، المستقبل العربي، العدد 226، ديسمبر 1997.
- ميتكيس هدى، توازنات القوى في الجزائر (إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي)، المستقبل العربي، العدد 172، جوان 1993.

د- الرسائـــل:

- حجّار عمّار، السيـــاسة الجـــديـــدة للإتحـــاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتـــواء جهوي شامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2002.

ج- المجلات والجرائد:

- الـــجيش، العـــدد 461، ديسمبـــر 2001.
- الأيـــام الجزائرية (أسبوعية)، العدد 53، من 2003/12/30.
- الخبر الأسبوعي، العدد 125، من 06/25 إلى 2001/07/01.
- النبـــأ (يوميـــة)، العـــدد 376، 2004/03/01.
- الخبـــر (يوميـــة)، العدد 4036، 2004/03/17.

هـــ - مواقع الإنترنت:

- أبـــو زكـــرياء يحـــي، الجـــزائـــر في عهـــد بوتفليقـــة.
http// www. arabtimes.com / mixed 3/ doc 82. htm
- بوتفليقة عبد العزيز ، كلمة أمـــام منتـــدى العلاقـــات الخارجيـــة، نيـــويـــورك، 21 سبتمبـــر 1999.
- / ، كلمـــة، المـــنتـــدى الإفـــريقي للسلـــم، الجـــزائـــر، 07 نوفمبـــر 1999.
- / ، كلمة بمعهد دراســـة السياســـة الخـــارجية لميلانو، إيطـــاليا، 17 نوفمبـــر 1999.
- / ، مداخلة بمعهد جنوب إفريقيا للشـــؤون الدوليـــة، جوهانسبورغ، 18 أكتوبر 2001.
- / ، خطـــاب إلـــى الأمـــة، الجـــزائـــر، 12 مـــارس 2002.
- / ، كلمة، مؤتمر قمة المنظمات غير الحكومية لبلدان الجنوب، الجزائر، 16 مارس 2002.
- / ، كلمة، التوقيـــع على اتفـــاق الشـــراكة بين الجـــزائر والإتحاد الأوروبي، إسبانيا، 22 أفـــريل 2002.
- / ،كلمة، القمـــة الثـــالثة عشـــر لبلـــدان عدم الإنحيـــاز، ماليزيا، 24 فيفيري 2003.

- / ، كلمة، إفتتاح أشغال الملتقى الدولي حول الحوار المثمــر بين الثقـــافات والحضارات، الجزائر، 24 مارس 2003.
- / ، كلمة، إفتتاح الأسبوع العلمي الوطني الثاني للجامعات: العلوم، التكنولوجيا، والبيئة، وهران، 12 أفريل 2003.
- / ، خطـــاب إلـــى الأمـــة، الجـــزائـــر، 30 مـــاي 2003.
- / ، خطـــاب أمـــام البـــرلمـــان الأوروبـــي، فرنســـا، 03 جـــوان 2003.
- / ، كلمة، إفتتاح اللقاء الثامـــن للرابطـــة الدوليـــة للمجالس الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسات المماثلة، الجزائر، 24 جوان 2003.
- / ، كلمة، إجتمـــاع مجلـــس الأعمال الجزائري- الأمريكي، نيويورك، 22 سبتمبر2003.
- / ، كلمـــة، مأدبـــة على شـــرف الرئيس الصيني هوجينتـــاو، الجزائـــر، 03 فيفـــري 2004.
- / ، كلمـــة، مأدبـــة عشاء على شرف المشاركين في الندوة 129 لوزراء منظمة الدول المصدرة للبترول، الجزائر، 09 فيفري 2004.
- / ، إفتتـــاح أشغال الندوة الأولى لوزارة الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، الجزائر، 12 فيفري 2004.
- / ، كلمة، القمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية، تونس، 22 ماي 2004.
- / ، كلمة، الإجتماع الإفتاحي لقمة مجلس السلام والأمن للإتحاد الإفريقي: أديس أبابا، 25ماي 2004.
- / ،خطاب، الدورة الـــ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 21 سبتمبر 2004.

كل هذا على الموقع:

http.// www. el-mouradia.dz /arabe/ president/ recherche/ recherche . htm

- بوتفليقة عبد العزيز، حـــديث مـــع شبـــكـــة الأخبـــار العـــربيـــة (ANN)، 08 جـــويليـــة 1999.
- / ، حـــديـــث مـــع صحـــيفـــة " الحيـــاة" اللـــنـــدنيـــة، 28 جـــويليـــة 1999.
- / ، حـــديـــث مـــع أسبـــوعيـــة " الوســـط" اللـــنـــدنيـــة، 29 نوفمبـــر 1999.
- / ، حـــديـــث مـــع مجـــلـــة " الحـــوادث" اللـــبنـــانيـــة، 07 ديسمبـــر 2003.

كل هذا على الموقع:

httP:// www . el- mourdia. dz / arabe/ president/ interview / recherche.htm

- نبـــذة رسمـــية عن حيـــاة بوتفـــليقـــة.

http:// www. el- mouradia. dz / arabe/ president/ presidentar. htm

- ثنيو نور الدين، الأحـــزاب السيـــاسيـــة فـــي الـــجزائـــر والتجـــربـــة الديـــمقـــراطيـــة.

http:// www. rezgar. com/ debat/ show. art. asp ? aid= 9562.

- حمّاد مجـــدي، أثـــر المتغـــيـــرات العـــاليـــة على قضيـــة الوحـــدة العـــربيـــة.

http:// www awu- dam.org/ politic/03/fkr 3-002.htm

- الحمش منيـــر، النظـــام العـــولمي الجديـــد وموقـــع المشـــروع الصهيـــوني فيـــه.

http:// www. awu- dam.org / politic / 11-12 / fkr 11-12-005. htm

- الزعـــبي موســـى، نهـــايـــة الحـــرب البـــاردة وإعـــادة فحـــص الأمـــن.

http:// www. awu- dam.org / politic/ 17 / fkr 17-005. htm

- الشوكـــات خـــالـــد، فرنـــســـا والمغـــرب.. شـــراكـــة الـــولاء للمستـــعمـــر!

http://www. islamonline. net / arabic/ politics /2001/ 12 article 9. shtml

- عبد الرحمـــن شريـــف، الرؤيـــة الأمـــريكيـــة للجـــزائـــر .. من الإقتصـــادي إلى الأمـــني !

http// www. islamonline. net /arabic/ politics/ 2001/ 10/ article 11.shtm

- عرفة محمد جمال، انتخابـــات الجزائر.. العسكريـــون في الحكـــم حتى إشعـــار آخـــر!

http : // www. islamonline. net /arabic/ politics/ 2002/06/article 01. shtml

- العويديدي نورالدين، الرئـــاسة و العسكـــر بالجـــزائر .. تعـــاون و صـــراع و تعـــايش.

http :// islamonline.net/iol_arabic/dowalia/qpolitic_act_2000/qpolitic10.asp

- الكيّالي ماجـــد، إشكـــالية الديمقـــراطية في الخطـــاب الأمـــريكي إزاء العـــالم العـــربي.

http ://www.falasteen.com/imprimersans.php?id_article=1776

- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام، أوروبا و دعـــم الديمقـــراطيـــة في إفـــريقيـــا.

http://ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read87.html

-فهمـــي هويـــدي، شهـــادات الغرب للإنتخابات الجـــزائـــرية مشكـــوك في صدقيتـــها.

http ://algeria-voice.org/errai/errai21-40/errai22

II - باللغة الأجنبية:

1- الكتب (بالإنجليزية):

- FRANKEL Joseph, The Making of Foreign Policy : Analysis of Decision Making. London, Oxford University Press, 1963.
- KORANY Bahgat & all, How Foreign Policy Decisions are Made in The Third World : A Ccomparative Analysis. Westerview Press INC, 1986.
- SPANIER John, Games Nations Play. Congressional Quarterly INC, Seventh Edition, 1990.
- SULLIVAN Michael, International Relations : Theories and Evidence. Prentice-Hall, INC, 1976.

2– الدوريات (بالإنجليزية):

- GIDEON Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics Vol 51,n°1,October1998.
- SMITH Steve, Theories of Foreign Policy: An Hitorical Overview, International Studies, Vol 12, December 1986.

3– مواقع الانترنيت:

3-1- بالإنجليزية:

- DE LIMA Maria Regina Soares, Foreign Policy and Democracy: A Preliminary Analysis of The Brazilian Case.
  http:// www.isanet.org/noarchive/ lima. html

- HERMANN Margaret.G and HAGAN Joe.D, International Decision Making: Leadership matters (The Frontiers of Knowledge).
http:// articles.findarticles.com/p/articles/mi_m1181/is_n11/ai_20492570

- HOFFMANN Andrea Rebeiro, A Synthetic Approach to Foreign Policy.
http://www.isanet.org/noarchive/hoffmonn.html
- MOREY Daniel.s, Presidential Foreign Policy Activity: President- Centered, Presidency- Centered, or International Pressure?
http://www.qaa.ac.uk/crntwork/benchmark/politics.pdf
- RITTBERGER Volker, Approaches to The Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories.
http://www.isanet.org/noarchive/ritberger.html
- WALTZ Kenneth.D,Globalisation and Governance.
http:// www.findarticles.com/cf_dls/m2139/4_32/59136258/p1/article.jhtmc?term=
- NO NAME, Approaches to International Relations.
http://www.yorku.ca/dmuntimer/lect03.htm

3-2 بالفرنسية.

- ADDI L'haouari, L'armée, la nation et la politique.
http://www.Algeria-watch.org/fr/article/analyse/armee_nation_politique.htm
- / , Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des « grands électeurs ».
http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/addi_partis.htm
- International Crisis Group (ICG), La Crise Algérienne N'est Pas Finie.
http:// www.Medintellogence.free.fr/bd Alger crise pas finie.htm
- / , La concorde civile : une initiative de paix manquée.
http://www.Algeria-watch-de/pdf/pdf-fr/icg-rappot-pdf
- QUANDT William, Flirt contrarié entre Washington et Alger.
http://www.mond-diplomatique.fr/2002/07/quandt/16698